

**منتدى غزة الرابع**  
**للدراستات السياسية والاستراتيجية**  
**التغيرات الإقليمية وأثرها على استحقاق**  
**الدولة الفلسطينية**

غزة - 2011

## رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

## مدير التحرير:

د. خالد شعبان

## هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

سهير نصر

سمية السوسي

## طباعة:

محمد حمودة

سائدة أبو شقفة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب  
أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية  
وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر  
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو  
مؤسسة فريديش إيبيرت

# المحتويات

## تقديم

- 5 أ. مجد الوجيه مهنا - كلمة مركز التخطيط الفلسطيني
- 8 د. أسامة عنتر - كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت

## الجلسة الأولى إدارة الجلسة أ. طلال عوكل

- 10 أ.د. إبراهيم أبراش - الجاهزية السياسية
- 34 م. علي أبو شهلا - الجاهزية المؤسساتية
- 48 د. خالد صافي - موقف الفصائل من استحقاق الدولة

## الجلسة الثانية إدارة الجلسة أ. ابتهاج العالول

- 74 د. مخيمر أبو سعدة - المواقف العربية والإقليمية
- 88 أ. توفيق أبو شومر - الموقف الاسرائيلي
- 112 أ. وفاء البحر أبو غوش - الموقف الدولي

الجلسة الثالثة إدارة الجلسة أ. عماد الافرنجي

- 133 أ.د. نعيم بارود - القدس  
169 د. مازن العجلة - اللاجئون  
192 د. وليد المدلل - الحدود  
215 - مداخلات ونقاش

الجلسة الرابعة (جلسة تقييمية) إدارة الجلسة د. خالد شعبان

- 227 - أ. تيسير محيسن  
232 - أ. يحيى رباح  
233 - أ. صالح ناصر  
236 - أ. جميل مزهر  
238 - أ. محمود الزرق  
239 - د. غازي حمد  
240 - أ. سامي نعيم

**Abstract**

## تقديم

### كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا \*

#### الاخوة والاخوات الحضور،

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى فلسطين الرابع للسنة الرابعة على التوالي، يتشرف مركز التخطيط الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية بحضور هذه النخبة المميزة من سياسيين وخبراء وأكاديميين ومجتمع مدني وأمنيين ونشطاء شبابيين وحقوقيين للمشاركة في هذا المنتدى.

لقد دأب المركز طوال السنوات السابقة على اختيار مواضيع تخص المشروع الوطني الفلسطيني أسسه وثوابته ومستقبله، وهذا العام لن نخرج عن هذا السياق، بل إن موضوع المنتدى هذا العام يكاد يكون من أهم المواضيع حساسية وسخونة، فهو يمثل بمجمله المشروع الوطني الفلسطيني، إقامة الدولة الفلسطينية وقضايا الوضع النهائي التي تمثل الثوابت الوطنية الفلسطينية.

ولم نختر هذا الموضوع بشكل منعزل عن المتغيرات الإقليمية ونقصد بها التطورات المتسارعة حولنا من ثورات شعبية وتغيرات جوهرية في المنطقة العربية والإقليمية، التي ستترك أوضاعاً جديدة وبالتأكيد توجهات سياسية جديدة للمنطقة العربية، إضافة إلى القوى الإقليمية التي تحاول التأثير عميقاً على هذه الأوضاع الجديدة.

يضاف إلى ذلك المواقف الدولية المشاركة فعلياً في المتغيرات سياسياً أو عسكرياً. موجز القول: في السنوات القليلة المقبلة سنشهد شرقاً وأوسطاً جديداً،

---

\* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني.

فأين مشروعنا الوطني من هذا كله حالياً ومستقبلاً. لقد بدأنا في مركز التخطيط بالإعداد لهذا المنتدى منذ نهاية العام المنصرم، حيث أن موضوع الدولة الفلسطينية قد تم تناوله من وجهة نظر الفصائل والقوى الفلسطينية في المنتدى الثاني أي قبل عامين، لكن الثورات العربية والتغيرات الجيوسياسية المحيطة حتمت علينا أن يتم تناول هذا الموضوع مرة أخرى عبر رؤيا أكاديمية تحليلية، مع أخذ المتغيرات تلك بعين الاعتبار وقد صادف عقد المنتدى متغير آخر يحمل أهمية كبرى، بل يدخل في صميم موضوع المنتدى. فبعد تجربة مريرة في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي في ظروف صعبة بسبب، سياسة فرض الواقع على الأرض عبر عملية الإستيطان المحمومة، وجدت القيادة الفلسطينية أن خيار اللجوء إلى نيل عضوية كاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة سيكون أداة فعالة في لجم سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، وهو استحقاق للشعب الفلسطيني تم تأجيله أكثر من مرة. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف مصير هذا التوجه، فهو خطوة أولى من عملية نضالية طويلة، فخيار المواجهة السياسية والدبلوماسية بدءاً من إقامة الدولة الفلسطينية وتنفيذ جميع القرارات الدولية ومنها المتعلقة بالقدس واللجئين، ليس خياراً فقط وإنما خطوة لازمة وضرورية لوضع دول العالم أمام واجباتها تجاه الشعب الفلسطيني.

المؤشرات السلبية والتي كان آخرها تقرير بالمر، والتهديد بالفيتو الأمريكي وغيرها من المواقف الدولية، تنذر بأن موازين القوى ليست في صالح هكذا توجهات ومطالبات، ولكن لم نكن في يوم من الأيام في حال أفضل، وقد أَلف الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية حالة الانحياز الدولي الظالم لإسرائيل وضد المطالب الفلسطينية. لكن الاستمرار مطلوب والرهان الحالي على متغيرات قادمة في المنطقة والعالم مطلوب أيضاً.

### الأخوة والأخوات الأعزاء

محاولة استقراء جدية قامت بها نخبة مميّزة من الباحثين والأكاديميين في هذا المنتدى، أتوجه لهم بكل الاحترام والتقدير على تعاونهم الدائم معنا، وجهدهم

المميز، ولا ريب أن هذه الرؤى ستثريها دون شك النقاشات والحوارات إثر كل جلسة من جلساتنا الثلاث. فنرجو التوفيق للجميع.

في النهاية أتوجه بالشكر الجزيل لمؤسسة فريدريش إيبيرت عبر ممثلها د.أسامة عنتر، المؤسسة التي دعمت على مدى السنوات السابقة منتدى غزة السنوي لمركز التخطيط. لقد استمرت هذه المؤسسة الألمانية في دعم العديد من المؤسسات الدراسية والمراكز البحثية على الأراضي الفلسطينية، وأثبتت تجربتنا معها التي تثمر سنويا هذا المنتدى الوطني المميز، بأنها مؤسسة جادة في مساعدة الشعب الفلسطيني وداعمة لحقوقه، ويثبت ذلك نوعية المواضيع التي نتناولها في منتدانا بكل جدية واستقلالية.

كما أثبتت تجربتنا مع المدير التنفيذي لمؤسسة فريدريش إيبيرت د.أسامة عنتر مدى الشفافية والإخلاص والتعاون الذي يقدمه في عمله هذا.

شكرا لدعم مؤسسة فريدريش إيبيرت وشكرا للدكتور أسامة عنتر، نبداً منتدانا والله ولي التوفيق.

## كلمة مؤسسة فريديش إيبيرت الألمانية :

### د. أسامة عنتر

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخت الفاضلة / أ. مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

الإخوة المشاركين، الإخوة والأخوات الضيوف الكرام

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً...

أود ان أسجل كل التحية والتقدير لمركز التخطيط الفلسطيني وللسيده / أ. مجد، ولجميع الطاقم في مركز التخطيط الفلسطيني لما بذلوه من جهد كبير على مدى الأسابيع الماضية من أجل إنجاح هذا المؤتمر. فنحن في مؤسسة فريديش إيبيرت الألمانية يسعدنا ولنا الفخر بالشراكة القائمة مع مركز التخطيط للعام الخامس على التوالي.

### الإخوة والأخوات الحضور،

الجميع يدرك أهمية موضوع المؤتمر اليوم. فنحن جميعاً نعيش التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة لتحقيق الحلم الفلسطيني في تجسيد الدولة والاعتراف بها من قبل العالم أجمع، وما قد تحققه هذه الخطوة المتعارف عليها باستحقاق سبتمبر من رفع الشأن والقضية الفلسطينية.

الجميع يعلم، بأن للسياسي دور وللباحث الأكاديمي دور آخر. فالباحث العلمي له صفة التجرد وله صفة الحيادية، حيث تناقش الدراسة جميع الأمور المتعلقة من حيث المميزات والانعكاسات السلبية لمثل هذه الخطوة السياسية. لهذا تم التباحث مع مركز التخطيط الفلسطيني لدراسة شاملة لموضوع استحقاق الدولة، ولن يكون هناك إكتفاء بالموقف السياسي الفلسطيني وحسب من حيث المؤيد

والمعارض، وانما التعرف على الجاهزية المؤسسية ومواقف الاحزاب السياسية الفاعلة الاخرى والتعرف على المواقف الاقليمية والدولية، بما فيها الموقف الاسرائيلي بذاته.... لارتباط استحقاق الدولة بعدد من قضايا الوضع النهائي بشكل مباشر ولتأثر هذه القضايا بموضوع استحقاق الدولة، كان لا بد من بحث الانعكاسات الايجابية والسلبية على كل من قضايا القدس واللاجئين والحدود.

### الإخوة والأخوات:

على الرغم من الرؤى المتفائلة أو المتشائمة المتعلقة باستحقاق سبتمبر، فالجميع يقر بأن القضية الفلسطينية تمر في مواقف مفصلية سوف تؤثر بالتأكيد على مسار القضية الفلسطينية بشكل لا رجعة فيه. فهل يجب، وبهذه اللحظة التاريخية و المفصلية، أن يبقى الانقسام بين الشعب الواحد قائماً؟ أين دور المتقنين ومؤسسات المجتمع المدني، ولماذا هذا الاستكاف الرهيب من قبل المتقنين ومؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورهم في جسر الهوة بين الطرفين. لا يحق ولا يستطيع أحد أن يلغي الطرف الآخر، فلا بد من تدخل اطراف فلسطينية في المقام الاول لإنهاء هذا الانقسام البغيض وتحقيق الوحدة الفلسطينية.

الإخوة والأخوات: كما أسلفت سابقا البحث الفكري مهم للغاية، فالباحثين لهم القدرة على التعرف على ايجابيات وسلبيات الخطوات السياسية المتخذة من قبل متخذي القرار، لهذا نسعد اليوم في أن نقدم لكم بعض الدراسات المتعلقة باستحقاق سبتمبر وقضايا الوضع النهائي، آمليين ان تكون الاوراق البحثية المقدمة لحضراتكم تحمل إثراء وترغد التفاعل الإيجابي فيما بينكم.

شكرا لحضوركم.

# استحقاق الدولة: الأسباب والمتطلبات الجاهزية السياسية

أ.د. إبراهيم أبراش

بات ما يسمى بـ ( استحقاق أيلول ) الشغل الشاغل للقيادة الفلسطينية وعنوان الحراك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني والعربي فيما يخص الصراع في الشرق الأوسط بحيث طغى هذا الحراك السياسي على غيره من التحركات سواء كانت مفاوضات أو مصالحة وطنية أو مقاومة الخ، وبات وكأن مصير القضية الفلسطينية معلقا على ما ستمخض عنه اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2011. وقد تفاوتت المواقف الشعبية والحزبية ما بين داعم ومبارك لهذا الحراك ومعارض له وبينهما مواقف متحفظة أو حذرة ليس من الذهاب للشرعية الدولية بحد ذاته بل من آلية إدارة هذا الملف ومن صيغة القرار الذي سيصدر وعلاقته بالقرارات الأخرى الخاصة بالقضية الفلسطينية كقضية اللاجئين وموقع منظمة التحرير الفلسطينية وصفتها التمثيلية .

## مقاربة الموضوع مقارنة سياسية شمولية تتطلب :-

- 1- لأن استحقاق الدولة ارتباط بالشرعية الدولية أو أن هذه الأخيرة باتت مرجعية الدولة الفلسطينية، فمن المفيد التعرف على العلاقة ما بين فلسطين والشرعية الدولية، ولماذا الآن يتم العودة للشرعية الدولية؟.
- 2- حيث أن قرار العودة للشرعية الدولية جاء بعد فشل المفاوضات فمن المفيد البحث في المفاوضات ولماذا كانت بمعزل عن الشرعية الدولية طوال عقدين من الزمن؟ وما سبب فشلها؟ وخصوصاً أن نفس النخبة السياسية التي قادت المفاوضات تقود اليوم ما يسمى استحقاق الدولة.
- 3- حيث أن اللجوء للشرعية الدولية جاء في ظل حالة انقسام فلسطيني ولم تحدث مراجعة شمولية للمرحلة السابقة، فقد تباينت المواقف داخل الساحة الفلسطينية ما بين موافق ومعارض ومتحفظ.
- 4- الشرعية الدولية والمقاومة: أية علاقة بينهما؟
- 5- الخوف من تفاهات اللحظة الأخيرة.

## أولاً: مدخل تحليلي لاستحقاق الدولة الفلسطينية

في الوقت الذي تتفكك فيه دول وتنهار أنظمة وتُقبَل فيه المنطقة العربية على تحولات مفتوحة على كل الاحتمالات، وفي الوقت الذي وصل فيه النظام السياسي الفلسطيني إلى أسوأ حالاته حيث الانقسام ووصول المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لطريق مسدود كما وصلت المقاومة أيضاً لطريق مسدود، في هذا الوقت وفيما يشبه المفارقة تلوح القيادة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة لانتزاع اعتراف دولي بفلسطين دولة وهي تحت الاحتلال.

الوضع الفلسطيني الداخلي يضاف إليه الرفض الإسرائيلي والأمريكي للخطوة الفلسطينية يشكل تحدياً كبيراً أمام القيادة الفلسطينية وقدرتها على مواجهة الرفض والضغطات الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، وقدرتها على خلق موقف فلسطيني موحد حول قرار الذهاب للشرعية الدولية وحول صيغة

القرار الدولي الذي سيصدر وماذا بعد صدور القرار أو الاعتراف بالدولة، ذلك أن الاعتراف ليس هدفاً بذاته لأنه لن يؤدي لقيام الدولة تلقائياً، بل هو وسيلة أو عامل معزز للنضال السياسي الفلسطيني، وبالتالي إن لم يُرفد القرار بمصادر قوة أخرى فسيضاف للقرارات السابقة التي تراكت عبر السنين وستواصل إسرائيل استيطانها وعدوانها بالرغم من وجود قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

بالرغم من صدور عديد من القرارات الدولية حول مشكلة الشرق الأوسط منذ قرار التقسيم عام 1947، وبالرغم من حضور الشرعية الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية السلمية منذ انطلاقتها مع مؤتمر مدريد 1991... إلا أن قرار القيادة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة الآن أثار كثيراً من اللغط والجدل ليس فقط كردود فعل معارضة من طرف تل أبيب وواشنطن وصلت لحد التهديد بوقف التمويل عن السلطة أو إلغاء اتفاقيات أوسلو وإعادة احتلال الضفة أو أجزاء منها، بل أثارت ردود فعل مرتبكة وحذرة من جهات فلسطينية وعربية من الإقدام على هذه الخطوة. الأمر الذي يتطلب كثيراً من الاستعداد والجاهزية السياسية ما قبل التقدم بالطلب للأمين العام للأمم المتحدة وجاهزية في صياغة مشروع القرار الذي سيقدم، وجاهزية أكبر في الثبات على الموقف حين مناقشة مشروع أو صيغة القرار في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، أيضاً جاهزية لمرحلة ما بعد صدور القرار أو الاعتراف بالدولة، بحيث لا تكون النتائج محطة تراجع عن الحد الأدنى من الثوابت الفلسطينية كما وردت في بيان إعلان الدولة في الجزائر و كما نصت عليها التفاهات الوطنية اللاحقة.

استحقاق أيلول حتى الآن ليس واضح المعالم، والصورة الملحمية التي لا تخلو من تبسيط ساذج للأمر التي يروج لها المتحمسون لهذا الخيار قد لا تكون حقيقية، فالأمر قد تسير خلاف ما يتوقعونه ويروج له، فلدى واشنطن وحلفائها كثير من أحابيل الدبلوماسية للالتفاف على المطلب الفلسطيني، ولا نستبعد أن يكون المتحمسون لاستحقاق أيلول يعلمون صعوبة وخطورة هذه الخطوة ولكن غياب البدائل عندهم وتمسكهم بالسلطة يجعلهم يصرون عليها. لا يعني هذا رفضنا للشرعية الدولية ولكن علينا توقع كل الاحتمالات بما فيها التراجع عن الفكرة في

آخر لحظة في إطار تفاهم حل وسط بين منظمة التحرير وواشنطن وإسرائيل ، أيضا توقع أن تتصرف واشنطن ومجلس الأمن بصيغة الطلب الذي سيقدمه الفلسطينيون للأمم المتحدة ويعيدوا صياغته بما يفرغه من مضمونه الأصلي ويصبح مجرد إشارة مبهمه لدولة فلسطينية، وأنداك لن تستعمل واشنطن حق الفيتو ضد القرار وبالتالي لن يتم عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي نفس السياق علينا أن نحسب جيدا نتائج صدور اعتراف دولي بدولة مبهمه المعالم من حيث تأثير هذا الاعتراف على الاعتراف السابق بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، ولا ندري إن كان ممكنا لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاعتراف بالشعب الفلسطيني كحركة تحرر (منظمة تحرير ) والاعتراف بفلسطين كدولة في نفس الوقت. وإذا ما تم الاعتراف بفلسطين دولة، فمعنى هذا إلزام الفلسطينيين بالتزامات الدول دون أن يكونوا دولة، وهذا معناه غياب جهة فلسطينية تمثل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وإسقاط مرحلة التحرر الوطني والحق في المقاومة وهي مرحلة وحق قد يحتاجهما الفلسطينيون إذا ما رفضت إسرائيل الانسحاب من ارض الدولة الفلسطينية.

ولذلك يجب أن لا نرهن الحق المشروع للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة بما سيحدث في أيلول ،أو بصيغة أخرى الفصل بين ما يسمى استحقاق أيلول واستحقاق الدولة الفلسطينية ،فاستحقاق أيلول تولد بداية من تمنيات للرئيس أوباما وللاوروبيين قبل سنتين برؤية دولة فلسطينية تتحقق نهاية عام 2011 كما جاء ليملاً الفراغ السياسي ويحافظ على وجود القضية دوليا بعد مازق التسوية والمفاوضات وهو جاء أيضا كمحاولة للحفاظ على السلطة ومؤسساتها، أما استحقاق الدولة فهو مستمد من حق شرعي طبيعي وتاريخي ،حق مستمد من تاريخ طويل للنضال بكل أشكاله ومستمد من حقيقة الوجود التاريخي للشعب الفلسطيني على أرضه، هذا الحق بالدولة إن كان يحتاج للشرعية الدولية لإظهاره أو دعمه فهو غير مرتهن بما يؤول إليه اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر وغير

مرتتهن بالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ،وعليه فعلى القيادة الفلسطينية أن تتشغل على استحقاق الدولة دون ربطه بتاريخ محدد أو بقرار محدد، واستحقاق كهذا يتطلب تهيئة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تجمعه لهذا الاستحقاق في أيلول وما بعد أيلول.

إن إعادة القضية للأمم المتحدة وإن كان يشكل تصحيحا لخطأ بدأ في أواسلو عندما تم تجاهل الشرعية الدولية وبالرغم من أهمية هذه الخطوة ، إلا أن الأمر لا يخلو من مغامرة سياسية دبلوماسية إن لم نحسن التعامل معها فستتقلب ضدا على المصلحة الوطنية الفلسطينية أو على الأقل لن تكون أكثر من كسب للوقت لحين اتضح معالم المتغيرات العربية والدولية أو تغيير الحكومة الإسرائيلية.

## ثانيا: الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية: علاقة تاريخية

### ملتبسة

لا أحد يعارض التعامل مع الشرعية الدولية أو الذهاب للأمم المتحدة في أيلول ولا أحد يعارض صدور قرار يعترف بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ولكن كيفية إدارة هذا الملف الخطير هو الذي يثير الخوف. التعامل مع الشرعية الدولية أمر استراتيجي ومهم ويجب أن لا نلتفت كثيرا للخطاب السياسي الذي يتحدث عن انحياز الشرعية الدولية ليس لأنها غير منحازة بل لان انحيازها هو الذي يفرض علينا دخول معتركها ومعركتها ومحاولة توظيفها لصالحنا أو على الأقل عدم السماح لها بإصدار قرارات تمس حقوقنا الوطنية.

لو تجاهلنا الشرعية الدولية فلن نتركنا بحالنا لان قضيتنا والشرق الأوسط بشكل عام محل اهتمام عالمي ومن المناطق التي تؤثر على السلام العالمي، وهنا نذكر بأن الأمم المتحدة لم تأخذ إننا منا عندما أصدرت قراراتها العديدة من قرار التقسيم لقرار عودة اللاجئين إلى قراري 242 و 338 ، كما لم تأخذ إننا من الشعب العراقي عندما صدر قرار يسمح بالتدخل العسكري في العراق ، كما لم تأخذ إننا

من الشعب الليبي عندما صدر قرار الحظر الجوي على ليبيا والذي مهد لتدخل عسكري، ولن تأخذ إذنًا من الشعب السوري عندما تقرر إصدار قرارات حول ما يجري في سوريا.

الشرعية الدولية معركة يجب أن تُخاض ولكن كيف نخوضها؟ حيث أن تاريخ التعامل الفلسطيني والعربي مع الشرعية الدولية يُظهر خلافا كبيرا في إدارتنا لهذا الملف. المشكلة كمنّت وتكمن - بالإضافة الى الرفض الصهيوني والتواطؤ الأمريكي لتدويل القضية الفلسطينية- في أسلوب تعامل الدول العربية والسياسيين العرب والفلسطينيين مع الشرعية الدولية، بحيث لم يفصلوا بين ما هو سياسي داخلي وما هو قانوني دولي، ما بين الخطاب الموجه للعالم والخطاب الموجهة لجمهورهم لإثارة حماسها أو للتغريب بها، بل إن البعض تعامل مع الأمم المتحدة وكأنها دار ندوتنا أو أحد دواويننا، يدعونها متى يريدون ويتجاهلونها متى يريدون!

### من تجادل الشرعية الدولية إلى الارتداء في أحضانها

بعد ثلاثين عاما من الرفض الفلسطيني للاعتراف بالشرعية الدولية كمرجعية للحقوق السياسية الفلسطينية جاء الإعلان في الجزائر عام 1988 عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وما صاحب ذلك من اعتراف بقرارات الأمم المتحدة وبالتالي الاعتراف بإسرائيل. وجد هذا الإعلان بداية استجابة حذرة ومشككة من الولايات المتحدة حيث اعتبرت أمريكا أن إعلان الاستقلال في الجزائر كان مبهما من حيث تحديد المرجعية القانونية الدولية للدولة الفلسطينية المُعلن عنها، بدأت اتصالات سرية وعلنية شاقة مع المنظمة وعبر وسطاء متعددين، كان الهدف منها أن تعترف المنظمة بوضوح بالشروط الأمريكية وهي الاعتراف بالقرارين 242 و338 تحديدا، ونبذ الإرهاب والاعتراف الواضح بإسرائيل. مباشرة بعد دورة الجزائر دشنت المنظمة حملة دبلوماسية توجّهت أساسا إلى أمريكا وأوروبا هدفها كسب تأييد دولي للمطلب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة وعقد مؤتمر دولي للسلام على أساس قرارات الشرعية الدولية وهو ما سمي بهجوم السلام الفلسطيني.

لم تقتنع الإدارة الأمريكية بما ورد في مشروع السلام الفلسطيني، معتبرة أن الخطاب كان عاما جدا ولم يلتزم بدقة بالشروط الأمريكية، ويبدو أن ما كان يزجج أمريكا هو التأكيد الفلسطيني على مجمل قرارات الشرعية الدولية و التأكيد على الصيغة الدولية والإشراف الدولي على مؤتمر السلام، بينما الولايات المتحدة كانت تريد غطاء دوليا رمزيا وأن تكون كل العملية السلمية تحت إشرافها .

في خضم حرب الخليج الثانية واستغلالا لانتهيار النظام الإقليمي العربي والاتحاد السوفيتي، والمأرق الذي وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيه نتيجة الحرب، تم عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991 ثم اتفاقية أوسلو 1993 وما تلاها من اتفاقات، بعيدا عن إشراف الأمم المتحدة. لا شك أن الموقف الأمريكي عرف تحولا واضحا من حيث الاعتراف بمنظمة التحرير وقبولها الممثل الوحيد للفلسطينيين، ومن حيث تأسيس التسوية على أساس قراري مجلس الأمن المشار لهما، إلا أن هذا التحول لم يكن تحولا استراتيجيا بقدر ما كان تحركا سياسيا فرضته ظروف الحرب التي شنتها أمريكا على العراق بقرار من مجلس الأمن وما نتج عن ذلك من ارتفاع الأصوات المنددة بازواجية المعايير في التعامل الأمريكي مع قرارات الشرعية الدولية. فكانت الإشارة إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 لإسكات العرب والمنددين بازواجية المعايير. ومن جهة أخرى فان نصوص اتفاقية أوسلو نسفت روعي القرارين 242 و 338 وأفقدتهما قيمتهما القانونية وذلك من خلال غياب الأمم المتحدة عن المفاوضات بداية وعن رعاية الاتفاق نهاية، هذا بالإضافة إلى أن آلية تطبيق أوسلو كانت تسير بخط معارض لمقتضيات الشرعية الدولية، بحيث كانت حكومة مبدأ العقد شريعة المتعاقدين وليس تطبيقا لقرارات دولية.

لم تكن منظمة التحرير تتوفر على استراتيجية واضحة للتسوية السلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية فقد دخلت معترك التسوية السياسية والشرعية الدولية ولسان حالها يقول فلندخل ونرى ماذا سيحدث!. وكان لابد لهذه السياسية أن تؤدي إلى ما وصلت إليه الأمور اليوم .

لا ريب أن كل ما صدر عن الشرعية الدولية من قرارات وتوصيات بشأن القضية وإن كان لا يرق إلى طموحات الشعب أو يتطابق مع حقوقه التاريخية إلا أنه يعد مكسبا يجب التمسك به والعمل على مراكمته. قرار التقسيم 181 لعام 1947 وقرار عودة اللاجئين 194 لعام 1949 والقراران 242 و338، وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أو عن الجمعية العامة منذ 1970 حتى الرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي بشأن جدار الفصل، بالإضافة إلى اتفاقات جنيف ولاهاي الخاصة بالأراضي المحتلة وكيفية التعامل معها... كلها إنجازات تضيف طابعا دوليا على القضية الفلسطينية وتكرس وجود الشعب الفلسطيني كشعب خاضع للاحتلال، وتثقل قضيته ومعاناته إلى العالم في وقت أصبح فيه للإعلام وللرأي العام العالمي تأثيرا في تطور الأحداث في مختلف بقاع العالم.

### ثالثا: الشرعية الدولية تحترم الأقوياء

إلى حين قيام منظمة التحرير الفلسطينية وبالرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينص على قيام دولة (عربية) إلى جانب الدولة اليهودية، كانت القضية تُطرح في المحافل الدولية كقضية لاجئين، ولم تتحول نظرة العالم إلى الفلسطينيين إلا بعد أن حمل الفلسطينيون السلاح ومارسوا الكفاح المسلح، فالبنديقية هي التي جعلت العالم يتعامل معهم كشعب له قضية سياسية، يناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير.

بدأ العالم يكتشف، بفعل النضال الفلسطيني وبفعل وجود المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمي، أن هناك شعباً له هوية وله قضية وطنية سياسية لا مجرد لاجئين، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة تتعامل مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف وبدأت تصدر قرارات سياسية تتعلق بالشعب الفلسطيني، قرارات وتوصيات تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في النضال لاسترداد حقوقه وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وتتدد بالسياسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين. كانت الموجة الأولى من تكثيف التعامل الدولي مع القضية هي الفترة الممتدة ما بين 1968 و1982 والتي شهدت صدور أهم

القرارات الدولية حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني بشكل عام، هي نفسها مرحلة تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني وتصاعد التأييد العالمي له ، ففيها-1974-تم الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني وتم قبول المنظمة كعضو مراقب في الأمم المتحدة ، وفيها-1975- صدر قرار الجمعية العامة الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية . عاد الاهتمام مجدداً بالقضية الفلسطينية دولياً مع الانتفاضة الأولى ثم الانتفاضة الثانية ، فما الذي نستنتج من ذلك ؟.

نستنتج مما سبق أن الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية وما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات وتوصيات تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني لم يأت كمنحة من أحد بل جاء كتجاوب من المنتظم الدولي مع النضال الفلسطيني ، فالبنديقية الفلسطينية والشهيد الفلسطيني والمعتقل الفلسطيني والمعاناة الفلسطينية هي التي أجبرت العالم على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية . نعم، إن هذه القرارات والتوصيات لا ترق إلى طموحات الشعب الفلسطيني لأنها لا تنص على دولة فلسطينية ولا تعطيه حقاً قانونياً واضحاً بتأسيسها ، إلا أنها تهيئ الظروف المناسبة لتأسيس دولته وتضع قدمه على طريق الدولة . وحتى ترقى هذه القرارات والتوصيات إلى مستوى الاعتراف الواضح والمباشر بالدولة الفلسطينية المستقلة كان الأمر يحتاج مزيداً من النضال وخصوصاً الدبلوماسي والسياسي لا الاكتفاء بما صدر من قرارات والمساومة عليها وتحميلها أكثر مما تحتمل والتباكي على عدم جدية المنتظم الدولي في تطبيق قراراته أو عدم إلزام إسرائيل بتطبيقها .

في نفس الوقت يجب عدم تجاهل ازدواجية المعايير في الأمم المتحدة فهذه المنظمة الدولية ليس لا يقودها مجموعة من الملائكة بل تخضع لمصالح وحسابات دولية كبرى قد تكون أحياناً على حساب الشعوب الضعيفة ، وبالتالي فهذه الازدواجية في المعايير والتسييس الواضح لتقارير وقرارات الأمم المتحدة هو الذي يثير المخاوف حول توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة والمراهنة عليها لإنصاف الشعب الفلسطيني من خلال الاعتراف بحقه بدولة على أراضي

الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما منطقتان تعترف الأمم المتحدة من خلال قرارى مجلس الأمن 242 و 338 بأنها أراضي محتلة. الخلل هنا لا يكمن فى القيادة الفلسطينية ولجوئها إلى الشرعية الدولية ولكن يكمن فى المبالغة فى المراهنة على الأمم المتحدة. صحيح أنه من الصعب تصور قيام دولة فلسطينية مستقلة ضدا عن إرادة الشرعية الدولية ولكن يجب أن يكون التوجه للشرعية الدولية مصحوبا بأوراق قوة أخرى. المفاوضات وقرارات الشرعية الدولية مثلها كمثل المقاومة والحرب ليست أهداف بحد ذاتها بل وسائل لتحقيق الأهداف الوطنية، ولكنها وسائل فيجب عدم المراهنة كليا على أي منها دون الوسائل الأخرى.

### **المقاومة السلمية واستحقاق أيلول**

الفهم الصحيح للسياسة علما وسلوكا سيوصلنا لحقيقة أن الشرعية الدولية تتضمن حق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقها بمقاومة الاحتلال، و لا توجد دولة أو حركة تحرر تعتمد نهج السلام وتعيش بسلام إلى ما لا نهاية، لأن خيار السلام ليس خيارا ذاتيا فقط بل مرتبطا بالأطراف الدولية الأخرى وبمواقف الفاعلين السياسيين الآخرين، وبالتالي فإن خيار الذهاب للشرعية الدولية لا يسقط حق الدول والشعوب بالتوفر على كل مقومات القوة حتى وهى تقول بالسلام وتسعى له.

وهنا علينا استحضار ما جرى عام 1974، ففي ذلك العام تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني فى جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات العربية والإسلامية كما تم الاعتراف بها عضوا مراقبا فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، حدث ذلك فى وقت كان فيه الكفاح المسلح الفلسطيني فى أوجه سواء داخل الأراضي المحتلة عام 67 أو داخل فلسطين 48 وكذا على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. لقد اعترف العالم بحق تقرير المصير للفلسطينيين لأن الشعب الفلسطيني كان يفرض وجوده عمليا من خلال المقاومة وسياسيا من خلال وجود قيادة وطنية موحدة.

المقاومة حق مشروع لكل شعب يخضع للاحتلال ولكن المهم وجود استراتيجية وطنية للمقاومة، واليوم إن كانت الظروف لا تسمح بالمقاومة المسلحة فيمكن تفعيل المقاومة السلمية، وهي اليوم ضرورية وممكنة ليس كبديل عن خيار التسوية والمفاوضات بل كداعم لهما، خصوصا ونحن على أبواب ما يسمى (استحقاق أيلول) فأيلول لن يكون استحقاقا منجزا للهدف إن لم تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة انتفاضة أو مقاومة سلمية شعبية تبدأ منذ اليوم ويواكبها حراك واسع لفلسطينيي الشتات وخصوصا في أوروبا والأمريكتين.

حتى يكون أيلول استحقاقا واجبا وحتى لا نصاب بنكسة جديدة، ولأن استحقاق أيلول يتعلق بقضايا تمس وجود ومصير الشعب الفلسطيني حيث من الممكن أن يجبُ القرار الجديد كل القرارات الدولية السابقة حول الشأن الفلسطيني، ونظرا للتشنج الصهيوني والرفض الأمريكي لهذا التوجه الفلسطيني، فإن استحقاق الاعتراف بالدولة معركة حامية الوطيس يجب الاستعداد لها وحسن إدارتها.

العمل السياسي وخصوصا في حالة كالحالة الفلسطينية فعل مركب ومعقد، تكون فيه كل الخيارات مطروحة. ومن هنا فإن المفاوضات والمقاومة وإعادة النظر بوظائف السلطة والمصالحة والذهاب للأمم المتحدة كلها أمور مترابطة وتسير جنبا لجنب، فالعلاقة بين هذه الأمور ليست علاقة تعارض أو أن كل منها بديل للآخر بل علاقة تكاملية. ما يجعل العلاقة تكاملية بما يُمكن من الاستفادة من كل منها هو وجود إستراتيجية وطنية تتسق وتوفق بينهم، ونؤكد مرة أخرى بأن المشكلة لا تكمن في أي من هذه الوسائل النضالية والسياسية بل تكمن في النظام السياسي الفلسطيني وتكمن في أزمة القيادة والمرجعيات لهذا النظام. ما يجري داخل النظام السياسي الفلسطيني من تفاعلات تؤثر سلبا أو إيجابا على الموقف الدولي من القضية الفلسطينية، فالمنتظم الدولي لا يمنح حقوقا سياسية للشعوب تلقائيا بل يُضطر للاعتراف بحقوق الشعوب التي تناضل دفاعا عن حقوقها ويُضطر للتدخل إذا ما شعر أن السلم والأمن الدوليين مهددان بالخطر.

وعليه فدرجة من التصعيد الشعبي السلمي المدروس ضرورة حتى يأخذ المنتظم الدولي مطالبنا مأخذ الجد.

حبل الشرعية الدولية طويل ومعركتها لا تقل صعوبة عن المعارك العسكرية وكما أن لنا أصدقاء لإسرائيل أصدقاء وعلى رأسهم واشنطن، وبالتالي يجب عدم وضع البيض في سلة واحدة بل يجب اشتقاق وسائل نضالية مواكبة للعمل السياسي والدبلوماسي وأهمها المقاومة السلمية الشعبية.

### **رابعا : فشل المفاوضات وأزمة النخبة السياسية**

مع وصول المفاوضات الرسمية والمُعنة لطريق مسدود عادت القيادة الفلسطينية لتستجد مجددا بالشرعية الدولية بعد طول تجاهل، وتبلور نهج يقول بالذهاب للأمم المتحدة أو ما بات يُعرف في الخطاب السياسي الإعلامي باستحقاق أيلول، وهو ضمن خيارات سبعة تحدث عنها الرئيس أبو مازن.

ما طرحه منظمة التحرير والسلطة حتى اليوم ليس بدائل للمفاوضات بل محاولات لتحسين شروط المفاوضات والحفاظ على العملية السلمية لغياب البدائل الاستراتيجية لديها. وبالتالي التطرق للمفاوضات وفشلها ضرورة لاستشراف جهوزية السلطة لاستحقاق أيلول لأن نفس النظام السياسي والفريق المفاوض الذي فشل في نهج المفاوضات هو الذي سيقود معركة استحقاق أيلول.

كل حركات التحرر في العالم مارست المفاوضات ولكن مارستها في إطار إستراتيجية وطنية تجمع ما بين المفاوضات والمقاومة وغالبا عندما كانت حركات التحرر في موقع قوة كانت تحقق إنجازات سياسية. في الحالة الفلسطينية فإن المفاوضات كجزء من نهج التسوية جاءت في ظروف مغايرة حيث الخلل يكمن في منطلقات التسوية واتفاقاتها وآلية تطبيقها، ويمكن رصد الخلل فيما يلي:-

1- جاءت المفاوضات في ظل حالة تراجع لحركة المقاومة الفلسطينية، وهو التراجع الذي بدأ منذ الخروج من بيروت 1982 وتفاقم مع حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الاشتراكي.

- 2- جرت المفاوضات في ظل غياب استراتيجية وطنية شمولية حيث كانت حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى ضد نهج التسوية وضد المفاوضات .
- 3- تعود مشكلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى التسوية بحد ذاتها، فالتسوية لم تقم على أسس واضحة ولم تكن لها مرجعية واضحة، فالتفافية أوسلو نصت على أن التسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، ولم يأت في الاتفاقية ذكر للدولة الفلسطينية أو لقرار 194 الخاص باللاجئين أو بقرار التقسيم أو بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي، ولم تتحدث عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 بل عن إعادة انتشار وخصوصا بالنسبة للضفة الغربية، وحتى بالنسبة لقراري 242 و 338 جاء النص بصيغة (على أساس قراري مجلس ...) وليس تنفيذًا للقرارين، والقضايا الأساسية تم تأجيلها بمعنى أنها ليست جزءا أصيلا من الاتفاق .
- 4- علينا التذكير بأن مؤتمر مدريد وكذا اتفاقية أوسلو لم يكونا في إطار مؤتمر دولي للسلام وبالتالي لم يكونا مؤتمرات دولية ينتج عنها قرارات ملزمة وكان دور الأمم المتحدة كشاهد زور . اتفاقية أوسلو كانت محكمة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين بمعنى أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم إلا بموافقة الطرفين، وفي ظل اختلال موازين القوى ندرك لمصلحة من ستصب المفاوضات .
- 5- عدم جدية إسرائيل بالتسوية وخصوصا بعد مقتل اسحاق رابين، ولأن إسرائيل لا تريد التصريح علنا بأنها ضد نهج السلام فقد أخذت بالمماطلة والتسويف في المفاوضات على أمل أن يقرر الفلسطينيون الخروج منها .
- 6- انتقال واشنطن من موقع الوسيط إلى موقع المنحاز لإسرائيل. وقد ظهر هذا جليا في عهد أوباما.

7- سوء أداء السلطة والفريق المفاوض، فالقليل من المراهنة على الاتفاقات الموقعة تم تبديده نتيجة فساد بدا ينخر السلطة منذ بداية تشكلها ونتيجة صفقات مشبوهة بين بعض رجالات السلطة وسلطات الاحتلال، هذا بالإضافة إلى فريق مفاوض استمر منذ مدريد إلى اليوم حتى بات ورقة مكشوفة أمام الإسرائيليين وخصوصاً أن كبار المفاوضين كانوا جزءاً من السلطة وعلاقتها الاقتصادية مع الإسرائيليين وكان تواجههم داخل الأراضي المحتلة يجعلهم دائماً تحت ضغط وابتزاز الإسرائيليين.

8- سلوكيات المعارضة التي لم يكن يحلو لها القيام بعمليات تجبيرية داخل إسرائيل إلا عندما تكون المفاوضات تتناول موضوعاً مفصلياً، مما يدفع الإسرائيليين للتهرب من تنفيذ ما عليهم من استحقاقات بحجة الأمن وعجز السلطة في تنفيذ ما عليها من التزامات.

9- الانقسام الذي زاد من إضعاف المفاوضين على طاولة المفاوضات.

### **هل سينجم استحقاق أيلول فيما فشلت فيه المفاوضات**

بعيدا عن التحليل المستمد من مشاعر التفاؤل والتشاؤم أو التخوين والتشكيك لأن هذه أمور محايدة للحياة السياسية الفلسطينية بل باتت تشكل ثقافة سياسية سيكولوجية تشكل أهم مكونات المشهد السياسي الفلسطيني وأهم عوامل تعثره، فإن ما تسمى استحقاقات أيلول القادم وجوهرها انتزاع اعتراف دولي بفلسطين دولة عضو على حدود حزيران 1967، لا تؤسس على أية اتفاقات أو التزامات أو وعود دولية واضحة ومحددة ولا تؤسس على متغيرات حقيقية في موازين القوى على الأرض تجعل هذا الاستحقاق مؤكداً للحدوث، بقدر ما يؤسس على إرادة فلسطينية بقيام هذه الدولة وبقدر ما هي ورقة ضغط لتحسين موقف المفاوض الفلسطيني ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه من خيار التسوية وما ارتبط بها من مؤسسات ومصالح. وبالتالي من المبالغة نعت الذهاب للأمم المتحدة في أيلول بالاستحقاق بمعنى أن الدولة ستكون نتيجة لاتفاقات وقرارات سابقة متفق عليها

وحان وقتها. وإن كانت هناك استحقاقات قادمة في أيلول فيجب أن تبنى على الجهد والنضال الفلسطيني أكثر من بنائها على وعود أمريكية وأوروبية .

لا يعني هذا التقليل من أهمية الذهاب لمجلس الأمن وأهمية الاشتغال على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، أيضا يجب استثمار ما أنجز دوليا سابقا وإن كان هزيعا حتى لا تستغل إسرائيل فراغ غياب الحراك السياسي والدبلوماسي لتحميل الفلسطينيين مسؤولية التهرب من السلام، وخصوصا أن السياسة لا تعرف الفراغ، وإذا ما تجاهلنا أو تهربنا من الشرعية الدولية ومن المنتظم الدولي فلن يتجاهلونا لأن الصراع في الشرق الأوسط بات شأنا دوليا نظرا لماله من تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى العالم، وبالتالي فالحضور الفلسطيني دوليا أمر مهم.

لقد أكد الرئيس أبو مازن أن مرآهنته على استحقاقات أيلول لا تخرج عن التزامه بنهج السلام وبالشرعية الدولية وأن ذهابه مباشرة للمنتظم الدولي مجلس أمن وجمعية عامة - هو تغيير في أدوات خيار السلام وليس خروجاً عنه، وهو تصحيح لمسار مفاوضات استمرت لعقدين من الزمن بدون مرجعية واضحة، وبالتالي فاستحقاقات أيلول ليس سوى تحديد لمرجعية المفاوضات وليس بديلا عنها لأن المفاوضات ستعود حتى لو صدر قرار دولي، أو هو جبهة جديدة لمعركة سلام طويلة سيكون أيلول القادم بدايتها وليس نهايتها.

الذهاب إلى مجلس الأمن أو الجمعية العام لانتزاع اعتراف بفلسطين دولة عضو اعتمادا على الوعود أو الالتزامات الأمريكية والأوروبية سيكون مرآهنة غير مضمونة النتائج فهذه الوعود لا يمكن الركون إليها وقد جربنا وعودا أكثر وضوحا وكانت موثقة ومكتوبة ومع ذلك لم يتم الالتزام بها. السياسة الأمريكية ومواقف أوباما تحديدا خلال العام الماضي وهذا العام أظهرت تراجعاً وضعفاً شديداً في التزامها بعملية السلام وبموقع الوسيط النزيهة لدرجة استعمالها لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد قرار يطالب بإدانة الاستيطان، كما أن دور الرباعية تراجع بحيث تم اختزاله بالموقف الأمريكي.

لا غرو أيضا أن اللجوء للمنظم الدولي وجعل الشرعية الدولية مرجعية للعملية السلمية أمر مهم وضروري بل هو تصحيح لخطأ بدأ منذ أوصلو واستمر حتى اليوم. ولكن يجب أن لا ينتابنا وهم مريح بأن اللجوء للشرعية الدولية سيحل المشكلة وستقوم الدولة مباشرة، هنا نذكر بعشرات قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين بدءا من قراري التقسيم وحق العودة - القرارين 181 و 194 الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مرورا بقراري 224 و 338 الصادران عن مجلس الأمن مرورا بعشرات القرارات والتوصيات كقرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار وتقرير جولدستون الخ.

حبل الشرعية الدولية طويل ومعركتنا فيها لا تقل صعوبة عن المعارك العسكرية ويقدر ما لنا أصدقاء وحلفاء فلدى إسرائيل أيضا أصدقاء وحلفاء بل أصدقاؤها أكثر قوة وتأثيرا دوليا، وبالتالي يجب عدم وضع كل البيض في سلة واحدة، سلة الشرعية الدولية، بل يجب اشتقاق وسائل نضالية مواكبة للعمل الدبلوماسي وأهم هذه الوسائل المقاومة الشعبية والمصالحة .

نفهم خطوة الرئيس أبو مازن بإعادة القضية الفلسطينية للأمم المتحدة وهي خطوة عاقلة وواقعية لان تدويل القضية يعتبر تصحيحا لخطأ بدأ من مدريد واستمر لأكثر من ثمانية عشر عاما من المفاوضات العنيفة، عبثية ليس لأن مبدأ المفاوضات مرفوض بل لأنها كانت مفاوضات بدون مرجعية وطنية جامعة وبدون مرجعية دولية وبدون حتى مرجعية اتفاقية محددة. إعادة القضية للأمم المتحدة اعتراف بخطأ حتى وإن كان اعترافا متأخرا.

## خامساً: خطوة الذهاب إلى أيلول دون مراجعة إستراتيجية

### للمرحلة السابقة

لأن قرار الذهاب للأمم المتحدة في أيلول يمس مصير القضية لأنه سيحدد الحقوق السياسية الفلسطينية ومن المحتمل أن يشكل القرار المُتخذ من مجلس الأمن أو الجمعية العامة مرجعية أية مفاوضات قادمة، فيجب أن يكون قرار الذهاب معبرا عن توافق وطني وان يكون مصحوبا بحراك دبلوماسي وشعبي

على كافة المستويات والاهم من ذلك أن تسبقه مراجعة استراتيجية نقدية لأداء السلطة والأداء السياسي لكل مشتملات النظام السياسي، وهذا لم يحدث .

عدم مراجعة النخب السياسية والسلطة لأدائها وعدم اعترافهم بأخطائهم أو محاولة تصحيحها، يعني أن معركة استحقاق أيلول ستخاض بنفس الأدوات العاجزة والفاشلة وهذا ما يثير القلق. لقد ظهر الخلل في معركة استحقاق أيلول قبل أيلول وفي داخل الساحة الفلسطينية، حيث تباينت المواقف داخل الفصائل والقوى المجتمعية من الموضوع، لا يجوز أن يكون قرار الذهاب للأمم المتحدة قرارا لحزب أو جماعة، ولا يجوز لحركة حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى أن تقف موقف المتفرج على ما يجري.

القول بالسلام وخوض معترك الشرعية الدولية جزء من أي عمل سياسي ولكن ذلك لا يعني التخلي عن عناصر القوة عند الشعب، القول بالشرعية الدولية لا يعني أن السلام سيتحقق غداً، والقبول بفلسطين عضو في الأمم المتحدة لا يعني أن الدولة ستقدم للفلسطينيين على طبق من ذهب. الشرعية الدولية معركة يجب أن تخاض إن كان لا بد من ذلك، ولكن في المقابل يجب الاستعداد لها استعداد من يذهب لمعركة ومن يذهب لمعركة يحشد كل إمكانات القوة إن لم يكن لتحقيق مكاسب فعلى الأقل لتقليل الخسائر.

إن كان الوضع الفلسطيني الداخلي يشكل عامل ضعف في معترك خوض معركة استحقاق أيلول، فإن سوء أداء حكومة نتنياهو وحالة التأيد والتعاطف الدولي للشعب الفلسطيني الناتجة عن السياسة العدوانية والإرهابية لإسرائيل يجب أن تُستثمر سياسياً، فهناك استياء ورفض للممارسات الإرهابية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ورفض لسياسة الاستيطان والمستوطنين ومقاطعة لجامعات ومنتجات إسرائيلية وهناك لجان تحقيق ودعاوى تتهم قادة إسرائيل بالإرهاب، واستطلاعات رأي في أوروبا تقول بأن إسرائيل مصدر تهديد للسلام في المنطقة، ومطالبات تتزايد بحق الشعب الفلسطيني بدولة خاصة بهم، وحتى داخل أمريكا هناك أصوات تتعالى وتحذر من أن الانحياز لإسرائيل يهدد

المصالح القومية الأمريكية، بالإضافة لكل ذلك هناك تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه وتزايد أعداد الفلسطينيين بالنسبة للإسرائيليين الخ .

هذه متغيرات يجب أن نلاحظها جيدا بالرغم من الوضع الفلسطيني الداخلي الذي قد يشوه الصورة .ليس مهما إن كانت هذه المتغيرات بسبب تمسك الرئيس أبو مازن بخيار السلام مما أخرج إسرائيل أمام العالم ،أو بسبب المقاومة والصمود أو بسبب الجرائم الصهيونية التي صدمت العالم أو بسبب كل ذلك ، المهم هناك متغيرات يجب أن تستثمر سياسيا بإنجازات على أرض الواقع ،هذه المتغيرات تحتاج لقيادة سياسية تتواصل مع العالم وتطرح تصورا ورؤية سياسية لكيفية التعامل مع القضية دوليا وكيفية تعظيم هذه المتغيرات والمكتسبات،حتى لو زعمت حركات مقاومة إن الفضل بحدوث هذه المتغيرات تعود لأعمال المقاومة،يبقى السؤال كيف نحصد ما زرعت المقاومة؟.

لأن القضية الفلسطينية ستكون غالبا مطروحة على جدول اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول ،فعلى الفلسطينيين حسن إدارة هذا الملف الخطير واضعين نصب أعينهم المصلحة الوطنية الإستراتيجية وليس الحسابات الضيقة للأحزاب.مع كل التخوفات من كيفية إدارة هذا الملف الخطير وبالرغم من كل التحفظات والانتقادات التي يمكن توجيهها للسلطة ولمنظمة التحرير ،إلا أن تصميم القيادة الفلسطينية على الذهاب للأمم المتحدة يضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية ولن يغفر التاريخ والشعب لأحد تهربه من استحقاق الدولة حتى وإن كان هذا الاستحقاق يدخل في باب إنقاذ ما يمكن إنقاذه ،مع تأكيدنا على أن تثبيت فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة يستحق كل دعم وتأييد.

كتبنا وكتب كثيرون محذرين من أن يؤول الحراك الفلسطيني في الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بفلسطين عضواً في المنظمة الدولية، لمجرد قرار على ورق في مقابل أن يتم إسقاط حق العودة أو التأثير على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، أو أن ينقص القرار أو يلغى حق الشعب الفلسطيني في المقاومة في حالة عدم التزام إسرائيل بالانسحاب من أراضي الدولة الموعودة.إلا أن كل هذه التخوفات لا تأتي

من باب التشكيك باستحقاق الدولة بل من باب التتويه لخطورة الحدث والتحذير من هجوم دبلوماسي أمريكي وإسرائيلي مضاد لتفريغ مشروع القرار الفلسطيني من مضمونه. هذه التخوفات والمحاذير يجب أن تشكل دافعا وسببا إضافيا للالتفاف حول الحراك الدبلوماسي الذي يقوده الرئيس أبو مازن لتقوية موقف الرئيس والشعب الفلسطيني في المحافل الدولية ولضمان عدم المساس بثوابت الشعب الفلسطيني في أي قرار يصدر عن المنتظم الدولي.

الموقف المتحفظ والحذر بل والمشكك أحيانا لحركة حماس وغيرها من القوى السياسية اليسارية لم يعد مفهوما أو مقبولا، فقد اعترفت هذه القوى بأن الهدف الوطني الفلسطيني محل التوافق اليوم هو الدولة الفلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس وحق عودة اللاجئين وهذه القوى باتت تعترف بالشرعية الدولية وبأهمية العمل الدبلوماسي، كما أنها، وخصوصا حركة حماس، أوقفت المقاومة المسلحة من خلال التزامها بالتهدئة وقررت منح السلام فرصة أخرى كما ذكر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل... فلماذا هذا الحذر والتشكيك بالحراك الدبلوماسي للرئيس أبو مازن لتثبيت فلسطين دولة؟ وهل دولة غزة أكثر أهمية من دولة في الضفة وغزة عاصمتها القدس؟ مشاركة كل القوى السياسية في معركة استحقاق الدولة مصلحة وطنية سواء لتثبيت الاعتراف الدولي بدولة فلسطين أو لضمان عدم الانزلاق نحو قرار دولي جديد ينقص من الحقوق الوطنية.

لا يقبل اليوم أن تقف قوى سياسية فلسطينية موقف المتفرج على معركة استحقاق الدولة وخصوصا أنها لم تعد تمارس اليوم أي شكل من أشكال النضال لا السياسي ولا العسكري، ولأن ما سيصدر عن الشرعية الدولية سواء كان مكسبا أو خسارة لن يكون مكسبا أو خسارة لأبو مازن ومنظمة التحرير بل مكسبا أو خسارة لكل الشعب الفلسطيني.

## سادساً: الخوف من تفاهات اللحظة الأخيرة

لا نتوقع أن يصل الخلاف بين القيادة الفلسطينية وواشنطن حول استحقاق الدولة الفلسطينية إلى درجة التصادم أو القطيعة لاعتبارات خاصة بكل طرف. بالنسبة للفلسطينيين لأن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لهما خيار واحد هو التسوية السلمية والمفاوضات، ولأن القيادة الفلسطينية بسبب هذا الخيار الوحيد - السلام والمفاوضات - بسبب بنية النخبة السياسية وارتباطاتها، لا تستطيع التصعيد مع واشنطن إلى درجة القطيعة، وحتى مع إصرار القيادة على الذهاب للأمم المتحدة فهي تعلم أن استمرار الرفض الأمريكي والأوروبي لاستحقاق الدولة وإن كان لا يستطيع منع عرض الموضوع على مجلس الأمن والجمعية العامة فإنه يستطيع التأثير على صيغة القرار الذي سيصدر وعلى فرص تنفيذه بحيث يكون باهتا وغير ملزم يضاف لعشرات القرارات السابقة التي لم تجد طريقاً للتنفيذ. أما بالنسبة لواشنطن فإن العدد الكبير من الدول التي تعترف بالمطلب الفلسطيني ومستعدة للتصويت لصالح الاعتراف بالدولة والتأييد الشعبي العالمي للحق الفلسطيني وتزايد الكراهية لإسرائيل والأوضاع المتفجرة في العالم العربي وحاجة واشنطن لوجود السلطة الفلسطينية، كل هذه أمور تمنع واشنطن من تصعيد الموقف مع الفلسطينيين لدرجة الصدام والقطيعة.

السبب في إصرار القيادة الفلسطينية على الذهاب للأمم المتحدة بالرغم من الرفض الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي بطبيعة الحال لا يعود لقناعة بأن الأمم المتحدة ستقدم للفلسطينيين الدولة على طبق من ذهب - فقد صرح أكثر من مسئول فلسطيني أن الذهاب للأمم المتحدة بداية معركة سياسية طويلة - وليس من منطلق أن الأمم المتحدة بديل عن المفاوضات فهم يعرفون أن المفاوضات لا بد منها سواء صدر قرار أممي حول الدولة أو لم يصدر، بل لأنه ليس بيد القيادة الفلسطينية من خيار سوى إعادة القضية للأمم المتحدة لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض الفلسطينية ومن مصداقية القيادة الفلسطينية وللحفاظ على حضور القضية دولياً في ظل المتغيرات التي تعصف بالمنطقة والمفتوحة على كل الاحتمالات. قد يقول البعض إن تصرف القيادة الفلسطينية نوع من الهروب

للأمام ومحاولة لإخفاء العجز والفشل في إنجاز شيء طوال عشرين سنة من المراهنة على التسوية، قد يكون هذا الكلام صحيحا ولكن علينا في نفس الوقت الانتباه إلى أن خيار القيادة الفلسطينية هو الحراك السياسي الوحيد فلسطينيا وعربيا - اللعبة الوحيدة في القرية - ولا يطرح أحد بديلا آخر أفضل سواء في إطار الحل السلمي أو خارجه كالمقاومة أو الحرب، حتى المعارضون والمتحفظون من داخل الساحة الفلسطينية ليس عندهم سوى شعارات باتت فاقدة المصداقية بعد انكشاف أصحاب هذه الشعارات وما سببوه من دمار للقضية الوطنية.

بالنسبة للطرف الخارجي المعارض فمن السهل معرفة سبب الرفض الإسرائيلي، فالاعتراف بفلسطين دولة على أرض فلسطينية - الضفة وغزة - معناه نهاية المزاعم الصهيونية في الحديث عن كون الضفة وغزة والقدس أراض متنازع عليها ومعناه إعادة النظر في الاستيطان وفي ضم القدس الشرقية الخ. أما بالنسبة لموقف واشنطن الذي يراه البعض غريبا لأن واشنطن قبلت بمبدأ حل الدولتين وأوباما نفسه قال قبل سنتين بأنه يتمنى أن يرى دولة فلسطينية نهاية عام 2011، قد يكون السبب في أن المطلب الفلسطيني يؤكد على أن الدولة ستقوم على أراضي الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية فيما كان الحديث سابقا عن دولة فلسطين دون ربطها بجغرافيا محددة - قرار 181 هو الوحيد الذي تحدث عن دولة عربية في فلسطين بحدود واضحة - وقد يكون السبب قوة تأثير اللوبي الصهيوني في واشنطن. مع وجهة هذين السببين هناك سبب أساسي وله قدرة تفسيرية أكبر وهو رؤية واشنطن بأن زهاب الفلسطينيين للأمم المتحدة سيتم تفسيره بأنه فشل الإدارة الأمريكية في حل الصراع في الشرق الأوسط، وواشنطن - وخصوصا إدارة أوباما - لا تريد أن يُسجل عليها فشلا جديدا. لقد تراجعت وعود أوباما بالنسبة للعراق وأفغانستان، والولايات المتحدة تعاني من أزمة اقتصادية ومالية خانقة، والعالم العربي يعيش على فوهة بركان، وأن يضاف لكل ذلك خروج ملف الصراع في الشرق الأوسط من يدها وتسليمه للأمم المتحدة معناه تسجيل خسارة مؤكدة لأوباما في الانتخابات القادمة.

ومع ذلك يجب الحذر عند تفسير تشدد واشنطن وتهديدها المسبق باستعمال الفيتو، فقد لا يكون هدف هذا الموقف ثني القيادة الفلسطينية عن الذهاب للأمم المتحدة - حتى وإن كانت واشنطن تتمنى ذلك - بل التأثير على صيغة القرار الذي سيصدر وضمن عدم تعارضه مع التسوية الأمريكية ومع بقاء التسوية تحت الوصاية الأمريكية. وعليه من المتوقع التوصل لصيغة قرار حل وسط يشير للدولة الفلسطينية ولكنه في نفس الوقت يؤكد على أن المفاوضات في إطار مشروع التسوية الذي ترعاه واشنطن هي الإطار لإنجاز الدولة عمليا.

تصرف الإدارة الأمريكية تجاه مطلب الدولة الفلسطينية يعبر عن رؤية قصيرة النظر ولا يخدم المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة وهو يشير إلى أن واشنطن لم تتعلم درسا من تفجيرات 11 سبتمبر، فبعد هذه التفجيرات ذهبت واشنطن لتضرب شرقا وغربا محملة المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة المسؤولية عن التفجيرات ولكنها تجاهلت السبب الرئيس الذي يقف وراء كراهية المسلمين والعرب لواسطنطن تحديدا، والسبب في رأينا هو التحيز الأمريكي لإسرائيل وسياساتها العدوانية، والملاحظ أن تفجيرات سبتمبر عام 2001 جاءت بعد عام من انتفاضة الأقصى حيث كانت الجماهير العربية والإسلامية مستفزة من الإرهاب الإسرائيلي ومن التحيز الأمريكي الواضح الذي انكشف بعد مباحثات كامب ديفيد الثانية حيث وصلت عملية السلام لطريق مسدود، ونعتقد أنه لو تعاملت الإدارة الأمريكية إيجابيا مع مسعى الرئيس أبو عمار في إعلان الدولة في مايو 1999 بعد نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو لكان السلام تحقق آنذاك وما كانت تفجيرات أيلول لتحدث.

الذهاب للأمم المتحدة لانتزاع قرار يعترف بفلسطين دولة تحت الاحتلال ليس إعلان حرب على تل أبيب وواشنطن وفي المقابل لا يوفر الضمانات لتلبية الحقوق السياسية كاملة للشعب الفلسطيني حيث أن الكثير من الفلسطينيين متخوفون من تداعيات القرار الذي سيصدر وهو يندرج في إطار إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحق الفلسطيني ضمن المعطيات الراهنة وقد يوفر الأرضية لشكل من العدالة النسبية ومن الاستقرار والسلام في المنطقة. قرار دولي بدولة

فلسطينية مستقلة على كامل الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف ولا يجحف بحق عودة اللاجئين لا يحقق مصلحة فلسطينية فقط، بل مصلحة استراتيجية لواشنطن وللسلام العالمي، وهو لن يكون أكثر من تحديد لمرجعية مفاوضات قادمة ولا شك. إن استمرت واشنطن في مواقفها المعارضة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة فستزيد الكراهية لها في العالمين العربي والإسلامي وخارجهما أيضاً، بل لا ضمان في أن لا تتكرر تفجيرات سبتمبر ومثيلاتها. فلسطين هي مفتاح السلام في الشرق الأوسط والعالم وعدم حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً سيكون سبباً في الحرب وعدم الاستقرار وفي ظهور جماعات متطرفة إسلامية وغير إسلامية معادية لواشنطن والغرب.

## توصيات

- 1: ضرورة إنجاح المصالحة الفلسطينية ليس كمصالحة إدارة الانقسام بين فتح وحماس في الضفة وغزة، وهو الأمر الجاري للأسف اليوم، بل كمصالحة تعيد بناء المشروع الوطني استراتيجياً، مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج.
- 2: ضرورة التمسك بخيار السلام والتسوية السلمية وخصوصاً في ظل هذه المرحلة التي تشهد متغيرات عربية مفتوحة على كل الاحتمالات.
- 3: القول بخيار الشرعية الدولية لا يتعارض مع تفعيل المقاومة الشعبية السلمية سواء على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل أو داخل الضفة الغربية والقدس.
- 4: ضرورة تغيير طاقم المفاوضات وإدخال تغييرات على السلك الدبلوماسي الفلسطيني وأن تصبح السفارات على درجة من الجهوزية لخوض معركة استحقاق الدولة في أيلول وما بعده.
- 5: الفصل بين استحقاق أيلول الجاري واستحقاق الدولة المستقلة. فلا توجد ضمانات بأن يحصل الفلسطينيون على مبتغاهم في أيلول الجاري، وحتى مع

صدور قرار يعترف بعضوية فلسطين، فإن الدولة لن تقوم تلقائياً، وهذا يتطلب استمرار النضال حتى قيام الدولة.

6: ضرورة أن يتضمن أي قرار أو اعتراف بدولة فلسطينية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أو أن لا ينتقص من هذا الحق، حتى لا يكون هذا القرار أو التوصية. محطة من محطات التنازل ويُسجل علينا، دون ضمانات بتطبيق القرار. وضرورة أن يكون قراراً ملزماً وليس مجرد توصية. وجود قرار جديد لا يتضمن ثوابت الإجماع الوطني سيدخلنا في دوامة جديدة وقد توظفه إسرائيل للمطالبة بإلغاء القرارات الدولية السابقة وخصوصاً قرار التقسيم رقم 181 وقرار عودة اللاجئين رقم 194.

7: ضمان أن الاعتراف بفلسطين دولة لا يلغي الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

# استحقاقات الدولة وقضايا الوضع النهائي

## المحور الأول: استحقاقات الدولة

### الجاهزية المؤسسية

م. علي ابو شهلا

قبل التطرق إلى مدى جاهزية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحقيق خلق وبناء المؤسسات الفلسطينية الضرورية قبل تطبيق إعلان إقامة الدولة ، نرى انه لابد من الاطلاع على خطة د. سلام فياض والتي أعلنها في أغسطس 2009 وأعلن خلالها عن خطة حكومته لإقامة مؤسسات الدولة خلال عامين ( أي في أغسطس 2011 ) ، والتي أراد من خلالها الإعلان عن إيقاف أية أعمال مسلحة ضد الاحتلال والبدء بإقامة مؤسسات الدولة الفلسطينية لإظهار الحكومة الفلسطينية الحالية أمام المجتمع الدولي كطرف ينبذ العنف والإرهاب ويسعى للتكامل مع كافة دول العالم ويسعى للسلام في الشرق الأوسط، بالرغم من التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة من أن إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد وليس عبر المفاوضات يعتبر عمل عدائي ضد إسرائيل يلغي اتفاق أوسلو كلياً، والذي ربما تقابله بعمل عسكري ضد السلطة الفلسطينية .

كان د. سلام فياض عند الإعلان عن خطته لإقامة مؤسسات الدولة والاعتراف بالدولة الفلسطينية يعتمد على خطاب الرئيس الأمريكي " أوباما " الذي أعلن عن رؤيته لإقامة دولة فلسطينية اثناء خطابه في جامعة القاهرة في ( الرابع من حزيران 2009 ) ، ولكن الرئيس الأمريكي تخلى عن هذه الرؤية قى خطابه الثاني في التاسع عشر من مايو 2011 والذي عدل خلاله حدود الدولة الفلسطينية لتصبح في حدود الرابع من حزيران 1967 مع بعض التعديلات وضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل ، وهو الآن يطالب السلطة الفلسطينية بالعودة إلى المفاوضات مع إسرائيل بالرغم من استمرار الأخيرة في استملاك الأراضي والبناء في المستوطنات ، كما يهدد السلطة الفلسطينية بتوقيف كل الدعم المالي الأمريكي والغربي في حال اصرار السلطة الفلسطينية على طرح قضية الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على الجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر 2011 .

## **خطة د. سلام فياض لإقامة الدولة الفلسطينية خلال عامين (2009 – 2011)**

### **مقدمة**

من أهم ما صرح به د. سلام فياض عند تقديم خطته لإقامة الدولة الفلسطينية هو عدم ربط ذلك بأية نتيجة للتسوية السلمية ، ولكنه أكد على ضرورة عودة وحدة الوطن من خلال الاتفاق على صيغة سياسية مشتركة بين كافة فئات وتنظيمات الشعب الفلسطيني بعد أن اتفق الجميع تقريبا على إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 ، ولكنه أكد على ضرورة عقد الانتخابات في موعدها ( يناير 2010 - والتي لم تتم ولم يتم تحديد موعدها) . وأكد على الدعم الدولي ومساهمته في العمل من اجل قيام الدولة .

والآن بعد مرور عامين على تصريحات د. سلام فياض ، واستمرار انقسام البلاد سياسيا وجغرافيا بالرغم من توقيع وثيقة المصالحة بين حركتي حماس وفتح ، والاحتفال بذلك رسميا في القاهرة في الرابع من مايو 2011

ووصول المباحثات السلمية مع إسرائيل إلى طريق مسدود ، نتساءل هل هناك امكانية لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة في موعدها ؟ خاصة وانه لم يتم البدء باي من الاعمال السياسية والتطويرية وبناء المؤسسات في غزة والقدس .

د.سلام فياض عرض هذه الخطة ضمن برنامج عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ، وتركز هذه الخطة بعد تحديد الاهداف الوطنية والسياسية على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة بالرغم من الاحتلال وممارساته اليومية.

تؤكد الخطة على ضرورة الدعم العربي والدولي لنيل حقوقنا السيادية وفق القانون الدولي ، فهل سمع العالم أو يسمع طلباتنا لوقف الاستيطان وانهاء الاحتلال !!! كما تؤكد على استمرار الدعم العربي والدولي من اجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة بعد مايقرب من 63 عاما من المعاناة .

تحدثت الخطة عن ربط إقامة الدولة الفلسطينية بامن المنطقة ، وبالرغم من صعوبة التوصل إلى حل الدولتين ، فان الحكومة الفلسطينية تؤكد على برنامج م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ( وهو ماصرحت به ايضا قيادة حركة حماس) ، وان عمل الحكومة يعتبر استمرارا لعمل الحكومات الفلسطينية السابقة ومواصلة انجازاتها في مجالات بناء وتطوير ادوات الحكم على أسس الشفافية والحكم الرشيد . ومن أهم ما جاء في الخطة رفض العنف وحسن الجوار والتعايش مع جيرانها ، بحيث تكون الدولة الفلسطينية العتيدة شعارا للتسامح والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة من العالم .

### **اولا: المبادئ الأساسية لخطة سلام فياض**

- إقامة نظام ديمقراطي واحترام التعددية السياسية
- ضمان المساواة وصون حقوق كل المواطنين والمشاركة السياسية دون تمييز وضمن حقوق الاقليات
- إلزام كافة الفصائل والأحزاب السياسية بمبادئ السيادة الوطنية

- يستند الحكم إلى مبادئ العدل وسيادة القانون ، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية
- المساواة بين المواطنين أمام القانون
- كفالة الحرية الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تتكفل الدولة بحماية المواطنين وتوفير الأمان للجميع ومنع حيازة السلاح بصورة تخالف القانون
- حق المواطن في السكن والتعليم والرعاية الصحية
- التزام الدولة برعاية أسر الشهداء والأسرى والأيتام وجميع المواطنين الذين لحق بهم ضرر خلال مسيرة النضال من أجل الاستقلال والالتزام بأسس العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة .
- كافة الموارد الطبيعية والأثرية والمواقع التاريخية هي ملك للشعب الفلسطيني
- النظام الاقتصادي يقوم على أساس الاقتصاد الحر

## ثانياً: الأهداف الوطنية

- يقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، بحكومتها ومؤسساتها وأجهزتها، واجب تدبير شؤون الحياة اليومية لأبناء شعبها الذين مازالوا يرزحون تحت نير الاحتلال
- الحكومة الحالية تتحمل مسؤولية إضافية يملئها عليها واجب تسهيل إجراء الحوار الوطني بما يؤدي إلى إنهاء الانقسام فعلياً واستعادة الوحدة الوطنية الحقيقية
- تلتزم الحكومة بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة مكوناته وبكل ما يتضمنه من التزامات واتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

## تطلعات الحكومة الفلسطينية

### أولاً: إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

- أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني وأعلن فيها عن استعداده للدخول في مفاوضات مع إسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338).

- قدمت منظمة التحرير الفلسطينية، مبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 التي تحمل في جوهرها الموافقة الرسمية على حل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.
- في إعلان مبادئ أوسلو عام 1993 وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة محدودة ومؤقتة إلى حين التوصل إلى حل بشأن قضايا الوضع النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الحكومة ملتزمة بمساندة شعبنا في مقاومته الجماهيرية السلمية ضد مختلف إجراءات السلطة الاحتلالية، كسلب ومصادرة الأراضي والاستيطان وبناء الجدار العازل و هدم المنازل.
- تؤكد الحكومة على التزامها بالعمل لتعميق الإنجازات التي حققتها الحكومة الثانية عشرة والحكومات السابقة والبناء عليها من أجل تدعيم البنيان المؤسسي الفلسطيني، وتوطيد دعائم وجود واستمرار مؤسسات ديموقراطية، قوية، كفؤة، وفعالة، وقدرة على خدمة أبناء شعبنا وحماية مصالحهم.

### **ثانياً: تعزيز الوحدة الوطنية**

- تشدد الحكومة على أن الوحدة الوطنية هي المنطلق والأساس والركيزة التي تحمي وتحقق المشروع الوطني الفلسطيني. لذلك فإن صون هذه الوحدة والمحافظة عليها واجب وطني .
- تؤكد الحكومة التزامها بالوحدة الوطنية القائمة على مبادئ وأسس وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وتعتبر أن الانقسام الفلسطيني مدمر ويضر بالمصلحة الوطنية العليا.
- سوف تستمر الحكومة بالعمل الدؤوب لرفع الحصار عن شعبنا وبتحمل مسؤولياتها، وخاصة في قطاع غزة.

### ثالثاً: حماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين

- القدس قبلة شعبنا الدينية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة لكونها قبلته السياسية، وهي زهرة المدائن، وعاصمة العواصم، ولا يمكن أن تكون القدس الشرقية إلا العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية العتيدة.
- تؤكد الحكومة التزامها الكامل بالدفاع عن عروبة القدس ومكانتها لتمكينها من استعادة موقعها الذي تبوأته عبر العصور كمدينة للسلام والصلاة والتسامح، ومفتوحة أمام أهلها من أبناء الشعب الفلسطيني ولجميع البشر، دون حواجز أو أسوار.
- ستستمر الحكومة في توفير كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك. وستعمل الحكومة مع جميع الفعاليات للمحافظة على معالم القدس وتراثها العربي الفلسطيني، وتمييزها، وضمان ارتباطها بمحيطها الفلسطيني. وبكل إمكانياتها ستواجه الحكومة سياسات الاحتلال، وستستمر بالعمل إقليمياً ودولياً لوقف هذه السياسات، وفتح المؤسسات الوطنية، وتنشيط مختلف مناحي الحياة، ودعم النشاطات التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية والسياحية، ومواجهة أوامر هدم المنازل والتضييق على المواطنين، وذلك لتدعيم صمود وثبات أبناء شعبنا في عاصمة الوطن.

### رابعاً: حماية قضية اللاجئين ومناخعة حقوقهم

- تتشكل أغلبية الشعب الفلسطيني من اللاجئين والنازحين الذين يعيشون على أرض الوطن وفي الشتات، معظمهم في ظل ظروف معيشية قهرية وقاسية، يعانون من فقدان أهم الحقوق الإنسانية الطبيعية، وعلى رأسها الحق في الوطن. ومع أن قضية اللاجئين هي من قضايا الحل النهائي، إلا أنه يجب التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً إلا بما يشمل التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لهذه القضية الأساسية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار 194.
- سيبقى ملف اللاجئين في عهدة واختصاص منظمة التحرير الفلسطينية ومتابعته من خلال دائرة شؤون اللاجئين. وتؤكد الحكومة على التزامها الكامل بجميع القرارات

المتعلقة بهذا الملف والصادرة عن المنظمة. وفي حدود اختصاصها، وبما لا ينتقص من مسؤولية المنظمة، ولا يعفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) من مسؤوليتها عن هذا الملف، تؤكد الحكومة على أنها ستقوم بكل ما تتطلبه متابعة أوضاع اللاجئين الحقوقية والمعيشية في الأرض المحتلة، وخصوصاً في المخيمات، بما في ذلك توفير كل ما في استطاعتها لدعم اللاجئين في مختلف مناحي الحياة، والتخفيف من معاناتهم.

### **خامساً: إطلاق سراح الأسرى**

- يُشكّل استمرار احتجاز الآلاف من الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات في إسرائيل، وبما يخالف أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، هاجساً فلسطينياً وأولوية وطنية قصوى بالنسبة لنا. فقضية الأسرى هي قضية سياسية وكفاحية وإنسانية من الطراز الأول، فقد قدم جميع هؤلاء وعائلاتهم تضحيات عظيمة في مسيرة تحريرنا الوطني.
- تلتزم الحكومة باستمرار توفير مختلف أشكال الدعم للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، وستستمر الحكومة في العمل على مختلف الصُّعد، ومع كافة المؤسسات الفلسطينية والدولية المعنية بقضية الأسرى والمعتقلين، لتأمين مختلف أشكال الضغط والدعم اللازمين لإطلاق سراحهم واستعادة حريتهم ومساعدتهم في استعادة الحياة الطبيعية داخل المجتمع.

### **سادساً: التنمية البشرية**

- الإنسان هو أهم وأعلى ما نملك في فلسطين، وهو مرتكز نضالها الوطني واستمرار صمود قضيتها حتى التحرر من نير الاحتلال، والمحرك الأساس لعجلة تنمية الدولة العتيدة بعد الاستقلال.
- تولي الحكومة أهمية فائقة لاستنهاض طاقة وتنمية قدرات الإنسان الفلسطيني.
- الاهتمام بالصحة الجسدية والنفسية وتنمية القدرات البشرية تقع على رأس سلم أولويات الحكومة.

- الشعب الفلسطيني شعب فتيّ، فأكثر من ثلث تعدادة يجلس على مقاعد الدراسة المدرسية، وأعداد كبيرة من شبابه تلتحق بالدراسة الأكاديمية والمهنية في الجامعات والمعاهد العليا.
- تلتزم الحكومة باستمرار العمل على رفع معايير خدماتها الصحية والاجتماعية المقّمة لأبناء شعبنا.
- تُعرب الحكومة عن قناعتها الكاملة بأن تنمية فلسطين من مختلف النواحي تعتمد على انبعاث أجيال فلسطينية قادرة ومقتدرة، محصّنة بأفضل المعارف والعلوم والمهارات، وتعيش في بيئة صحية إيجابية مناسبة تزيل الآثار السلبية المتركمة جرّاء الاحتلال. وتلتزم الحكومة بأن تكون سياساتها وبرامجها المحرّك الموجّه والدافع لتذليل العقبات وتوفير الإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذا الانبعاث.

### **سابعاً: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني**

- يُشكّل تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهاق والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى.
- تحقيق النمو الاقتصادي ضرورة لنا كي نتمكن من تعزيز قدرة شعبنا على الصمود والثبات على أرضه من خلال معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي ينتجها استمرار الاحتلال، ولكي ندعم مساهمة جميع فئات شعبنا في النضال لإقامة دولتنا التي تتعم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي.
- تلتزم الحكومة باستمرار العمل على تنمية جميع مناحي الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير دعائم نظام اقتصاد حر وتنافسي يقوده التعاون الوثيق بين قطاع عام كفؤ وذو قدرة ورؤية، وقطاع خاص وطني وريادي وملتزم بتحقيق الازدهار لشعبنا.
- تلتزم الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومراجعة السياسات الاقتصادية وخطط التنمية لتركيز التوجه نحو تطوير قدراتنا ومواردنا المحلية وتحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وتحقيق أسس النمو والتنمية المستدامة، وبما يفضي إلى تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- على المدى الأبعد فإن هدف الحكومة هو بناء اقتصاد حيوي قائم على المعرفة وقادر على إنتاج بضائع وتقديم خدمات عالية الجودة تكون قادرة على المنافسة في

الوطن والخارج، بحيث تُشكل القاعدة الاقتصادية المتينة أساساً لرخاء اجتماعي مرغوب ومطلوب.

### ثامناً: تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية

- بناء دولة فلسطين يأتي من أجل ضمان مستقبل آمن ومزدهر للمواطنين في وطنهم، وبما يكفل لهم التمتع بالمساواة في الواجبات والحقوق والحريات في قطاع غزة والضفة والقدس باعتبارها تشكل إقليمياً سياسياً وجغرافياً واحداً ووحدة واحدة لا تتجزأ.
- لقد أدت سياسات وإجراءات سلطة الاحتلال إلى تعرض أبناء وفئات شعبنا إلى مختلف صنوف العنف والاضطهاد، إن كان في القدس أو قطاع غزة أو مختلف مناطق الضفة، وخاصة تلك المعزولة بسبب جدار الفصل العنصري وبالقرب منه، وفي المنطقة المغلقة على السلطة الوطنية الفلسطينية والمسماة (ج). .
- إن الحكومة، وهي تواجه القيود والعراقيل التي تفرضها سلطة الاحتلال، تكافح بشكل مستمر ودائم في سبيل توفير الدعم والمساعدات الضرورية لمواطنينا القاطنين في المناطق المهتدة والأكثر تضرراً وللفئات المهمشة والأقل حظاً في بلادنا.
- تعرب الحكومة عن التزامها باستمرار العمل الدؤوب لتحقيق المستوى اللائق من الخدمات الأساسية والضرورية لجميع التجمعات السكانية، وعلى قاعدة المساواة، كي نرقى بالوضع المدمر جرّاء الاحتلال ونحقق مقداراً مقبولاً من التقدم يحقق الانطلاقة عند إقامة الدولة العتيدة.
- إن التزام الحكومة بنظام الاقتصاد الحر لا يعني على الإطلاق فتح المجال للاحتكار والاستغلال وتغذية الفوارق الاجتماعية. فبقدر التزامها بنظام الاقتصاد الحر، فإن الحكومة ملتزمة بتوفير الحماية والتنمية الاجتماعية وشبكات الأمان لمواطنيها.
- ستستمر الحكومة في تطوير سياساتها ونظام التأمينات الاجتماعية وبرامج التمكين المختلفة، وذلك لضمان توفير المستوى اللائق من معايير الحياة الكريمة لجميع مواطنيها. وترى الحكومة أن اتباع نظام الاقتصاد الحر، إن جاء محكوماً برؤية

- وانضباطية تستهدف تحقيق الصالح العام، سيكون أساسياً لرفع مستوى ومعايير تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين، إسكانية وتعليمية وصحية واجتماعية وثقافية.
- لإيمان الحكومة الراسخ بالمساواة بين الرجل والمرأة، فإن الحكومة تُعرب عن قناعتها وتؤكد التزامها بتوفير كل السبل والإمكانيات لتمكين المرأة وفتح مختلف مجالات الحياة أمامها، لكي نتيح أفضل إمكانيات لتجميع وإطلاق الطاقات الايجابية لمجتمعنا وتوجيهها نحو هدف إنهاء الاحتلال وتحقيق إقامة الدولة.
- إن الدولة التي نسعى لإقامتها تستند إلى هذا الحق الأساسي في المساواة والعدالة الاجتماعية.
- إن الحكومة ملتزمة بمضاعفة جهودها في سبيل تعزيز قدرات سوقنا المحلية، وإعادة هيكلة بيئة الاستثمار في بلدنا ودعم منتجاتنا الوطنية وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص بناءً على مبدأ المنافسة المفتوحة والعدالة. إن هدف الحكومة يرنو إلى تحفيز الاقتصاد والتخفيف من وطأة الفقر والبطالة التي يعاني منها مواطنونا على المدى القريب، كما تسعى في ذات الوقت إلى وضع فلسطين على مسار يُفضي بها إلى إنشاء اقتصاد مبني على المعرفة والقدرة على المنافسة.

### تاسعا: تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد

- إن تحقيق الاهداف الوطنية المذكورة أعلاه منوط باستمرار تطبيق مبادئ وتطوير آليات الحكم الرشيد في مؤسسات القطاع العام، كما في مؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. وفي ظل العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام جهود الفلسطينيين في تعزيز بنية وفاعلية المؤسسات الوطنية، يرقى تعزيز الحكم الرشيد وترسيخه إلى منزلة الهدف الوطني في حد ذاته.
- إن هدف الحكومة الأساسي يكمن في تلبية المطلب الشعبي المتمثل في وجود قطاع عام يتسم بالشفافية في عمله، ويخضع للمساءلة ويقدم الخدمات العامة التي تتميز بالجودة العالية، وتصل إلى جميع المواطنين دون محاباة أو هدر للموارد العامة. ويجب أن تسخر كافة موارد المجتمع وطاقاته لضمان النجاح في هذا المسعى.
- تلتزم الحكومة بمواصلة العمل على تعزيز سيادة القانون وبسط سلطانه وبناء مؤسسات الدولة العتيدة.

- حماية سيادة القانون واستقلال القضاء والحقوق والحريات السياسية والمدنية التي يتمتع بها الأفراد والمجتمع ككل.
- العمل دون كلل على تفعيل آليات الرقابة العامة، وترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة كافة أشكال الفساد والمحسوبية. وسوف تحتكم الحكومة أيضاً إلى مبادئ الكفاءة والمهنية والجدارة والاستحقاق في إجراءات التوظيف والترقية في الخدمة العمومية.
- سوف تستمر الحكومة في تنمية قدرات موظفي القطاع العام بما يمكنهم من تقديم الخدمات المطلوبة منهم على أكمل وجه.

### **عاشرا: توفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن**

- إن ضمان الأمن والأمان والسلامة العامة في أوساط المجتمع الفلسطيني يشكّل أولوية أساسية من أولويات الدولة. كما إن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وحماية حقوقهم وحرياتهم، وحماية الجبهة الداخلية والنظام السياسي التعددي الديمقراطي يعتمد اعتماداً أساسياً على تعزيز وجود قطاع فعال للأمن متكامل مع قطاع العدالة، على أساس احترام مبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. كما يعتمد على الأداء الجيد للمؤسسة الأمنية القادرة والمهنية، والتي تديرها الدولة بقيادة المستوى السياسي وتعمل طبقاً لأحكام القانون والنظم المعتمدة.
- تؤكد الحكومة التزامها مواصلة تحديث وتمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية، والارتقاء بعملها على أسس مهنية ارتكازاً لعقيدة أمنية قوية ترسيخاً لحقيقة: "وطن واحد، علم واحد، وقانون واحد"، وبما يخضع المؤسسة الأمنية لسيادة القانون ولرقابة السلطة التشريعية. وسوف تستمر الحكومة في تطبيق القانون واعتماد مدونة سلوك لمساءلة جميع منتسبي المؤسسة الأمنية في نطاق الإلتزام باحترام حقوق الإنسان وحرياته، وحظر اعتقال الأشخاص وتوقيفهم على خلفية سياسية ودون سند قانوني، وفي نطاق تقييد المؤسسة الأمنية باحترام استقلال القضاء ونزاهته.

## حادي عشر: بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية

- تستطيع دولة فلسطين، بل ويتعين عليها، أن تضطلع بدور محوري في تعزيز الاستقرار والازدهار على المستويين الإقليمي والدولي.
- لقد أثبت أبناء شعبنا في الوطن وأبناء جالياتنا الفلسطينية في جميع أنحاء العالم إبداعهم وتحمسهم وعزمهم على المساهمة بصورة إيجابية في المجتمعات التي يعيشون فيها.
- إن الفلسطينيين عناصر فاعلة ومنتجة في المجتمع الدولي، وقد اضطلعوا بدور مركزي في نشر مبادئ الديمقراطية والتسامح والانفتاح وترسيخها. كما تمكنّا حتى في ظل أحلك الظروف، وخاصةً في أرضنا المحتلة، من إيراز إرادتنا الجماعية في البناء، لا في التدمير. واستطعنا أن ننجز ذلك من خلال صمودنا وقدراتنا على تحمّل الصعاب، ومن خلال الدعم السياسي المعنوي والمالي المستمر الذي حظي به الفلسطينيون من أشقائهم العرب الذي تربطهم بهم عرى لا تتفصم، ومن أصدقاء في المجتمع الدولي الذي يُعتبر إسنادهم ذخراً يحظى بأعلى تقدير.
- تلتزم الحكومة باستمرار الإسهام في ضمان التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وتحقيق السلام في منطقتنا. وستعمل الحكومة على تحقيق هذا الالتزام من خلال تدعيم النكاتف والوقوف صفاً واحداً متراسماً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وسعيها لتحقيق هذا الهدف، ومن خلال الاستمرار في بناء وتوطيد علاقات التعاون والشراكة مع أشقائنا في العالمين العربي والإسلامي وأسرة المجتمع الدولي.
- عندما نتحرر من سطوة الاحتلال الإسرائيلي وننعم بالحرية والاستقلال، سنثبت، كما أثبتنا بصمودنا تحت الاحتلال، أننا نملك ذخراً لا ينضب من الطاقات التي تمكنّا من بناء مستقبل أفضل لأنفسنا، ولجيراننا في المنطقة، وللأسرة الدولية جمعاء.
- مما سبق فإن عدم التوصل إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي (أو بالأحرى الفلسطيني الإسرائيلي) والتوصل إلى نوع من السلام مع إسرائيل، ولعدم الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، فإنني أعتقد أن عملية استكمال مؤسسات

الدولة لن تستكمل بالشكل المطلوب قريبا ، ولا أعتقد أن إقامة تلك المشاريع الصغيرة التي قام رئيس الوزراء د. سلام فياض ويقوم بافتتاحها في الضفة الغربية (والتي زادت على 1000 مشروع صغير ) سيكون لها أي تأثير على إقامة الدولة الفلسطينية ، حيث لا يمكن اعتبارها من مقومات أو من مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة .

هناك مؤسسات هامة مطلوب بناءها في كل المجالات ، فعلى سبيل المثال هناك المجال الاقتصادي وخاصة موضوع الاستيراد والتصدير الذي تتحكم فيه إسرائيل كليا وخاصة فيما يتعلق بالجمارك التي تقوم إسرائيل بتحصيلها وتهدد بين الحين والآخر بعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية والتحكم في نوعية البضائع المستوردة والمصدرة ، كما أن الاحتلال مازال يتحكم في تنقل الافراد والبضائع بين محافظات الضفة الغربية ، بالاضافة إلى عدم التوصل إلى حلول نهائية مع مصر حول معبر رفح في قطاع غزة بحجة استمرار الانقسام ووجود حكومتين فلسطينيتين ، مما يحرم سلطة المعابر الفلسطينية من أي صلاحية أو سلطة حقيقية ، ما لم يتم تحديد الحدود مع إسرائيل والتوصل إلى سلام كامل !!

سلطة المياه وخاصة في الضفة الغربية ليست لديها الحرية في استغلال المياه الجوفية الفلسطينية والتي حرمت العديد من المدن والقرى الفلسطينية والمزارع من مصدر هام جدا للحياة .

سلطة الطاقة مازالت تحت رحمة شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تتحكم بقدرة الطاقة التي تبيعها للسلطة الفلسطينية سواء في غزة او الضفة الغربية .

زيارة الوفود والشخصيات الدولية إلى الاراضي الفلسطينية مازالت بحاجة إلى موافقات إسرائيلية ، وهناك العديد من الزيارات لشخصيات مرموقة ( وفد وزراء الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي ) التي الغيت لعدم رغبة الحكومة الإسرائيلية في اتمامها والاستيعاض عنها بزيارات منفردة لكل وزير خارجية على حدة !!، ولعل ابلغ ما قيل في هذا المجال تصريح الرئيس ابو مازن بانه لا يستطيع التنقل بدون تصريح من الجانب الإسرائيلي !!

ومن الناحية الامنية مازالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تصول وتجول في الضفة الغربية وتعتقل من تشاء في اي وقت تشاء ، دون ان يكون للسلطة الفلسطينية اي تاثير او سلطة على ذلك .

مازلنا نستخدم العملة النقدية الإسرائيلية ومنذ العام 1967 دون ان يكون لنا حق في مطالبة إسرائيل بجزء من ريع استخدام هذه العملة ودون ان يكون لنا عملة فلسطينية .

وبالنظر إلى المبادئ التي طرحتها خطة د. سلام فياض المذكورة اعلاه وهي : (المبادئ الأساسية لخطة د.سلام فياض - الأهداف الوطنية - تطلعات الحكومة الفلسطينية - إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 - تعزيز الوحدة الوطنية- حماية القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين - حماية قضية اللاجئين ومتابعة حقوقهم- إطلاق سراح الأسرى - التنمية البشرية - تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني - تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية - تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد - توفير الأمن والأمان في جميع ربوع الوطن- بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية .

فإن أي منها لم يتحقق بشكل كامل حتى الآن مما يضع علامات استفهام امام استكمال مؤسسات الدولة في الموعد الذي وضعه د. سلام فياض ، سواء تم الاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة أم لم يتم !!

لذا فإنني لا أرى إمكانية بناء المؤسسات الاساسية للدولة الفلسطينية بشكل صحيح وسليم قبل التوصل إلى سلام مع إسرائيل ، وتحديد الحدود والعلاقات بين الدولتين في كل المجالات. وأرى ذلك بعيدا ولن يتحقق في القريب المنظور او حتى في العقد الحالي ، نظرا لما يمر به العالم العربي من تغييرات كبيرة ستؤثر بالقطع على عملية إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة ، كما أن بناء مؤسسات الدولة لا يعتبر شرطا أساسيا لإقامة أي دولة ، فلقد اعترف العالم منذ فترة بدولة حديثة هي جنوب السودان قبل أن تقوم هذه الدولة ببناء مؤسساتها وإصدار عملتها الخاصة بها .

## موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة

د. خالد صافي\*

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية من استحقاق الدولة. ولا تتطوع الدراسة إلى حصر موقف كل الفصائل بل الأبرز منها والتي لها دور هام وتأثير رئيس على الساحة السياسية والنضالية الفلسطينية مع تناول بعض الفصائل التاريخية الصغيرة كنموذج أيضاً. وتنقسم الدراسة إلى قسمين: \_ يتناول القسم الأول منها موقف الفصائل من استحقاق الدولة الفلسطينية، حيث تم العمل على تتبع الموقف من الدولة في الميثاقين القومي والوطني الفلسطيني، ثم موقف الفصائل من الدولة والذي تضمنه برامجها السياسية. ويستعرض القسم الثاني موقف الفصائل من استحقاق الدولة في أيلول باعتبار ذلك معركة سياسية ودبلوماسية تأتي كجزء من النضال السياسي الفلسطيني في سبيل تأكيد حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

\* أستاذ تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر المشارك في قسم التاريخ، جامعة الأقصى.

وتعتمد الدراسة للوصول إلى تحقيق هدفها على عدة مناهج بحثية منها التاريخي والتحليلي والوصفي. وتستند الدراسة في معلوماتها على وثائق وأدبيات الفصائل الفلسطينية التي تتضمن برامجها السياسية، إضافة إلى التصريحات الصحفية والإعلامية لقيادات الفصائل، وكذلك المقالات التي تناولت هذا الموضوع.

### وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إن هناك تبايناً في موقف الفصائل من استحقاق الدولة ويبرز هذا التباين واضحاً بين الفصائل الوطنية والفصائل الإسلامية.
- توافق معظم الفصائل الوطنية والإسلامية على الحل المرحلي القائم على دولة فلسطينية في حدود 1967م، وعاصمتها القدس الشريف.
- إن موقف معظم الفصائل من استحقاق الدولة في أيلول هو انعكاس لمواقفها السياسية من استحقاق الدولة الفلسطينية بشكل عام.
- إن حركة فتح هي من تقود معركة استحقاق أيلول، ويأتي ذلك انسجاماً مع قيادتها لمشروع التسوية السياسية.
- الانقسام الفلسطيني يضعف من الجاهزية السياسية لاستحقاق أيلول.
- عدم وجود إجماع وطني على استحقاق الدولة واستحقاق أيلول.
- موقف بعض الفصائل لاسيما الإسلامية يقوم على التشكيك والتقليل من أهمية خطوة استحقاق أيلول وصولاً إلى الرفض.

### وقد رسمت الدراسة عدة سيناريوهات هي:-

- استمرار توجه القيادة لاستحقاق الدولة في أيلول وحصولها على الاعتراف، في مقابل الفشل في الحصول على العضوية.
- سحب القيادة الفلسطينية لطلبها المقدم للأمم المتحدة لفترة معينة مقابل وعود و ضمانات باستئناف العملية السياسية وفق إطار سياسي تفاوضي جديد.

- قبول القيادة الفلسطينية لصيغ وسطية بخصوص الدولة مثل الحصول على دولة مراقبة.

## أولاً: الموقف من الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني

تعد الدولة الفلسطينية وجهاً هاماً بل الوجه الأبرز في تجسيد الكيانية الفلسطينية التي تعرضت للإجهاض أثار نكبة 1948، وتحول الفلسطينيون من شعب مقيم على أرضه، مجتمع وهوية ومؤسسات وقيادة، إلى لاجئين مشتتين في أماكن عدة. وقد فشلت المحاولة الأولى لإقامة الكيانية الفلسطينية بعد حرب 1948م من خلال إجهاض حكومة عموم فلسطين التي أعلن عن قيامها في أكتوبر 1948م في قطاع غزة. وبقي الشعب الفلسطيني يعيش حالة اللجوء فكراً وممارسة حتى النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين عندما بدأت المحاولات لبلورة كيانية فلسطينية جديدة. وقد واجهت هذه المحاولات معوقات وتحديات حتى نجحت بقيام منظمة التحرير الفلسطينية كجسم سياسي فلسطيني يتولى قضية الشعب الفلسطيني ويتحدث باسمه في 1964/5/28م. وانطلقت منظمة التحرير من مبادئ تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية كجزء من البعد القومي العربي الذي كان طاغياً في تلك الفترة. وواجه مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني مراحل عدة من الحديث عن تحرير كامل فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية على كل التراب الفلسطيني، ثم الدولة الديمقراطية الفلسطينية إلى الحديث الأقرب للواقعية من خلال إقامة سلطة على أي جزء يحرر من فلسطين إلى الحديث الذي يعترف بالواقع ويستسلم له من خلال الحديث عن دولتين.

### أ- المرحلة الأولى في مفهوم الدولة الفلسطينية

تحدث الميثاق القومي الفلسطيني الذي تم تبنيه في مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية في 1964/5/28م عن تحرير كامل التراب الفلسطيني. ونصت المادة الثانية من الميثاق على أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ". ونصت المادة الثالثة على أن

"الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه". كما نصت المادة الرابعة على أن "شعب فلسطين يقرر مصيره، بعد أن يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره". ونصت المادة العاشرة "... وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية". ولم يتحدث الميثاق عن وسائل التحرير حيث تناول ذلك بعمومية من خلال نص المادة الثالثة عشرة "ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذه الهدف القومي المقدس".

ويتحدث الميثاق هنا عن بعد قومي للقضية الفلسطينية لذلك يركز على التحرير والوحدة في ظل المشروع والوحدة القومية العربية لذلك لا يتناول الميثاق تحديداً مبدأ الدولة الفلسطينية بل يربط تقرير المصير بعد تحرير الوطن الفلسطيني.

وشكل الميثاق الوطني الفلسطيني في عام 1968م تطوراً واضحاً بخصوص إبراز الوطنية الفلسطينية. حيث حاول الميثاق المزاجية بين القومية والوطنية. ونصت المادة الثامنة على "استرداد فلسطين وتحريرها". وأن ذلك يعني كامل فلسطين. ويركز الميثاق الوطني على أن تحرير فلسطين يكون بالكفاح المسلح، حيث نصت المادة التاسعة على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيك". وأن هناك ارتباط بين التحرير وبين حق تقرير المصير والسيادة على التراب الوطني. ويرفض الميثاق العمل السياسي والمبادرات لتحرير فلسطين فنصت المادة الواحدة والعشرون على أن "الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

ولا يوضح الميثاق الوطني أيضاً قيام الدولة الفلسطينية بل يركز على التحرير وصولاً إلى حق تقرير المصير وممارسة السيادة.

## ثانياً: موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة

### 1- الفصائل الوطنية

لقد انطلقت الفصائل والأحزاب الفلسطينية الوطنية ما عدا الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزب الشعب لاحقاً، من موقف تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية عليه، ثم انتقلت هذه الفصائل إلى الواقعية السياسية القائمة على إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. وسوف يتم التركيز في تطور الموقف الفصائلي من فكرة الدولة على حركة فتح باعتبارها كبرى الفصائل الوطنية، والتي قادت النضال التحرري المسلح، ثم النضال السياسي السلمي لتحقيق فكرة الدولة الفلسطينية.

#### أ- حركة فتح

تركز هدف حركة فتح منذ نشأتها وحتى بعيد حرب يونيو 1967م على تحرير كامل فلسطين، وتصفية الغزو الصهيوني فيها. فقد قالت فتح في أدبياتها: "إن الهدف الرئيسي لثورتنا هو العمل على تحرير أرض فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا السليب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير" (1).

ثم تبنت حركة فتح في سنة 1968م فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، حيث جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للمنظمات الفلسطينية المنعقد في القاهرة في الفترة بين 17-20/1/1968م، والذي دعت إليه وتزعمته حركة فتح، في كراسها الموجه للصحافة الأجنبية أن هدفها إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية "يعيش فيها الفلسطينيون واليهود، مرة أخرى، بانسجام وجنب إلى جنب مع أصحاب الأرض الأصليين الفلسطينيين العرب". وقد أدرجت حركة فتح هذا المفهوم للدولة في المادة 13 من النظام الداخلي للحركة. وكانت تعني هنا دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. ولم تلق هذه الفكرة قبولاً من إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها. وقد رفضت أدبيات حركة فتح خلال فترة الستينيات

وحتى حرب أكتوبر 1973م الحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين، واعتبرت من يسعى بهذا الاتجاه متهاوناً في حقوق الشعب الفلسطيني يستحق "عقوبة تستهدفه في شخصه وممتلكاته" (2).

لقد أحدثت حرب 1973م نوعاً من التوازن العسكري بين العرب والدولة العبرية مما أوجد حراكاً سياسياً دولياً ومعطيات سياسية جديدة نتحدث عن إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي-الإسرائيلي تستند في جوهرها على القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في 1973/10/22م وحمل الرقم 338 على قاعدة تنفيذ بنود القرار الدولي 242 الصادر في سنة 1967م لاسيما البند المتعلق بانسحاب إسرائيل من (أراض) الأراضي المحتلة عام 1967م. وقد أدى ذلك إلى حراك سياسي عربي وفلسطيني. وتهيأت حركة فتح ومن ورائها منظمة التحرير لتحقيق مكاسب سياسية، وتقديم خطاب سياسي مقبول من المجتمع الدولي لذلك طرحت فكرة الحل مرحلي، ووجد طرحاً قبولاً من بعض الفصائل مثل الصاعقة والجبهة الديموقراطية. وانعقدت في هذا المناخ الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وأبرز ما تمخضت عنه الدورة هو "البرنامج السياسي مرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية" الذي عرف لاحقاً "ببرنامج النقاط العشر". ويعد تطوراً وتغييراً في النهج الفلسطيني السياسي والعسكري تجاه مفهوم التحرير والدولة. وتم تبني مرحلة التحرير بمعنى التراجع عن الموقف القائم بتحرير كامل التراب الفلسطيني مرة واحدة. وجاء في البرنامج السياسي مرحلي "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض التي يتم تحريرها". وهنا جرى الحديث للمرة الأولى في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر حول تبني هدف إقامة السلطة الوطنية فوق الأرض الفلسطينية التي ينسحب منها العدو (3). وهنا تم استبدال "فلسطين" بالأرض الفلسطينية، والدولة الفلسطينية بـ "السلطة الوطنية". وبالرغم من فشل التحركات السياسية الدولية لعقد مؤتمر جنيف، وبدء الاتجاه نحو تسوية سياسية مصرية إسرائيلية منفردة إلا أن المرحلة السياسية للتحرير قد أصبحت جزءاً من الواقع السياسي الفلسطيني فكراً

وممارسة. ومع ذلك بقيت فكرة المرحلة تتطرق من أن الهدف النهائي هو تحرير فلسطين كاملة، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها.

وقد تم في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1979م استبدال صيغة "السلطة الوطنية" بـ "الدولة الوطنية" (4). وشهدت حركة فتح حراكاً سياسياً وإعلامياً باتجاه تحقيق المرحلة السياسية (إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين وصولاً للحوار الفلسطيني الأمريكي في سنة 1979م.

وزادت وتيرة حركة فتح في الدوران في فلك التسوية السياسية منذ الخروج من بيروت سنة 1982م، وتوقيعها الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك في 1985/2/11م الذي ينطلق من إقامة كوفدالية مع الأردن. ومع بدء الانتفاضة الفلسطينية بدأت الحركة تجسد المرحلة في إقامة الدولة من خلال إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 1988/11/15 (إعلان الاستقلال) عن إعلان الدولة الفلسطينية. وتبع ذلك تحركاً سياسياً فلسطينياً وعربياً ودولياً تمخض عنه مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991م. وما تبع ذلك من جولات تفاوضية علنية وسرية انبثق عنها اتفاق المبادئ في أوسلو في 1993/9/13م وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي) على أراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يفترض أن يفرض الاتفاق بعد مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات إلى قيام دولة فلسطينية (أي عام 1999م) وهو ما لم يتحقق.

وقد ورد في البرنامج الانتخابي للرئيس أبي مازن للانتخابات الرئاسية أنه يعتبر من الثوابت الوطنية النضال المستمر من أجل إنهاء الاحتلال على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م وعاصمتها القدس الشريف (5). وحول تحقيق ذلك فإنه يتم من خلال تبني خيار السلام كخيار استراتيجي. ومع الإقرار بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كحق كفلته المواثيق الدولية. وممارسة أشكال المقاومة المناسبة والمتوافقة مع تقاليدنا وتراثنا الثوري ومع

القانون الدولي". وركز البرنامج الانتخابي لأبي مازن على تبني "التحرك الشعبي الواسع" (6).

وجاء في المؤتمر السادس لحركة فتح أن تصورها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على "إننا نعيد تأكيدنا على حل الدولتين على أساس حدود 1967م ... ويعني هذا بالضرورة أن تكون القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، ويجب أن يكون هناك اتصال بري تحت السيادة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار ذلك شرطاً لوجود دولة حقيقية. ونحن لا نرفض إمكانية إدخال تعديلات متفق عليها على الحدود، ولكن التفاوض على ذلك يقتضى أولاً قبول إسرائيل بخط الحدود كأساس للدولتين، كما أننا لا نرفض البحث في ترتيبات مشتركة للقدس الشرقية والغربية" (7).

### ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ترى الجبهة الشعبية أن الحل النهائي كما تفهمه يقوم على "ضمان حقوق شعبنا الكاملة في العودة والاستقلال والسيادة، وبالتالي فإن أي مساس بحق العودة، أو عروبة القدس، أو بقاء المستوطنات، أو منح الاحتلال حرية التحرك واستخدام الأراضي لأغراض أمنية وعسكرية يمس بمفهوم ومعايير السيادة والتحرر، وبالتالي فإنه حل يستدعي المقاومة والنضال بمختلف الأشكال".

وتدعو الجبهة إلى "اعتبار اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من ترجمات قد انتهى عمرها الزمني، وبالتالي فليس هناك علاقة بين أوسلو ومفهوم الحل النهائي". وترى "أن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتنفيذها بالكامل من قبل الكيان الصهيوني" (8).

وترى الجبهة الشعبية أن عملية السلام قد وصلت لطريق مسدود ولا خيار إلا استمرار الكفاح والمقاومة. وتدعو إلى "نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لتطبيق قراراتها ومبادئ القانون الدولي" (9). وجاء في افتتاح مجلة الهدف "في هذه الأيام جرى تداول الدعوة للقفز عما سمي باستحقاق الدولة،

وللعدول عن قرار الذهاب في أيلول القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة ... تحت ذرائع قائمة على الركون والاستسلام لمشيئة السيد الأمريكي" (10).

### ج- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وتفصل الجبهة الديمقراطية في برنامجها السياسي بين مرحلتين:

- المرحلة التاريخية الراهنة وهي مرحلة التحرر الوطني حيث تناضل الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة "... إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967".

- المرحلة المستقبلية: حيث ترى الجبهة الديمقراطية أن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من أجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل فلسطين ديمقراطية، موحدة، متحررة من الصهيونية والنفوذ الامبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني (11).

وهنا نجد أن الجبهة الديمقراطية تؤمن بالحل المرحلي على حدود عام 1967م، وترى أن حل دولة واحدة ثنائية القومية هي الحل الأمثل والنهائي لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.

### د- حزب الشعب الفلسطيني

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حالياً) أول حزب فلسطيني يعترف بقرار التقسيم الصادر في 1947/11/29م والقائم على إقامة دولتين يهودية وعربية. واستمر حزب الشيوعي الفلسطيني يحمل هذه الرؤية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع المتغيرات التي حدثت عقب حرب 1967م

اتجه الحزب أكثر إلى الواقعية السياسية القائمة على دولة على حدود عام 1967م.

ويرى حزب الشعب الفلسطيني وفق منطلقات برنامجه الوطني التي أقرت في المؤتمر الرابع أن أهداف مرحلة التحرر والاستقلال الوطني هي إنهاء الاحتلال العسكري والاستيطاني لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، وكاملة السيادة على هذه الأراضي وعاصمتها القدس الشرقية. ويستند الحزب على القرارات الدولية بهذا الخصوص. ويرى أن للشعب الفلسطيني كامل الحق في المقاومة والنضال من أجل تحرير كامل أراضي دولته المحتلة (12).

### هـ - الجبهة العربية الفلسطينية

أكدت الجبهة العربية الفلسطينية في برنامجها السياسي الذي انبثق عن المؤتمر العام الأول الذي عقد في قطاع غزة في الفترة بين 15-17 مايو 1997م بضرورة التمسك بالثوابت الوطنية الوطنية ممثلة بـ " إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وترى الجبهة بضرورة تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية (13).

### ز - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

ينص البرنامج السياسي لجبهة النضال الشعبي على النضال من أجل "دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس". وضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية (14).

## 2- الفصائل الإسلامية

ونتناول هنا موقف الفصائل الإسلامية من فكرة الدولة، وسيتم التركيز على موقف حركة حماس باعتبارها أكبر الحركات الإسلامية حضوراً على الساحة الفلسطينية.

## أ- حركة حماس

"منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام" (15). ويبرز هنا أن الهدف هو تحرير فلسطين كلها، وإقامة الدولة الإسلامية عليها. وهذه الدولة تقام على أرض فلسطين كلها لأن حماس تعتقد أن أرض فلسطين وفق المادة الحادية عشر من الميثاق "أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها" (16). أما عن وسائل التحرير فإن ذلك يتم من خلال الجهاد، فوفق المادة الخامسة عشر من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس فإنه "يَوْمَ يَغْتَصَبُ الأَعْدَاءُ بعضَ أرضِ المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم، وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لأبد من رفع راية الجهاد... ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة، ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين" (17). وترفض حركة حماس الحل السلمي لتحرير فلسطين لأنه يعني التنازل والتفريط فترى المادة الثالثة عشر من الميثاق "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين". وأنها ترى "أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تتصف المظلوم. وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين. ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟" (18).

وقد ورد في البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح التي مثلت حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 25/يناير 2006م "التمسك الكامل بحقوق شعبنا الثابتة والأصيلة في الأرض والقدس والمقدسات والمياه والحدود والدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس" (19). وبالرغم من عدم الوضوح هنا بخصوص حدود الدولة هل المقصود هنا هو حدود فلسطين التاريخية أم حدود عام 1967م؟ ولكن يبدو أن المقصود هنا هو حدود عام 1967م لأن مواد البرنامج الانتخابي تتحدث عن إنهاء الاحتلال مما يعني ما هو متعارف عليه

اليوم بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لعام 1967م. وترى قائمة التغيير والإصلاح أن ثوابتها تتعلق بفلسطين التاريخية حيث ورد "فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقدم، ولا يغير من ذلك أي إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة" (20). وهذا يعني أن هناك تطور في الفكر السياسي لحركة حماس وأنها بدأت تعتمد أسلوب السياسة البراغماتية، وسياسة الأمر الواقع أي المرحلية، وهو العمل على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على حدود 1967م مع ربط ذلك بدولة كاملة السيادة.

أما كيفية تحقيق ذلك فترى قائمة التغيير والإصلاح أن شعبنا يعيش مرحلة التحرر الوطني "وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه وإنهاء الاحتلال باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة". فهل يعني ذلك خطوة في واقعية حماس السياسية باعتماد الوسائل السياسية إلى جانب الوسائل العسكرية فهي لم تقف فقط عند حدود استخدام المقاومة المسلحة فقط.

وتبرز رؤية حركة حماس السياسية في قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967م مقابل هدنة تستمر لسنوات. وترى حماس في قيام هذه الدولة بدون أي تفاوض أو صلح مع الدولة العبرية، إي دون إنهاء حالة الصراع. وقد بدأت هذه الرؤية تتبلور منذ نشوء حركة حماس مع قيام الانتفاضة الفلسطينية في 9/12/1987م التي كان من الواضح أنها لا تهدف إلى إزالة دولة إسرائيل بل إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية لعام 1967م. وتطورت رؤية الهدنة لدى الشيخ أحمد ياسين تدريجياً حتى أصبحت جزءاً من الفكر السياسي لحركة حماس. حيث كانت تقوم فكرة الهدنة لدى الشيخ أحمد ياسين على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، وإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والإفراج عن كل المعتقلين، واستقلالية الاقتصاد الفلسطيني، والسيادة الأمنية الفلسطينية برأً وبحراً وجواً (21). وتم تبلورها بشكل واضح لاحقاً فيما عرف بوثيقة جنيف- حماس، والتي هدفت إلى إبراز براغماتية حركة حماس، ورغبتها

في الدخول في معترك السياسة، والتكيف مع النظام السياسي الفلسطيني. وقد توافقت حركة حماس مع الفصائل الوطنية والإسلامية على وثيقة الوفاق الوطني في عام 2006م وهي تتضمن القبول بدولة فلسطينية على حدود عام 1967م تكون عاصمتها القدس، وتفكيك المستوطنات، والسيادة على الأرض. وقد أكد على هذا القبول خالد مشعل في أكثر من مقابلة صحفية ويرى خالد مشعل إلى أن لا طريق لتحرير الأرض "إلا بالمقاومة ومع هذه المقاومة نلجأ حتماً إلى السياسة والدبلوماسية، وكل أشكال العمل الإعلامي والشعبي ولكن العمود الفقري يبقى المقاومة لأنه ليس هناك احتلال في التاريخ خرج من الأرض التي يحتلها إلا تحت الضغط" (22).

### ب- حركة الجهاد الإسلامي

تنظر حركة الجهاد الإسلامي إلى تحرير كل فلسطين باعتبارها أرض وقف إسلامي. وهي تركز في عملها على العمل العسكري ولا تعطي اهتماماً للجانب السياسي. فلم تشارك في أي انتخابات سياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو التشريعية. ولا تعطي اهتماماً في أدبياتها للمؤسسات الدولية أو قرارات الشرعية الدولية. وقد رفضت حركة الجهاد الإسلامي التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني عام 2008م لتضمنها الموافقة على دولة فلسطينية على حدود 1967م. فيبدو أن موقف حركة الجهاد يقوم على رفض المرحلة في تحرير فلسطين مع عدم وقوفها ومقاومتها لأي توافق وطني بشأن ذلك.

### ثالثاً: موقف الفصائل من استحقاق الدولة الفلسطينية في

#### أيلول / سبتمبر 2011م

بدأ الحديث عن استحقاق أيلول على أثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تمنى أن تأتي الدورة القادمة في أيلول القادم ويكون هناك مقعد لفلسطين. وجاء هذا التفاؤل بسبب استئناف المفاوضات الفلسطينية\_الإسرائيلية في واشنطن في الأول من أيلول 2010م. وازداد التفاؤل بعد صدور بيان من اللجنة الرباعية أيضاً تم

الدعوة فيه إلى إكمال وإنهاء المفاوضات الفلسطينية\_ الإسرائيلية، والتوصل إلى اتفاق يتضمن إقامة دولة فلسطينية خلال عام واحد. وقد جاء ذلك بموازاة تصريحات فلسطينية تعود إلى آب 2009م عندما أعلنت الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض عن خطتها لبناء مؤسسات الدولة خلال عامين، ولقيت هذه الخطة ترحيباً أمريكياً وإسرائيلياً وأوروبياً ودولياً. وتستند هذه الخطة على رؤية مفادها أنه إذا أثبت الفلسطينيون جدارتهم وجاهزيتهم، واستكملوا بناء مؤسسات الدولة فهذا سيضع العالم أمام مسؤولياته، ويفرض قيام الدولة الفلسطينية والاعتراف بها (23).

وقد فشلت المفاوضات الفلسطينية\_ الإسرائيلية بعد استئنافها بشهر أي في أكتوبر 2010م، حيث رفضت حكومة نتنياهو تمديد قرارها بتجميد الاستيطان ولو لمدة ثلاثة أشهر فقط. وخضعت الإدارة الأمريكية للموقف الإسرائيلي، وعجزت عن مواصلة اقناع إسرائيل لاستئناف المفاوضات على أساس تجميد الاستيطان. وأمام ذلك اتجهت القيادة الفلسطينية إلى البحث عن خيارات لمواجهة الموقف، وتبنت خيار التوجه للحصول على الاعتراف من الجمعية العامة، وطلب العضوية من مجلس الأمن. وهي تعد عملية مزدوجة.

ويبدو أن القيادة الفلسطينية تنظر إلى هذه الخيار كجزء من خيارها السياسي في حل القضية الفلسطينية، وسعيها لتوفير مرجعية دولية لعملية السلام من خلال تكريس الحق الفلسطيني في دولة فلسطينية على حدود عام 1967م. وعملت القيادة الفلسطينية على خوض حملة دبلوماسية للحصول على العدد المطلوب من اعتراف الدول. ولذلك عقدت القيادة الفلسطينية مؤتمراً للسفراء الفلسطينيين في العالم في تركيا في شهر يوليو الماضي من أجل استكمال المعركة الدبلوماسية دولياً. وترافق ذلك مع حملة إعلامية لتبرير هذه الخطوة، وإبرازها على أنها ليست بديلاً عن المفاوضات السياسية مع الدولة العبرية بل تصب في نفس الاتجاه. وبتاريخ 2011/7/28م أقر المجلس المركزي الفلسطيني في ختام جلسته التي استمرت على مدار يومين التوجه إلى الأمم المتحدة في سبتمبر لطلب عضوية كاملة لفلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967م (24).

وقد برر أبو مازن خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة في مقال كتبه في صحيفة الوطن السعودية تحت عنوان "لماذا نذهب إلى الأمم المتحدة؟" بتاريخ 2011/8/15م "لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا أننا اصطدنا بحقائق ما عادت خافية على أحد، أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها أن الحكومة الإسرائيلية لم تعط مؤشراً واحداً، ولم تمنحنا بصيص أمل بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة المسؤولة التي من شأنها أن تقضي إلى حل عادل ودائم للنزاع في المنطقة، وثالثها أن القوى الدولية الراعية لعملية السلام باتت عاجزة عن إقناع إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات وبالكف عن سياساتها الاستيطانية والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً محفوفاً بالمخاطر".

وقد أكد عباس أن هذه الخطوة ليست بديلاً عن المفاوضات وكتب "لم نقرر التوجه إلى الأمم كبديل عن المفاوضات، فمازلنا نؤكد أن المفاوضات ستبقى خيارنا الأول للوصول إلى السلام، سواء قبل أيلول أو بعده بل وأكثر من ذلك فنحن نعتقد أن نجاحنا في هذا المحفل الدولي سيعزز فرص الدخول في مفاوضات جادة متكافئة الواجبات تضمن الوصول إلى السلام في أقرب وقت، ونعني بالمفاوضات الجادة تلك التي تستند إلى مبادئ الشرعية الدولية الممثلة في قرارات مجلس الأمن 242 و338 و194، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتلتزم بجدول زمني واضح، وتتعهد أطرافها بالامتناع عن كل إجراء قد يلحق الضرر بنتائج المفاوضات مثل الاستيطان والتهويد والترحيل وغير ذلك من سياسات وتدابير" (25).

وتتعرض القيادة الفلسطينية إلى ضغوط كبيرة إسرائيلية من أجل عدم التوجه للأمم المتحدة، وهددت القيادة الإسرائيلية بالرد على ذلك باتخاذ خطوات أحادية من جانبها. وتقوم الدولة العبرية بحملة دبلوماسية لإقناع دول بعدم معارضة الاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما تمارس على القيادة ضغوطاً أمريكية وأوروبية.

## 1- الفصائل الوطنية

### أ- حركة فتح

اعتبر المتحدث باسم الحركة د. فايز أبو عيطة في بيان صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة بتاريخ 2011/7/11م أن تمسك القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة على حدود الرابع من حزيران جاء بعد أكثر من ثماني عشر سنة من المفاوضات المتعثرة بسبب إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية. وقال: "إن فتح" تعمل بكل طاقاتها وإمكاناتها وتقف جنباً إلى جنب مع السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل التحضير لهذه الخطوة التاريخية، باعتبارها استحقاق وطني يعبر عن طموحات وأمني شعبي في الحرية وتقرير المصير (26).

وقد أكد الرئيس محمود عباس في كلمته أمام جلسة اجتماع المجلس الاستشاري لحركة فتح بتاريخ 2011/8/12م تمسك القيادة بخيار التوجه إلى الأمم المتحدة من أجل نيل عضوية فلسطين في الهيئة الدولية. وأن هذا الخيار جاء نتيجة للتعنّت الإسرائيلي ورفضه كل المحاولات من أجل البدء بمفاوضات جادة وحقيقية تقود إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967. وشدد الرئيس على تمسك الجانب الفلسطيني بخيار السلام، مشيراً إلى أن الخيار الفلسطيني الأول والثاني والثالث هو الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات، مؤكداً ضرورة وقف الاستيطان بكافة أشكاله لأنه نقيض لعملية السلام (27).

وهذا يشير إلى أن خيار التوجه لاستحقاق أيلول يقاد من قبل حركة فتح ممثلة برئيسها محمود عباس، وأن هذه الخطوة هي جزء من النهج السياسي الذي يتبناه. وهي تعد حلقة من حلقات النضال السياسي الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967م من خلال النشاط السياسي والدبلوماسي وليس النضال العسكري المقاوم. ويعد أبو مازن هذه الخطوة ليس بديلاً عن المفاوضات

بل هي من أجل تقوية الأرضية والمرجعية الشرعية للمفاوضات من خلال كسب دعم واعتراف المجتمع الدولي بأن حدود 1967م هي حدود الدولة الفلسطينية، وأن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراض محتلة وليس "أراض متنازع عليها كما تدعي الدولة العبرية". فهي محاولة لإيجاد مظلة دولية ومرجعية دولية داعمة للمشروع التفاوضي الفلسطيني مقابل التعنت والتهرب الإسرائيلي، وعدم وجود محاولة أمريكية جادة للضغط على الدولة العبرية بسبب ضعف الإدارة الأمريكية في مواجهة الإدارة الإسرائيلية.

### ب\_ موقف الجبهة الشعبية

صرح عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر بتاريخ 2011/8/6م أن الذهاب للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية يتطلب دعماً عربياً قوياً وحملة دولية من أجل حشد أكبر دعم ممكن لهذا الاستحقاق. وقال مزهر للجزيرة نت: "إن الدول العربية يمكن أن تلعب دوراً على مستوى الحشد للاستحقاق، مبيناً أن الاستحقاق سيكون له آثار إيجابية لنيل الاعتراف الدولي أما الفيتو الأميركي فإنه سيعري واشنطن". وأضاف مزهر أنهم يعتبرون أن الذهاب للأمم المتحدة معركة يخوضها الشعب من أجل نقل الملف الفلسطيني للأمم المتحدة كإطار لتنفيذ القرارات الدولية بعيداً عن المفاوضات الثنائية برعاية أميركا المنحازة لإسرائيل: وقال مزهر: "إن الفلسطينيين ليس لديهم ما يخسرونه، لأن الشعب محاصر والاحتلال يدير الظهر لكل القرارات الدولية، ويريد فقط الاتفاق على مقاسه" (28).

وفي اجتماع ضم ممثلين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي بتاريخ 2011/8/11م دعت الجبهتان أبناء الشعب الفلسطيني إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم الجهود السياسية و الدبلوماسية الفلسطينية التي تسعى لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة و عاصمتها القدس. واعتبرت الجبهتان القرار الفلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة في أيلول محطة نضالية هامة، تتطلب رص الصفوف و حشد كل طاقات

و إمكانات شعبنا في معركته مع الاحتلال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في الحرية و العودة و الاستقلال (29).

ومع ذلك تبرز الجبهة الشعبية أكثر حذراً في التعاطي السياسي والإعلامي مع خطوة الذهاب للأمم المتحدة، حيث يبدو أنها تعاني أي الجبهة من حالة إرباك وتردد من جدية القيادة الفلسطينية في توجيهها، وأن هذا التوجه هو جزء من المغامرة السياسية التفاوضية للقيادة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح.

### جـ. موقف الجبهة الديمقراطية

لقد أكد طلال أبو ظريفة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية في تصريح صحفي ضرورة الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول سبتمبر القادم لنيل الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة (30). وأكد نايف حواتمة في اجتماع ضمه مع سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، بتاريخ 2011/7/16م على ضرورة الفلسطينية والعربية والدولية للذهاب إلى الأمم المتحدة في سبتمبر بمشروع قرار "الاعتراف بدولة فلسطين بحدود 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس، وحق عودة اللاجئين وفق القرار الأممي 194" و قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية". كما أكد حواتمة أن الطرق سالكة لقرار الأمم المتحدة بعد فشل الرباعية الدولية بإصدار بيان يعترف بحدود 4 حزيران 1967 حدوداً لدولة فلسطين وعاصمتها القدس المحتلة، وبعد قرار لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية بالإجماع للذهاب إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة في سبتمبر القادم (31).

ويبدو موقف الجبهة الديمقراطية أكثر وضوحاً من موقف الجبهة الشعبية، وهذا يعكس التقارب الكبير بين حركة فتح والجبهة الديمقراطية تاريخياً على الصعيد السياسي مقابل الحذر والتشكيك من جدية حركة فتح من قبل الجبهة الشعبية التي تبرز موافقاً أكثر تصلباً تجاه الثوابت الوطنية، وتجاه معارضة تيار التفاوض المستند على تراث أوسلو.

## 2- موقف الفصائل الإسلامية

### 1- موقف حركة حماس

أكد صلاح البردويل موقف حركته من استحقاق أيلول، بقوله: "هذه لعبة سياسية غير مجدية وغير مضمونة النتائج تمارسها السلطة بعدما فشلت في الوصول لحل حقيقي للقضية الفلسطينية على مدار أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات التي تمارسها بعيداً عن الإرادة الفلسطينية المشتركة" (32).

وقد صرح القيادي في حركة حماس في الضفة الغربية حسن يوسف عقب الإفراج عنه بتاريخ 2011/8/2م بأن "توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أيلول سبتمبر المقبل من أجل نيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي خطوة غير مجدية وغير مفيدة" (33).

وقد صرح صائب عريقات بتاريخ 2011/8/9م "لا يوجد تنسيق مع حركة حماس بخصوص استحقاق أيلول، ولا مانع لدينا من مشاركة الجميع" (34). وقد أصدر موسى أبو مرزوق تصريحاً لقناة الجزيرة الفضائية في 2011/8/8م بأن "حماس تأمل أن يكون التوجه للأمم المتحدة في ظل إجماع وطني" (35). وقد ذكر صلاح البردويل في حديث خاص للسبيل بتاريخ 2011/8/19م بأنه "كان الأصل على السلطة مناقشة هذه الخطوة في أروقة المجموع الفلسطيني ومن خلال توافق وطني لاختيار أفضل الأساليب وأنجعها للوصول إلى الأهداف، ولكن يبدو أن السلطة أرادت فقط المضي قدماً في مشروعها دون مشاورة أحد، وعليها أن تتحمل الفشل والمرهانات الخاطئة" (36).

وبرغم عدم التنسيق مع حركة حماس، وعدم وجود توافق وطني على خطوة القيادة الفلسطينية فإن حركة حماس لن تقوم بخطوات لمعرضة توجه القيادة إلى الأمم المتحدة. فقد أكد القيادي في حركة حماس الدكتور "صلاح البردويل في نفس الحوار الخاص مع "السبيل" أن حركته تقف بصمت حول استحقاق أيلول، ولن تبدي موقفاً سلبياً أو إيجابياً حتى لا تكون سبباً لإفشاله، مشدداً على أن حماس ستكون أول المهنئين في حال تم الاعتراف بالدولة

الفالسطينية. "موقفنا حول إعلان الدولة ليس سلبياً على الإطلاق ولكنه محايد، ونحن في حماس لا نولي أي جهد لنعارض ما تقوم به السلطة من جهود للاعتراف بالدولة الفلسطينية" (37).

وتقف حماس موقف المتشكك من نجاح أو جدوى هذه الخطوة. فقد شكك البردويل في جدوى وأهمية هذه الخطوة بالقول: "ولكن هذا الاعتراف موجود منذ عام 1988 عندما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وللأسف لم يكن يطبق على أرض الواقع ولم يكن سوى حبر على ورق". وشدد على أن الإعلان الذي سيتم في سبتمبر المقبل لن يكون له أي أهمية على أرض الواقع وسيكون غيره تماماً، ولن يحصل الفلسطينيين على حقهم في أرضهم إلا بمواصلة المقاومة وانتزاع حقوقهم انتزاعاً. وتابع البردويل: "إذا كان المقصود من استحقاق أيلول هو الوعود الأمريكية فإن هذا لن يتحقق ولن تحدث أي وعود.. وإذا كانت المراهنة على ما صدر عن مؤتمر أنابوليس، فالمؤتمر ليس له أي استحقاق على أرض الواقع ولم يقدم أي شيء للفلسطينيين". واستدرك صلاح البردويل: "لم يكن مؤتمر أنابوليس سوى وصفة أمريكية جديدة لتجريد الفلسطينيين من حقوقهم الشرعية وعلى رأسها الاعتراف بيهودية الدولة وتجريد الفلسطينيين من حق العودة المقدس لأراضيهم التي هُجروا منها". كما قال البردويل مبرزاً خشية من الانعكاسات السلبية لهذه الخطوة بالقول: "جلّ ما نخشاه هو حصول انتكاسة حقيقية إذا مارست أمريكا ضغوطاً على الدول التي أبدت استعداداً للاعتراف بدولة فلسطينية وأجبرتها على التراجع عن ذلك، ومن ثم صدر قرار الأمم المتحدة برفض الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود 1967 مما يعني انتكاسة جديدة للقضية الفلسطينية ولن تعود السلطة من هذه المغامرة إلا بمزيد من التراجع على المستوى السياسي". وشدد على أنه سيصبح ما كان معترف به ضمناً من كل دول العالم أن أراضي 1967 محتلة وأن على الاحتلال أن ينسحب منها بلا قيد أو شرط أصبح غير معترف به، وستكون حينها الخطوة سلبية ستقود إلى تجريدنا من هذا الاعتراف الضمني على كامل حدود 67" (38).

وقد صرح سامي أبو زهري الناطق الإعلامي باسم حركة حماس بتاريخ 2011/9/17م "بأن هذه الخطوة هي منفردة، وإن أنجزت شيئاً فهو شكلياً" (39).. وقد صرح إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة في غزة، "أن هذه الخطوة تعد مغامرة سياسية" (40).

ويبدو أن موقف حركة حماس المعارض ينبع منها استيائها لعدم بحث محمود عباس لهذه الخطوة معهم لاسيما وأنه تم توقيع اتفاق المصالحة في 2011/5/4م. ولذلك يأتي موقف حركة حماس المشكك والمعارض كرد فعل على تجاهل السيد محمود عباس لهم. كما أن حركة حماس تعد كل إنجاز تحققه فتح سيكون له نتائج سياسية وشعبية عليها، ومن هنا يعبر موقف حركة حماس عن شكل من أشكال المناكفة السياسية بين الفصيلين الكبيرين. ومع ذلك لم تقم الحركة بأي خطوات احتجاجية مثل المسيرات ضد هذه الخطوة سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية. ولكنها لم تسمح بأي مسيرات أو احتفالات في قطاع غزة تأييداً لذلك. ونقلت صحيفة دنيا الوطن نقلاً عن حركة حماس بأن هناك توافقاً قد تم بين الحركتين على عدم خروج مسيرات مؤيدة أو معارضة في قطاع غزة.

وينعكس الانقسام الفلسطيني وتعثر تطبيق اتفاق المصالحة على الأرض على الجاهزية السياسية الفلسطينية على الصعيد الداخلي. فلا يوجد إجماع وطني على المعركة السياسية لاستحقاق أيلول، حيث تعتبرها الحركة خطوة غير مجدية، وتشكك في نجاحها، بل وحتى في أي نتائج إيجابية على المشروع الوطني. ويبرز ذلك بالتأكيد غياب وجود استراتيجية وطنية وإسلامية موحدة تجاه المشروع الوطني. وعدم وجود توافق وطني بخصوص وسائل النضال الفلسطيني. فحركة حماس تعتبر التوجه للأمم المتحدة جزءاً من العملية السياسية التفاوضية التي تقودها القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية. وهي جزءاً من نشاط التيار التفاوضي الذي تهاجمه حركة حماس، وتتهمه بأنه تيار تفريطي استسلامي. ويظهر ذلك إشكالية الانقسام السياسي والبرامجي والأيدولوجي داخل الساحة الفلسطينية، وانقسام الشعب الفلسطيني إلى تيار مقاوم وتيار مفاوض في غياب استراتيجية وطنية موحدة ينبثق عنها برنامج سياسي توافقي يجد طريقه للتنفيذ.

ويبرز ضعف الجبهة الداخلية الفلسطينية بفعل الانقسام الفلسطيني، وتبعاته من ضعف ونشئت الجهود الفلسطينية سياسياً وإعلامياً، وتبعثر جهود النخب داخل المجتمع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض، بل ومشكك في نجاح هذه الخطوة، وانعكاساتها. ويأتي هذا الانقسام في ظل جبهة عربية منقسمة بسبب الثورات العربية ضد الأنظمة، وانشغال أنظمة مثل سوريا وليبيا واليمن بالحفاظ على وجودها، وعدم استقرار أنظمة وليدة مثل مصر وتونس، وانكفائها على نفسها ومشاكلها الداخلية، وتحدياتها الداخلية والخارجية.

## ب- حركة الجهاد الإسلامي

قلل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان "أبو عماد الرفاعي" بتاريخ 2011/8/9م من أهمية توجه السلطة الفلسطينية الى الأمم المتحدة لنزع إعراف بالدولة الفلسطينية المرتقبة، معللاً ذلك بعدم انصياع (إسرائيل) لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة على مر السنوات. وتساءل الرفاعي: "ماذا فعلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة حروب التدمير الصهيونية والمجازر الوحشية التي اقترفها العدو منذ اغتصابه فلسطين؟ العدو لم ينفذ قراراً واحداً صادراً عن مجلس الأمن الذي لم يلجأ الى استخدام القوة أو التهديد بها من أجل فرض قراراته عليه، و"الفيتو الأميركي جاهز لإسقاط كل قرار يدين هذا الكيان". وتابع "الجهاد الإسلامي) ترفض مبدأ إعادة الأرض الفلسطينية بالتجزئة، لذلك هي متمسكة بحق الفلسطينيين بأراضيهم الواقعة من البحر إلى النهر" والتي تضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. واعتبر ممثل الجهاد في لبنان أن الحديث عن الاعتراف بدولة فلسطينية قائمة على الأراضي المحتلة عام 1967 لا يجدي نفعاً ولا يعيد الأرض والحقوق الفلسطينية ويعيد التجربة السابقة نفسها التي مارسها منظمة التحرير الفلسطينية (41).

وقال أحمد المدلل في احتفال نظمه الحركة في مدينة خانيونس بتاريخ 2011/7/25م: "إن حركة الجهاد لا تراهن على استحقاق أيلول، ولا تراهن على محمود عباس" متسائلاً "أي دولة تلك التي ستقام على حدود مصطنعة فالتفكير في استحقاق أيلول لن يحقق للشعب الفلسطيني شيئاً وكأننا ذاهبون إلى واقع من

سراب فالكيان الإسرائيلي يصنع واقعاً مريراً وبشكل يومي من خلال التهويد وبناء المستوطنات ولم يبق لنا أرض نقيم عليها دولتنا" (42). وقد صرح رمضان شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، بتاريخ 2011/9/17م "بأن توجه القيادة للأمم المتحدة لدولة على حدود 1967م خطوة تحمل مخاطرة كبيرة. ونحن نرفضها لأننا نريد دولة على كل فلسطين". (قناة الجزيرة الفضائية، برنامج حصاد اليوم، 2011/9/17م)

وتبرز هذه التصريحات معارضة حركة الجهاد الإسلامي لهذه الخطوة، وأنها غير مجدية كونها لا تشكل تغييراً حقيقياً على الأرض. ومع ذلك لم تقم حركة الجهاد الإسلامي بخطوات احتجاجية على الأرض.

## رابعاً: نتائج الدراسة

- اتخذت معظم الفصائل الوطنية والإسلامية عند انطلاقتها موقفاً سياسياً وتعبوياً (ما عدا الحزب الشيوعي الفلسطيني \_حزب الشعب لاحقاً) يقوم على تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة عليه.
- توافق معظم القوى الوطنية والإسلامية على الحل المرحلي القائم على قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف.
- ينطلق موقف معظم الفصائل تجاه استحقاق سبتمبر من موقفها وأدبياتها السياسية تجاه الدولة الفلسطينية وحدودها. وتجاه موقفها لمؤسسات المجتمع الدولي والشرعية الدولية.
- ربطت الفصائل قيام الدولة بأن تكون كاملة السيادة.
- اختلفت الفصائل على المرجعية الشرعية لقيام الدولة، فالفصائل الوطنية ارتكزت على مقررات الشرعية الدولية فيما تركزت الفصائل الإسلامية على الشرعية الدينية الجهادية.
- اختلفت الفصائل على وسيلة إقامة الدولة فحركات فتح ركزت على التفاوض والحل السلمي كخيار استراتيجي، وعلى استخدام المقاومة الشعبية، وركزت

حركة حماس على العمل العسكري المقاوم بالدرجة الأولى، فيما تعتمد حركة الجهاد الإسلامي على العمل المقاوم فقط.

- اعتبار الفصائل الإسلامية خيار الدولة الفلسطينية خيار مؤقت وتكتيكي، وأن الحل التاريخي يكمن في تحرير كامل فلسطين كأرض وقف إسلامي، فيما اعتبرت حركة فتح خيار الدولتين كحل تاريخي. أما الجبهة الديمقراطية فتبنّت حل الدولة الفلسطينية كحل مرحلي، وأن الحل النهائي يكمن في دولة ديموقراطية ثنائية القومية.

- الانقسام الفلسطيني يضعف من الجاهزية السياسية الداخلية لاستحقاق أيلول.  
- موقف بعض الفصائل يقوم على التشكيك والتقليل من أهمية خطوة استحقاق أيلول، ويصل هذا التشكيك إلى الرفض مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

### وقد رسمت الدراسة عدة سيناريوهات هي:-

- استمرار توجه القيادة لاستحقاق الدولة في أيلول وحصولها على الاعتراف، في مقابل الفشل في الحصول على العضوية.  
- سحب القيادة الفلسطينية لطلبها المقدم للأمم المتحدة لفترة معينة مقابل وعود و ضمانات باستئناف العملية السياسية وفق إطار سياسي تفاوضي جديد.  
- قبول القيادة الفلسطينية لصيغ وسطية بخصوص الدولة مثل الحصول على دولة مراقبة.

## خامساً: هوامش الدراسة

1-عدوان، عصام: الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، في وقائع المؤتمر العلمي الدولي "ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب"، جامعة الأقصى، غزة، نوفمبر 2005م، ص 48.

2- المصدر نفسه: ص 49، 57.

3- عبد الرحمن، أسعد: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نيقوسيا، قبرص، 1987، صص 261-265.

- 4-عدوان: الدولة، ص 56.
- 5- برنامج العمل الوطني الانتخابي لمرشح حركة فتح لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005/1/9م.
- 6- المصدر نفسه
- 7- وثيقة المؤتمر السادس لحركة فتح.
- 8- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قراءة وعرض لوثائق مؤتمراتها، الدائرة الثقافية المركزية، غزة، 2010م، ص 252.
- 9- مجلة الهدف: لقاء مع ماهر الطاهر، المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية، العدد 1439، 15 حزيران/ يونيو 2011م، ص 13.
- 10- مجلة الهدف: المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية، العدد 1439، 15 حزيران/ يونيو 2011م، ص 2.
- 11- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: النظام الداخلي، المؤتمر الوطني العام الخامس، آب 2007م.
- 12- حزب الشعب الفلسطيني: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع في آذار 2008م.
- 13- الجبهة العربية الفلسطينية: مقررات المؤتمر العام الأول في 15-17 مايو 1997م، ص 48-49.
- 14- البرنامج السياسي، جبهة النضال الشعبي، موقع جبهة النضال الشعبي [www.nedalshabi.ps](http://www.nedalshabi.ps).
- 15- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، آب 1988م.
- 16- المصدر نفسه
- 17- المصدر نفسه
- 18- المصدر نفسه
- 19- قائمة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الدورة الثانية، 2006م، ص 8.
- 20- المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- 21- لمزيد من التفاصيل انظر خالد صافي: موقف الشيخ أحمد ياسين من الهدنة مع الكيان الصهيوني، مؤتمر الإمام الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص 1177-1214م.

- 22- خالد مشعل: صحيفة الوطن القطرية، 2009/8/16م.
- 23- هاني المصري: وعد أيلول من طقق إلى السلام عليكم،  
[www.maannnews.net/arb/print.aspx?ID=396721](http://www.maannnews.net/arb/print.aspx?ID=396721)
- 24- [www.qudsnet.com/arabic/new/index.php?ID=19510](http://www.qudsnet.com/arabic/new/index.php?ID=19510)
- 25- عباس، محمود: لماذا نذهب إلى الأمم المتحدة، صحيفة الوطن السعودية،  
2011/8/15م.  
[www.qudsnet.com](http://www.qudsnet.com) -26  
[www.maannnews.net](http://www.maannnews.net) -27  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) -28
- 29- موقع جبهة النضال الشعبي الفلسطيني [www.nedalshabi.ps](http://www.nedalshabi.ps)
- 30- <http://kolonagaza7>
- 31- شبكة النبراس الإعلامية.
- 32- [www.aljazeera.net/mob/Templates/NewsDetaildpage.aspxGuid=064D7839](http://www.aljazeera.net/mob/Templates/NewsDetaildpage.aspxGuid=064D7839)
- 33- [www.alquds.com/news/article/views/id/285100](http://www.alquds.com/news/article/views/id/285100)
- 34- قناة الجزيرة الفضائية، الشريط الإخباري، 2011/8/9م.
- 35- قناة الجزيرة الفضائية، الشريط الإخباري، 2011/8/8م.
- 36- [www.assabeel.net](http://www.assabeel.net)
- 37- [www.assabeel.net](http://www.assabeel.net)
- 38- المصدر نفسه.
- 39- قناة الجزيرة الفضائية، برنامج حصاد اليوم، 2011/9/17م.
- 40- قناة الجزيرة الفضائية، الشريط الإخباري، 2011/9/18م.
- 41- [www.alqudsnews.net](http://www.alqudsnews.net)
- 42- [www.alghad.com](http://www.alghad.com)

# المواقف العربية والإقليمية تجاه استحقاق الدولة اللسطينية

د. مخيمر سعود أبو سعدة

مقدمة:

على الرغم من الإجماع والتأييد العربي للطلب الفلسطيني من الأمم المتحدة بالاعتراف بـ فلسطين دولة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، وتأييد لجنة المبادرة العربية للسلام لهذه الخطوة الفلسطينية والتي لا تتناقض مع جوهر المبادرة العربية للسلام التي أعلنت في القمة العربية في بيروت عام 2002، إلا أن المواقف العربية من هذه الخطوة ليست موحدة، وبشكل خاص دول الجوار (مصر، الأردن، سوريا، ولبنان) والمعنية تاريخياً بحل الصراع العربي الإسرائيلي.

مواقف هذه الدول ليست جديدة وإنما تعود إلى بدايات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمصر دوماً أكدت دعمها للشعب الفلسطيني في حقه بدولة مستقلة ويعود هذا الدعم إلى عام 1948 عندما دعمت حكومة عموم فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني في غزة. ولكن الأردن له مواقف مختلفة من هذه القضية، فقد

رفضت الأردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، بل وقامت بضم الضفة الغربية إلى الأردن بعد نكبة عام 1948 واعتبرتها جزء من المملكة الأردنية. وعلاوة على ذلك فقد وافقت الأردن على مضمض الإعراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في عام 1974. الحكومة الأردنية أبدت قلقها من الذهاب إلى الأمم المتحدة بدون التنسيق معها لأن نصف سكان الأردن لاجئين فلسطينيين وغير معروف مستقبلهم بعد الاعتراف الدولي، والأردن له مصالح وطموحات سياسية في الضفة الغربية، وخاصة القدس.

أما فيما يتعلق بسوريا، فقد أكدت مرارا موقفها الداعم للقضية الفلسطينية ولكن بشرط عدم المساس بالثوابت العربية والفلسطينية وفي مقدمتها الإنسحاب الإسرائيلي الشامل إلى حدود عام 1967 كما ورد في المبادرة العربية للسلام وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس. وقد أيدت سوريا الخطوة الفلسطينية بالذهاب إلى الأمم المتحدة ولكن ذلك جاء في ظل ظروف سياسية صعبة تعاني منه سوريا منذ مارس 2011. أما لبنان فقد كانت آخر دولة عربية تعترف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وتأييدها الذهاب إلى الأمم المتحدة، علما بأن لبنان هو أحد أعضاء مجلس الأمن الدولي في دورته الحالية. وتتخوف الحكومة اللبنانية من الاعتراف الدولي بفلسطين ولكن بدون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والذين يستضيف لبنان منهم حوالي 400.000 لاجئ فلسطيني ويتخوف من توطينهم في لبنان والذي بدوره يشكا خطرا على التوازن الديني والطائفي في لبنان.

## الجزور التاريخية لمسألة إعلان الدولة الفلسطينية

خطاب الرئيس محمود عباس يوم الجمعة الموافق 16 أيلول (سبتمبر)، 2011 بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي وكذلك إمكانية الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاستصدار قرار دولي للحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية يعتبر نقطة تحول في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويعتبر هذا القرار تنويجا للجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها منظمة التحرير

الفلسطينية منذ العام 1974، بتبنيها ما سُمي وقتذاك بالبرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشرة، ثم إصدارها إعلان الاستقلال الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، بناءً على القرارات الدولية ومنها قرار تقسيم فلسطين رقم (181) الصادر في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1947، والذي نصَّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

ومهما يكن من أمر، فإن مسألة إقامة دولة عربية سبقت قرار تقسيم فلسطين عام 1947؛ فخلال الفترة ما بين عامي 1936 - 1939 تطوّرت الثورة الفلسطينية الكبرى؛ فعمدت الحكومة البريطانية إلى إصدار مشاريع سياسية بشأن القضية الفلسطينية، وذلك بعد أن فشلت جميع محاولاتها للقضاء على الثورة. ولكي تخرج بريطانيا من ذلك المأزق أصدرت خلال تلك الفترة أربعة مشاريع سياسية فكان مشروع اللجنة الملكية عام 1937، ومشروع اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) عام 1938، ثم تلاها مؤتمر لندن عام 1939، وأخيراً إصدار الكتاب الأبيض في العام نفسه<sup>1</sup>.

وإزاء اقتناع بريطانيا بصعوبة تنفيذ مخططاتها الرامية لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وأن سياستها تجاه تلك المخططات تراوح مكانها، بدأت تفكر جدياً بالانسحاب من فلسطين. وثمة أسباب عدة دعت بريطانيا للتخلّي عن فلسطين منها أنها فقدت مقوماتها كدولة عظمى من الطراز الأول من جهة، وكنتيجة لمجريات الحرب العالمية الثانية قفزت الولايات المتحدة كدولة مؤهلة لوراثة أملاك بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط عامة وفلسطين خاصة من جهة ثانية. والأهم من ذلك كله أن بريطانيا لم تُرد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أن تفقد ما تبقى لديها من روابط ومصالح مع العالم العربي. وبما أن الولايات المتحدة تنتمي أيضاً للمذهب البروتستانتي، فقد أخذت على عاتقها الاستمرار في تنفيذ ما عجزت عنه بريطانيا من خلال مشاريعها لتقسيم فلسطين.

<sup>1</sup> إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009، ص37.

وعلى أية حال، فقد قررت بريطانيا نهائياً إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة؛ ففي 28 نيسان (أبريل) 1947 انعقدت الجلسة الأولى بناءً على طلب بريطاني. وكانت لجنة سياسية قد تشكلت واستمعت لكافة الأطراف، وانتهت إلى قرارٍ بتأليف لجنة دولية لتقصي الحقائق في القضية الفلسطينية (يونسكوب) (UNSCOP)، تشترك فيها إحدى عشرة دولة مهمتها بحث المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها، والتعرف على أحوال اليهود في أوروبا، وأن ترفع هذه اللجنة توصياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في وقت لا يتجاوز الأول من أيلول (سبتمبر) من العام نفسه.<sup>2</sup>

ودون الحاجة للتطرق لمجريات اللجنة الدولية وما دار خلالها توصلت تلك اللجنة إلى مشروعين: يقضي الأول: بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وهو ما سُمي بمشروع الأكثرية. ويقضي المشروع الثاني: ويُسمى بمشروع الأقلية بقيام حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالاً ذاتياً وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس، ويُنتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور.<sup>3</sup> وبعد مناورات وضغوط سياسية من جانب الولايات المتحدة على العديد من الدول صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1947 على المشروع الأول (أي مشروع الأغلبية)، وحاز المشروع الذي حمل اسم القرار رقم (181) على أغلبية أصوات الأعضاء. القرار الأممي (181) حمل صفة قانونية ملزمة من الأمم المتحدة لتطبيقه على أرض الواقع، رغم ما فيه من ظلم بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين الذين بات من حقهم فقط - طبقاً لقرار التقسيم - 45% من فلسطين ليقموا عليها دولة.

<sup>2</sup> Resolution Adopted on the Reported of the AD HOC Committee on the Palestinian Question; <http://www.un.org>; Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, P. 137; Michael Cohen, Palestine, Retreat from the mandate: The Making of British Policy, 1936-1945, New York, Holmes and Meier, 1978, p. 267.

<sup>3</sup> Charles D. Smith: Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Second Edition, St. Martin's Press, New York 1992, p. 138.

وقد اقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة عام 1948، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي؛ وكان القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم. واللافت للنظر أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي.

وفي 28 أيار (مايو) 1964 أسست منظمة التحرير الفلسطينية ككيان معنوي جامع للشعب الفلسطيني بزعامة أحمد الشقيري، وذلك بتأييد كبير من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان له الفضل الأول في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالرئيس عبد الناصر كان قد وضَّح هدف الدور المصري في إنشاء المنظمة بقوله: "إن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني، هو مواجهة نشاط إسرائيل، لتضييع المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين"<sup>4</sup>.

ثمَّ تمكَّن ياسر عرفات الرئيس الثالث للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من إقناع المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في دورته الثانية عشرة في صيف 1974، بتبني قرارات في منتهى الأهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني، وتمثَّل القرار الأول: بالموافقة على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تتسحب منه إسرائيل، أما القرار الثاني: فتمثَّل في شعار المرحلة الذي قُصد به أن تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل، ولهذا سُميَّ البرنامج الذي تبناه المجلس الوطني في حينه بالبرنامج مرحلي. وكان النقاش الذي دار في أروقة المجلس على أهمية تأسيس السلطة الفلسطينية على أي قطعة أرض في فلسطين يتم تحريرها أو يندحر عنها الاحتلال الإسرائيلي.

وفي 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988 أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة إعلان الاستقلال الفلسطيني، وبقراءة إعلان الدولة والبيان

<sup>4</sup> أسامة أبو نحل، ومخيمر أبو سعدة، "نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة"، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد 11، عدد خاص (1)، 2009، ص9.

السياسي يتضح أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموض أو إلتواء، فهو يقوم على أساس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزء من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي سوف يُعقد على قاعدة القرارين (242) و (338)، وضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد ورد في وثيقة الاستقلال الوطني إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (181) لعام 1947 ونصها: "ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية (القرارات الدولية)، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني"

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، كرد فعل على فشل مؤتمر كامب ديفيد في صيف 2000 ومن ثم زيارة أرييل شارون زعيم حزب الليكود للحرم القدسي الشريف، توالى الأحداث الدرامية في الأراضي الفلسطينية، وأعقبها وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2004، وانتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيساً لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ودخوله في مفاوضات ماراتونية مع إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي التي لم تحقق الكثير من النجاح.

ومع تولي الرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئاسة المنظمة والسلطة، فقد كانت حصيلة سنوات رئاسته ثقيلة عليه بكل المقاييس؛ فمع بداية عهده تلقّت حركة فتح التي يرأسها ضربة قاسية عندما خسرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، واهتزّت مكانتها بشدّة كحركة قائدة ومهيمنة على القرار الفلسطيني. ثمّ ما لبثت حركة فتح أن خسرت غزة بعد اشتباكات دامية لحركة حماس 2007. كما وتكرّس في عهده الرئيس محمود عباس انقسام سياسي بين الضفة الغربية التي تسيطر عليها حركة فتح وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة

حماس. وعلى صعيد المفاوضات المشروع والخيار المفضّل، لم ينجح في تحقيق أهدافه بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان الإسرائيلي.

وليس ذلك فحسب بل كان رد حكومة نتياهو مزيد من الاستيطان والإجراءات العدوانية الأخرى تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وحصار وتجويع ضد قطاع غزة. وأمام ذلك كله لجأ الرئيس عباس إلى واشنطن محاولاً إقناع إدارتها للضغط على الحكومة الإسرائيلية لكن دون طائل، بل نجد الرئيس باراك أوباما يضغط على الرئيس عباس لحثّه على الاعتراف (بإيادية دولة إسرائيل)، ووجهت إدارته اللوم العلني إليه لأنه رفض المفاوضات المباشرة بينما المستوطنات تنتشر وتتوسّع من حوله بإطراد. وهنا شعر الرئيس عباس بالخذلان وقرر عدم مواصلة المفاوضات في ظل الاستيطان. وأمام هذا كله لم يعد أمام الرئيس عباس غير القيام بتغيير قواعد اللعبة السياسية والتوجه إلى الأمم المتحدة لمطالبتها بقبول عضوية كاملة لدولة فلسطين على حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيه) 1967 وعاصمتها القدس.

ومن المعلوم أن مسألة الاعتراف بدولة فلسطينية أضحت تلقى قبولاً من المنظومة الغربية، علاوة على التأييد والاعتراف العربي والإسلامي، فالدول الأوروبية تسلّم بأنه لا بد من وجود هذه الدولة ذات يوم، حتى وإن كانت دولة منقوصة السيادة، ومنزوعة السلاح ومكيفة لتلبية مطالب إسرائيل. ويلاحظ أن الوثائق التعاقدية للتسوية على المسار الفلسطيني بما فيها اتفاق أوسلو لا تقدّم ما يُسعف في تحديد المستقبل النهائي للكيان الفلسطيني، وكل التغيّرات التي أُعطيت لها هي حمالة أوجه، أي أنها لا تتضمّن بشكل صريح ما يوحي بأن هذا المسار سوف ينتهي لدولة فلسطينية، لكن الفهم الفلسطيني لها يدور حول فكرة الدولة بصريح المنطوق. ويبدو أن التضارب بشأن مقاصد هذه الوثائق بدأ منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ولم ينته حتى يومنا هذا؛ فالطرف الإسرائيلي ورغم إصراره على إلغاء الكثير من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، لم يصر على إلغاء قرار إعلان الدولة الفلسطينية لعام 1988.

وإن شئنا تحليل خطاب الرئيس أوباما المشار إليه، لا نرى فيه جيداً على الرغم مما نُشر بعده عن اختلاف في وجهات النظر بين أوباما ونتنياهو. ومهما يكن من أمر فإن الرئيس أوباما محكومٌ بالقاعدة السياسية الأمريكية المبنية على ضرورة كسب أصوات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. وكل ما في الأمر أن أوباما كما تلاعب في الكلمات والألفاظ عند زيارته لمصر في مستهل فترته الرئاسية لدغدغة مشاعر العرب والمسلمين، فإنه الآن بحديثه عن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية في حدود عام 1967 مع إمكانية تبادل أراضي لصالح إسرائيل، فهو يحاول أن يبيع الوهم للفلسطينيين أولاً ثم للعرب ثانياً، بأنه يؤيد قيام تلك الدولة بقوة ولكنه في الوقت نفسه يُفرغ تلك الدولة من محتواها السياسي بشأن تبادل الأراضي.

أي في التحليل الأخير ولمن قرأ ما بين سطور خطاب أوباما يجد أن الرجل قال بصريح العبارة: لا لدولة فلسطينية على حدود 1967. ولا ننسى أن الرئيس بوش الابن كان من قبله قد منح الفلسطينيين تصريحاً أو إن شئنا الدقة وعداً سُميَ بـ (وعد بوش) بأن عام 2005 هو عام قيام الدولة الفلسطينية؛ فخرج بوش من البيت الأبيض ولم تقم تلك الدولة، وسوف يذهب أوباما ولن يكون بمقدوره بعث تلك الدولة إلى الوجود. وفيما يخص الآثار السياسية لكلام أوباما على إسرائيل كنظام سياسي فليس فيه جديد؛ فحديثه عن ضرورة قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 مع تبادل أراضي لا يشكل خطراً أنياً عليها؛ فقادتتها تفاوضوا مع القيادات الفلسطينية المتعاقبة حول تلك المسألة وكان ثمة قبولاً من تلك القيادات لذلك الطرح، سواء في قمة كامب ديفيد عام 2000 أو ما بعد ذلك، لكن إسرائيل سوف تشعر بالخطر إذا ما لمّح أوباما أو غيره من أركان الإدارة الأمريكية بضرورة تخليها عن مدينة القدس، أو عودة اللاجئين ... الخ.

## المواقف العربية من الذهاب إلى الأمم المتحدة

الدول العربية وبخاصة دول الجوار الفلسطيني تستفهم التحرك الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة. فقد مر حوالي عشر سنوات على طرح المبادرة

العربية للسلام، ولكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاهلت هذه المبادرة واستمرت بسياسة فرض الأمر الواقع من خلال تكثيف الاستيطان حيث زاد عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس من حوالي 230.000 مستوطن في العام 1993 عندما وقع اتفاق أوسلو إلى حوالي 600.000 مستوطن حسب ما جاء في خطاب ننتياهو أمام الكونجرس الأمريكي في مايو 2011. قامت الحكومات الإسرائيلية بإجراءات مثل هدم البيوت، سحب الهويات، والاعتداء على المقدسات الإسلامية. هذه الإجراءات الإسرائيلية أصابت الفلسطينيين والعرب بحالة شديدة من الإحباط السياسي ولذلك كان لابد من كسر الجمود السياسي والتوجه إلى الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

## الموقف المصري من الذهاب إلى الأمم المتحدة

مصر أكدت دوماً على موقفها المبدئي تجاه الحقوق الفلسطينية الثابتة وتؤيد المسعى الفلسطيني بكل قوة ووضوح، وأكدت بأنها ستدعم أي قرار تتخذه القيادة الفلسطينية بشأن انضمامها للأمم المتحدة، فمصر لم تتوانى عن دعم الفلسطينيين بحقهم في دولة مستقلة. لقد دعمت مصر حكومة عموم فلسطين عام 1948، والرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان من أشد المدافعين عن القضية الفلسطينية والذي بدوره ساهم في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري في عام 1964.

وفيما يتعلق بموقف مصر من الذهاب إلى الأمم المتحدة، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المستشار عمرو رشدي إن مصر بصفتها رئيس حركة عدم الانحياز ستدعم أي قرار ستتخذه الحكومة الفلسطينية بشأن انضمامها للأمم المتحدة. وأوضح في بيان صحفي، أن هذا الموقف أبلغه وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو لنظيره الروسي سيرجي لافروف في لقاء جمعها في نيويورك. وأفاد المتحدث باسم الخارجية المصرية بأن الوزير عمرو أبلغ نظيره الروسي بأن مصر ستؤيد المسعى الفلسطيني بكل قوة وصراحة في الاجتماع القادم للجنة فلسطين بحركة عدم الانحياز الذي سيعقد بنويورك على

هامش أعمال الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تم بالفعل دعمها من خلال مكتب تنسيق الحركة في نيويورك<sup>5</sup>.

## الموقف الأردني من الذهاب إلى الأمم المتحدة

على الرغم من التأييد العلني الأردني للرئيس عباس والتحرك الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة، إلا أن الأردن له تحفظات سياسية على هذه الخطوة تتبع من مصالحه وطموحاته السياسية في الضفة الغربية والقدس. فقد كانت هذه الأراضي جزءا من المملكة الأردنية حتى حرب عام 1967.

ولكن كلما اقترب موعد استحقاق أيلول الجاري ، تطرح أسئلة مثل أين يذهب الأردن في هذا الاتجاه؟ وما هو الموقف والإستراتيجية الأردنية حياله؟ الأردن يريد أن يرى دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران 67 ومعالجة كافة قضايا الوضع النهائي التي تشكل بالإضافة إلى أنها جوهر القضية الفلسطينية مصالح أردنية مباشرة لا يمكن التوصل بأي حل حيالها بعيدا عن الأردن. ويؤكد الأردن على معالجة كافة قضايا الوضع النهائي وهي الحدود واللجوء والقدس والأمن والمياه ، ضمن إطار زمني محدد. ففي مسألة الحدود لا يقبل الأردن بغير خطوط الرابع من حزيران عام 67 كحدود للدولة الفلسطينية ، وفي قضية اللاجئين تشدد الدبلوماسية الأردنية على وجوب حل هذه القضية وفقا للقرارات الدولية وبالذات القرار 194 بما يضمن حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين التي تشكل للأردن قضية جوهرية كونه يستضيف أكثر من 41% منهم وفق إحصائيات الأمم المتحدة ولا مجال بغير القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وعلى الرغم من القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية والقدس الصادر في يوليو (تموز) 1988، بعد حوالي سبعة أشهر من بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إلا أن الأردن لم يقطع صلاته بالكامل مع الضفة الغربية والقدس. فلإزال موظفي الأوقاف الإسلامية في القدس يتلقون

<sup>5</sup> <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=422668>

رواتبهم من الأردن حتى الآن. وعلاوة على ذلك فقد ضمنت الأردن حقوقها التاريخية والدينية في الضفة الغربية والقدس في اتفاقية وادي عربة الموقعة مع إسرائيل بتاريخ 26 أكتوبر 1994. وفيما يلي أهم البنود التي تكفل المصالح والطموحات السياسية والدينية للأردن في اتفاق وادي عربة:

### المادة الثالثة – الحدود الدولية:

- 1- تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب البريطاني.
- 2- تعتبر الحدود (كما هي محددة في الملحق 1/1) الحدود الدولية الدائمة والأمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967 (الضفة الغربية والقدس).

### المادة الثامنة – اللاجئين والنازحون:

- 1- اعترافاً من الطرفين بالمشكلات الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.
- 2- اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:
  - بقدر تعلق الأمر بالنازحين، في ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.
  - في ما يتعلق باللاجئين:

- 1- من ضمن إطار عمل المجموعة متعددة الأطراف حول اللاجئين.
- 2 - من خلال إجراء حوار ثنائي أو غير ذلك، يتم ضمن إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.
- 3 - من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم.

### **المادة التاسعة - الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية:**

- 1- سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
  - 2- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
- التحفظات الأردنية تجاه التحرك الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة ينبع من المخاوف الأردنية بحصول الفلسطينيين على الاعتراف الدولي والاستقلال ولكن بدون حل قضايا الوضع الهائي وبشكل خاص قضية اللاجئين الفلسطينيين والذين يشكلون نصف سكان المملكة الأردنية الهاشمية. الأردن يطمح في الحصول على بعض التعويضات نتيجة استضافته لهؤلاء اللاجئين منذ عام 1948. وبالإضافة إلى ذلك فالأردن لازال يطمح بدور ديني على الأماكن الإسلامية في القدس.

### **الموقف اللبناني من الذهاب إلى الأمم المتحدة**

الرئيس اللبناني ميشال سليمان في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السادسة والستين بتاريخ 21 أيلول (سبتمبر) 2011، قال بأن

الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية لا يعيد جميع الحقوق ولا يضع حلا للقضية الفلسطينية. لبنان والذي يرأس مجلس الأمن الدولي في دورته الحالية وعلى الرغم من دعمه للفلسطينيين بالاعتراف الدولي، إلا أن لبنان كان آخر دولة عربية تعترف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 ويتخوف من الاعتراف الدولي بدون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والذين يقدر عددهم في لبنان بحوالي 400.000 لاجئ فلسطيني موزعين على 12 مخيما فلسطينيا. لقد كان ولازال شبح توطين اللاجئين الفلسطينيين يؤرق اللبنانيين حكومة وشعب لماله تداعيات خطيرة على التوازن الديني والطائفي في لبنان.

قال الرئيس اللبناني ميشال سليمان إن تولي لبنان رئاسة مجلس الأمن خلال سبتمبر/أيلول المقبل ورئاسة قطر للدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، سيشكلان دفعا لمسعى السلطة الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية. واعتبر أن الاعتراف بالدولة لن يكون كافيا لحل كل المشكلات وإعادة كل الحقوق، لكنه سيخلق دينامية جديدة في ظل أجواء دولية "باتت تعي أن لا سلام حقيقي دون إحقاق الحق في فلسطين". وأفادت المصادر اللبنانية بأن لبنان الرسمي اعد نفسه جيدا من اجل خوض معركة حصول الدولة الفلسطينية على اعتراف دولي في مجلس الأمن باعتبار أن لبنان يرأس المجلس لهذا الشهر.

## الموقف السوري من الذهاب إلى الأمم المتحدة

لقد رفضت سوريا اتفاق أوسلو الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993 وتلاه من اتفاقيات، بل وعملت سوريا على إفشال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وذلك من خلال دعم سوريا للمعارضة الفلسطينية ونشكل خاص دعمها واستضافتها لحركتي حماس والجهاد الإسلامي واللذان تعتبران بأن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنه. وتعتبر سوريا بان أي اعتراف بفلسطين على حدود عام 1967 يشكل اعتراف غير مباشر بإسرائيل على 78% من أرض فلسطين التاريخية.

وعلى الرغم من الاعتراف السوري بدولة فلسطينية على حدود عام 1967، إلا أن هذا الاعتراف جاء نتيجة الضغوط الدولية التي تتعرض لها سوريا منذ بداية الاحتجاجات ضد النظام السوري المطالبة بالإصلاح السياسي وتطورت إلى حد المطالبة برحيل النظام بعد مقتل آلاف السوريين المدنيين. ولذلك يبدو أن الاعتراف السوري بالدولة الفلسطينية يهدف لتخفيف الضغوط الدولية وخاصة الأمريكية والأوروبية.

وفيما يتعلق بالموقف العربي بشكل عام من الاعتراف الدولي بفلسطين، كشف الرئيس عباس في مقابلة مع وكالة معا الإخبارية في طريق عودته إلى فلسطين بان "الأجواء العربية كانت ملبدة ولم افهم أسباب هذا "التأبد" وفي النهاية وضعتنا هذه الأجواء في موقف وكأن هناك من يحاول أن يثبينا عن طلب العضوية، وأنا ورغم إرهابي الشديد ليلة الخطاب شعرت انه لا بد أن نعلن موقفنا بوضوح لأشقائنا العرب، والاهم أن كل هذا لم يؤثر على معنوياتنا للوصول إلى الهدف الذي نريد<sup>6</sup>.

أما فيما يتعلق بالموقف الإيراني من الدولة الفلسطينية، فإيران تعتبر إسرائيل كيان غير شرعي ويجب مسحها عن الخارطة السياسية للمنطقة وبالتالي يجب تحرير كل فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية على كل فلسطين وليس على حدود 1967 فقط. ولكن في المقابل فإن تركيا من أشد المؤيدين للاعتراف الدولي الكامل بفلسطين حيث عبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في خطابه أمام الجامعة العربية منتصف أيلول (سبتمبر) 2011 بأن الاعتراف بفلسطين ليس اختياريًا وإنما إلزاميًا وتحاول تركيا استخدام نفوذها لدى العديد من الدول الإسلامية لدعم الاعتراف الدولي بفلسطين لأن ذلك يعزز الأمن والاستقرار لكل الدول في منطقة الشرق الأوسط.

<sup>6</sup> <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=423235>

## الموقف الإسرائيلي من إعلان الدولة الفلسطينية

أ. توفيق أبو شومر

### المقدمة

واظبتُ الحركة الصهيونية منذ بداية إنشائها على إلغاء (فلسطين) ككيان أو دولة من خارطة العالم، على الرغم من أن اسم فلسطين، هو اسم تاريخي قديم، وظلتُ الحركة الصهيونية تحاول جعله اسماً جغرافياً يُشير إلى موقع توراتي محدد يقع فقط حول مدينة القدس، ثم واظبت على استبداله بإسرائيل في كل المجالات، وقد تمكنتُ من إسدال الستار على اسم فلسطين عقوداً من الزمن، بالضغط على دول العالم تارة، ومحو اسم فلسطين من أطالس العالم وخرائطه، غير أن هذه المحاولات لم تُجدِ نفعاً ويعود السبب في ذلك إلى صمود الشعب الفلسطيني ونضاله لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، فاستخدم مؤسسو الصهيونية اسم (فلسطين) في وثائقهم التاريخية كموقع توراتي يشير فقط إلى أرض الميعاد، ولا يشير إلى دولة معينة، أو مجموعة إثنية، وقاموا بعمل الدعاية لتفريغ المكان من ساكنيه، فقد كانوا يشيرون للمكان كصحراء قاحلة، هجرها اليهود من آلاف السنين، وهي ما تزال كما هي تنتظرهم ليعودوا، ويعمروا الأرض اليباب، فاستخدموا اسم فلسطين قبل تأسيس إسرائيل في وثائقهم التاريخية، ليشيروا فقط

إلى الموقع الجغرافي المُسترجع من قبل أصحابه الأصليين (اليهود) ليصبح الاسم الجديد للدولة، اسماً توراتياً وهو:

( أرض صهيون) أو أرض الميعاد.

وكانت شعاراتهم ومقولاتهم التقليدية تهدف بالدرجة الأولى لإزالة فلسطين عن خارطة العالم، فشعاراتهم التقليدية تشير إلى ذلك:

" أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض "

" يقطن أرض الميعاد، أرض اللبن والعسل، مجموعات من العرب وهم بدو رحّل طارئون "

"ظلتْ أورشليم يتيمة، تنتظر أبناءها"

كما أن مؤسسي دولة إسرائيل الأوائل واطبوا على استبعاد لفظ فلسطين، وتسمية الفلسطينيين باسمين لهما مدلولاتهما، الأول:

العرب ليشير إلى أن فلسطين كانت محتلة من العرب، وما الفلسطينيين ، أصحابها الأصليون سوى عربٍ محتلين، وأشاعت اسم (عرب إسرائيل) لتصف به الفلسطينيين الصامدين في أرضهم منذ عام 1948 .

واستعمل رئيس وزراء إسرائيل بن غريون وغولدا مائير اسم العرب:

" فلسطين كانت لنا، أما (العرب) فهم طارئون محتلون لأرضنا"

كتاب (غولدا مائير لإلينور بوركت)

وتمكن الصهيونيون كذلك من توظيف ما تعرضوا له من كوارث في بلدان العالم، في العمل على إنجاز مشروعهم الإحلالي في فلسطين، إحلال اليهود المشردين في كل أنحاء العالم، محل الفلسطينيين أصحاب الأرض والوطن، فاستفادوا من الانتداب البريطاني لفلسطين، وجعلوه جسراً لتهجير أعداد كبيرة من اليهود، إلى فلسطين، وظلوا ضمن خططهم يواظبون على محو اسم فلسطين

كدولة، وتمكنوا في النهاية من إقامة دولة إسرائيل، التي كانت غايتها الرئيسة هي منع تأسيس كيان ووطن ودولة فلسطينية.

## قرار التقسيم والدولة العربية

استخدمت إسرائيل بكفاءة رفض العرب والفلسطينيين قرار التقسيم (181) في 1947/11/29 ذريعة لطمس معالم الدولة الفلسطينية المؤكدة في القرار الأممي.

وفي المقابل لم يستطع العرب والفلسطينيون أن يستخدموا قرار التقسيم كأساس لاعتراف العالم كله بالدولة الفلسطينية، فالجذور التاريخية الحقيقية للاعتراف بدولة فلسطين تعود لقرار 181 السابق، فالقرار يشير إلى حق الدولتين في طلب الاعتراف بهما كما جاء في نص القرار:

" يحق للدولتين (العربية واليهودية) طلب العضوية في الأمم المتحدة طبقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة"

## دولة فلسطين من وجهة نظر يهودية

### أولاً: التيار الديني

اختلفت وجهات نظر كثير من اليهود في العالم حول الدولة الفلسطينية، وتعددت وجهات نظرهم بالنظر إلى أفكارهم وثقافتهم وتعصبهم الديني، فقد اعتبر المتزمتون (الحارديم) فلسطين كلها وما جاورها ملكاً خالصاً لهم، وما الأقوام التي تعيش فيها سوى (أغيار) يخدمون اليهود، كما أنهم استفادوا من ورود هذه الآية في التوراة، لا لإثبات حقهم الديني في فلسطين، بل لترسيخ فلسطين كموقع جغرافي فقط:

" اجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين، ومن البرية إلى النهر "

(سفر الخروج 23)

وكانت هذه العقيدة في بداية تأسيس إسرائيل غير واضحة، ويعود السبب في ذلك إلى أن التيار الديني كان في بداية تأسيس الدولة، تيار ضعيفا سياسيا، لأنه كان يرى في إسرائيل دولة علمانية، لا تقود إلى عودة الماشيخ، وهي الغاية الرئيسية من عقيدة الحارديم المتطرفين.

ومن هنا فقد أحجمت معظم التيارات الحريدية المتمتعة عن المشاركة في السياسة، فقاطعت تيارات دينية كل نداءات السياسيين بالعودة إلى إسرائيل، ورفضت أحزاب دينية أخرى الانضمام إلى جيش الدفاع، واعتبرت طوائف حريدية أخرى دولة إسرائيل كيانا سياسيا عقبة في طريق الخلاص النهائي!

لذا فإن الأحزاب اليسارية الأولى تولّت قيادة العربة الصهيونية، مما أسهم في إخفاء عقائد الحارديم ونظرتهم لفلسطين ككيان ودولة.

وأصدرت بعض التيارات اليهودية المتطرفة، وعلى رأسها الحركة الدينية الصوفية الحسيدية، فتاوى بتحريم العودة إلى (أورشليم) لأنها مُدَنّسة بالأغيار (العرب) وباليساريين الصهيوينيين، فهم سيعيقون الخلاص النهائي، فاستقرت طوائف يهودية حريدية عديدة في أوروبا وأمريكا، وهذه الطوائف أيضا ظلّت تحرّم التفاوض مع الفلسطينيين حول أرض الميعاد.

أما حاخامو التيار المزراحي (الديني الصهيوني) وعلى رأسهم الحاخام إبراهيم كوك مؤسس معهد هاراب الديني، فقد ظل يُنكر وجود العرق الفلسطيني كله، ويستخدم كلمة (عرب أو البدو الرُّحل) لساكلي فلسطين.

وتجد الإشارة هنا إلى تيارين دينيين يهوديين حريديين، هما حركة ناطوري كارتا، وحركة السامريين وهما تياران أصوليان يهوديان.

فقد قدّمت حركة السامريين وناطوري كارتا عام 1948 طلبا للأمم المتحدة تدعوها إلى رفض إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين، إلا أن الحركتين، وهما تعتبران حركتين أصوليتين يهوديتين عند الباحثين والدارسين فقط، ولا يُعترف بهما في الأوساط الدينية اليهودية حتى الآن، ظلّتا تبيحان لأعضائهما

العيش في ظلّ أية دولة أخرى حتى وإن كانت دولة فلسطينية استعداد لعودة الماشيخ، فذلك خيرٌ من وجود دولة يهودية مُدَنّسة، تُعيقُ الخلاص النهائي.

غير أن غاية الحركتين في النهاية هي عودة الماشيخ، حيث يحكم اليهودُ الأرض، ويعيشون في سعادة أبدية في عصر اليوبيل، بعد أن يهزموا كل الأمم، ويصبحوا عبيدا لهم.

## ثانياً : التيار اليساري

علينا أن نستدرك في البداية أن تعريف اليساريين في إسرائيل ليس تعريفاً محدداً، فهو تارة يُطلق على منتسبي أحزاب اليسار ويُطلق أيضاً على العاملين في جمعيات حقوق الإنسان ومؤسسي حركات السلام، وطوراً يُطلق على العلمانيين الإسرائيليين من أساتذة الجامعات والمتقنين والأدباء، وقد يُطلق أيضاً على تيار المؤرخين الجدد الذين ظهروا في بداية الألفية الثالثة، وقد تشمل التسمية فئة أخرى من الكتاب والأدباء الإسرائيليين أيضاً.

وقد يُطلق مصطلح اليسار كذلك على كل هذه الفئات مجتمعة، على الرغم من أن منطلقات اليسار الفكرية ليست متشابهة أبداً، ولا تجمعهم أفكارٌ محددة. وسأحاول أن أشير إلى بعض آراء تلك الفئات، محاولاً تحديد آرائهم بشأن رؤيتهم الفكرية والسياسية لإحداث دولة فلسطين.

## رواد اليسار

وسأبدأ بآراء الرواد الأوائل من المفكرين اليساريين ، ويقف على رأس هؤلاء رئيس الجامعة العبرية (يهودا ليف ماغنس) المولود 1877- 1948 وكان مجلس أمناء الجامعة العبرية مكوناً من ( حايم وايزمان - ألبرت أنشتاين -مارتن بوبر - وبيالك - وأحاد هاعام - جيمس روتشلد - نحمان سوكولوف)

وعلى الرغم من أن ماغنس توفي في بداية تأسيس دولة إسرائيل إلا أنه هو أول من قال: "انقذوا اليهود من أنفسهم"

وهو أول من ذهب لىفاوض الرئيس ترومان قبل الإعلان عن إنشاء الدولة ليمنعه من تأسيس دولة إسرائيل، وطالبه بفرض العقوبات عليها إن أعلنت إنشاء الدولة بشكل منفرد ، وكان يمثل حركة ( إيهود) وبريت شالوم أنصار السلام ، واقترح إنشاء دولة مزدوجة القومية (يهودية عربية) بمجلس مكون من الشعبين.

وكان ينطلق من منطلق فكري وثقافي خالص مناصر للسلام بين الشعبين، وعلى الرغم من أن ماغنس كان حاخاما من طائفة الإصلاحيين إلا أن دوافعه لمنع تأسيس دولة يهودية فقط في فلسطين ينطلق من مبدأ، الخوف والخشية على اليهود، فقد تتبأ قائلاً:

" حتى ولو كسبنا الحرب الأولى، فإننا سنضطر لخوض حروبٍ أخرى غيرها"

وطالب الأمم المتحدة بتجميد قرار التقسيم 181 ، على أن تخضع الدولتان العربية واليهودية لفترة وصاية تحت حكومة مؤقتة، حتى تتضح الظروف للتفاهم بين الشعبين.

وفد اتهم ماغنس بالعمالة للبريطانيين ، وشطب اسمه من سجلات الجامعة العبرية "جورسلم بوست 2008/5/5 "

ورفض ألبرت أنشتاين أيضا 1879-1955 فكرة تأسيس دولة يهودية، لأنها ستتعرض للخطر، وطالب بالمحافظة على صيغة التعايش بين اليهود وغيرهم من الشعوب الأخرى، وأيد أفكار يهودا ماغنس أمام الإدارة الأمريكية 1946 وعارض فكرة إنشاء دولة يهودية، ورفض أن يقبل منصب رئيس الدولة عام 1952

أما المؤرخ والكاتب الإسرائيلي شاحاك 1933-2001 فكان يعتبر إسرائيل فكرة شريرة، وهو يؤمن بدولة مختلطة (عربية يهودية) وفق النظام الفيدرالي.

إن موقف الشخصيات اليسارية الثلاثة، يمثل عند الإسرائيليين (يسار اليسار) وهم لم يبلوروا صيغة الدولتين بمفهومنا الحالي، فهم يؤمنون بوجود دولتين ، عربية(فلسطينية) وأخرى يهودية.

## هرتسل الدولة الفلسطينية

هناك شخصية يسارية تمكنت من بلورة صيغة الدولة الفلسطينية، بمفهومها السياسي، وهو الكاتب والمؤرخ جيروم سيغال، أستاذ الفلسفة في جامعة ميرلاند وهو مؤسس حركة أنصار السلام التي أسست عام 1989 في أمريكا، وهو عضو أيضا في حركة السلام الآن وكانت مبادئها تتلخص في :

- حل الدولتين، دولة يهودية وفلسطينية.
- تقسيم القدس بين الدولتين
- إيقاف الاستيطان.

التقى جيروم سيغال بقيادة منظمة التحرير في ربيع 1987 في تونس، ولعب دورا في الحوار بين منظمة التحرير وأمريكا، وأصدر كتابا عام 1989 بعنوان (استحداث دولة فلسطين) وحضر إعلان دولة فلسطين عام 1988 وقد لقبه الإسرائيليون بهرتسل الدولة الفلسطينية.

وهو يؤمن بالأفكار التالية في المقال:

"إجراء مفاوضات حول الحدود والأمن مع الرئيس محمود عباس لتقرير مصير غزة والضفة، على أن يُؤجل بحث قضيتي القدس واللاجئين، على أن يُتفق على حدود الدولتين، ويكون ذلك بعد إجراء استفتاء فلسطيني في الضفة وغزة بإشراف دولي، وإذا وافق الفلسطينيون، تعترف إسرائيل بحدود دولة فلسطين، مع تبادل أراضٍ، وتتسحب إسرائيل من الضفة الغربية، ويشمل الانسحاب أريحا ونهر الأردن، مع تفكيك المستوطنات التي تقع ضمن الأراضي الفلسطينية، مع إنهاء ملف الأسرى، ومنع التحريض، وتقام الدولة الفلسطينية وفق أسس إعلانها عام 1988 ، وتُحل السلطة الفلسطينية، وتُزَع أسلحة كل الفصائل، وتتولى أمريكا التحكيم في الأمور المختلف عليها، ومطالبة حماس بأن تتحول إلى حزب

سياسي، وتحل الجناح العسكري، وتجري المفاوضات على بند اللاجئين والقدس وفق صيغة دولة لدولة، يلي ذلك التطبيع بين إسرائيل والدول العربية"

"صحيفة هارتس 2007/7/13"

## مخاطر قيام دولة فلسطينية على إسرائيل

نشرت دورية (نتيف) وهي مجلة فكرية سياسية يمولها اليمين الصهيوني مقالا للكاتب والمفكر السياسي [نطاع دور شاف] يوليو 2002م بعنوان قيام دولة فلسطينية يعني نهاية إسرائيل يقول :

" إن قيام دولة فلسطينية ، لا يضع قيمنا اليهودية موضع شك فقط ، بل يقلبها رأسا على عقب

كثيرون يحذرون من المخاطر الاستراتيجية والديموغرافية والاقتصادية للدولة الفلسطينية .

إن الأخطار والأضرار النفسية والعقلية والشعورية التي ستلحق باليهود أخطر ، فاليهود سيشعرون بالحصار المشبع بالخوف ، فلن نبقي دولة محاطة بالأعداء ، بل سنكون دولة تسلل إليها العدو .

كما أن العرب داخل إسرائيل سيشعرون بالدعم النفسي من خارج إسرائيل، فسوف يعتبرون أنفسهم جزءا من الدولة الفلسطينية ، أكثر مما هم جزء من إسرائيل .

وأشار الكاتب إسرائيل زئيف إلى بعض المخاطر من جراء طلب الفلسطينيين الاعتراف بهم كدولة، إلى أن فتح السفارات الفلسطينية في دول العالم سيؤدي المكانة السياسية والدولية لهم، مما سيضعف مكانة إسرائيل ويسحب منها أدوات سيطرة كثيرة، فيمكن للفلسطينيين استخدام القضاء الدولي والمطالبة بعقوبات على إسرائيل ورفع دعاوى قضائية ضد قادة جيش الدفاع والضباط والجنود، وهو يقترح أن يُضغَط على الفلسطينيين للموافقة على تأجيل التوجه للأمم المتحدة نظير المشاركة في حل سياسي يقنعهم" ( معاريف 2011/8/8 )

وأشار البرفسور (غل تروي) إلى أن توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة يشبه ما حدث في مؤتمر دربان منذ عشر سنوات، هذا المؤتمر الذي تحول في جنوب إفريقية من مؤتمر ضد العنصريات إلى مؤتمر ضد الصهيونية!

وكذلك ما حدث حين فرح الفلسطينيون في السبعينيات بصدور قرار الأمم المتحدة بعد انحيازها لهم، وكان القرار هو اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية!

فاشند التطرف وهزم المعتدلون، وخضعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لسيطرة الدول النامية في العالم الثالث، إلى أن تمكنت إسرائيل من إلغاء القرار . 1991

(جورسلم بوست 2011/8/10)

## الدولة الفلسطينية من وجهة النظر المطبخ السياسي

ظلت فكرة تأسيس الدولة الفلسطينية ملتبسة غامضة عند أكثر السياسيين الإسرائيليين، فأكثرهم يطرح الدولة الفلسطينية من منطلق إيمانه بأنها ستكون هي الحل الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو لأنها ستُعزِّز فكرة الدولة اليهودية النقية، وهذا يعني أن الدولة الفلسطينية المقترحة، لن تكون إلا مهجرا جديدا للفلسطينيين الصامدين في أرضهم منذ عام 1948 عبر خطة مفاوضات إسرائيلية فلسطينية لتبادل الأرض والسكان. وتُطرح فكرة الدولة الفلسطينية وفق الرؤى التالية:

- منطقة حكم ذاتي فلسطيني، غزة والضفة، مع ممر آمن خاضع للسيطرة الإسرائيلية، لا تتمتع بخصائص الدول المستقلة إلا في التسمية، مع بقائها مرتبطة اقتصاديا بدولة إسرائيل.
- كيانان، أحدهما مرتبط بالأردن، والثاني مرتبط بمصر، مع بقاء الكيانين جسرا لعبور التطبيع الإسرائيلي نحو الدول العربية.

- بقاء السلطة الفلسطينية كإطار تنسيقي فلسطيني إسرائيلي، وفق سياسة العسا والجزرة باستخدام المشروعات والاستثمارات الاقتصادية، مع المحافظة على دوام الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، بين غزة ورام الله.
- دولة مستقلة بجناحين منفصلين، لا يتمكنان من إقامة التواصل بينهما، إلا بشروط إسرائيلية، منها أن تكون مجردة من السلاح تحت الوصاية الدولية، وأن يعترف الفلسطينيون بأن إسرائيل هي (دولة اليهود) أي أن الدولة الفلسطينية المقترحة، ستتخلى وفق هذا المطلب عن حقوق اللاجئين، وأن يكون حل اللاجئين خارج حدود إسرائيل، بالإضافة إلى خطط إسرائيل لإقصاء الفلسطينيين الصامدين في أرضهم منذ عام 1948 عن ممتلكاتهم وأرضهم إذا وافق الفلسطينيون على الاعتراف بأن إسرائيل هي دولة اليهود.

تعتبر صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة الأخيرة هي آخر التنازلات التي يطرحها المطبخ السياسي للحكومة الإسرائيلية، وهي صيغة (خطاب ننتياهو في جامعة بار إيلان) 2009/6/14 حيث قدّم ننتياهو هذه الصيغة رداً على خطاب أوباما في جامعة القاهرة يوم 2009/6/4 .

وظلت حدود الدولة الفلسطينية المقترحة ملتبسة غامضة، مع أن ننتياهو قد أشار في خطابه المركزي السابق إلى أن :

" المفاوضات مع الفلسطينيين على حدود الدولة النهائية قد تشمل تبادل أراض، على أن تُرجأ المفاوضات على تبادل الأراضي للمفاوضات النهائية، أي بعد أن يقوم الفلسطينيون بتحقيق المطالب الإسرائيلية جميعها"

ولم يُشر ننتياهو في خطابه إلى حدود الدولة الفلسطينية وفق قرار 242 الذي يقضي بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود عام 1967 .

لأن القانونيين الإسرائيليين وعلى رأسهم الخبير القانوني الدولي في الجامعة العبرية (يهودا بلوم) قد اعتبر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة، احتلالاً (قانونياً) مشروعاً، لأنه جرى في حالة دفاع إسرائيل عن نفسها، ولم يأبه

بقرار 242 السابق، واعتبر القرار الأممي، قرار فض نزاع فقط، لأنه لا يشير إلى الانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة، بل ينص على الانسحاب فقط من (أراضٍ) محتلة، فحدود إسرائيل من وجهة نظر يهودا بلوم حدود ضيقة يصعب الدفاع عنها، لذا فهي محتاجة إلى توسيع حدودها، بغض النظر عن الحقوق الفلسطينية المشروعة !

وقد جرى تبني وجهة نظر د. بلوم من قبل السياسيين في إسرائيل!

## سيناريو الإعلان عن الدولة الفلسطينية من وجهة نظر إسرائيلية

أشار الكاتب ألون بنكاس إلى سيناريوهات الدولة الفلسطينية:

- أن تستخدم أمريكا حق الفيتو.
- لا يمكن قبول دولة بالتصويت في الجمعية العمومية بدون مجلس الأمن.
- إن صيغة قرار دول الاتحاد من أجل السلام، الذي يتجاوز مجلس الأمن كما حدث في حرب كوريا 1950 قد يصبح نافذا قانونيا، غير أنه عديم الأهمية، وغير قابل للتطبيق.
- لا يمكن أن ينشغل الرئيس أوباما بالفلسطينيين على حساب الانتخابات الرئاسية الأمريكية والأزمة الاقتصادية.
- (معاريف 2011/7/31)
- أشار الكاتب إلكس فايشمان إلى أفكار مطروحة للانقضاض على خطوة سبتمبر وإجهاضها ومن هذه الأفكار:
- تحرير بضع مئات من السجناء الفلسطينيين.
- دعم موازنة السلطة الفلسطينية.
- أن تفاوض إسرائيل حركة حماس لهدف إقرار هدنة طويلة الأجل بضمانة أمريكية، مع العلم بأن حماس ستعتبر ذلك تشويها لصورتها، وستضر بمصالح إيران في المنطقة.

- اعتبار حدود عام 1967 أساسا للمفاوضات.
  - إعادة احتلال قطاع غزة، أو ضربة عسكرية محدودة لتدمير قدرات حماس، مع استهداف قادتتها.
  - صيغة ثلاث دول لشعبين.
  - تولي الأمم المتحدة وحلف الناتو مسؤولية إدارة في غزة.
  - إغراق غزة بالمعونات المالية.
- (يديعوت 2011/7/15)

## استحقاق أيلول

بعد أن وصلت جهود السلام عبر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، بعد أن رفضت إسرائيل منع البناء في المستوطنات في الضفة الغربية، وقامت بخطوة تكتيكية بعد ضغط دولي وأمريكي عام 2010 وأعلنت عن تجميد البناء في المستوطنات تسعة شهور، مع بقاء التوسع الاستيطاني جاريا، اضطر الفلسطينيون للبحث عن خيارات جديدة بتشجيع دول عديدة، فجرى الاتفاق على التوجه للأمم المتحدة لإعلان فلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة في شهر سبتمبر 2011.

وأحدثت هذه الخطوة اضطرابا في الساحة السياسية الإسرائيلية، وذلك للأسباب التالية:

- لم تتوقع إسرائيل هذه الخطوة الفلسطينية، ولم تدخلها في حساباتها السياسية.
- أعلن الفلسطينيون عن خطوتهم وسط أزمة سياسية إسرائيلية داخلية وخارجية، ففي الخارج تعاني إسرائيل من المقاطعة لبضائع المستوطنات، ومقاطعة كثير من الجامعات في العالم للجامعات الإسرائيلية، ورفض كثير من المثقفين والفنانين العالميين من اليهود والأجانب التعاون مع

إسرائيل باعتبارها سلطة احتلال، بالإضافة إلى الأزمة مع تركيا عقب أحداث سفينة الحرية، بالإضافة إلى آثار تقرير غولدستون عقب عملية الرصاص المصبوب على غزة ديسمبر 2008!

- أما في الساحة الداخلية، فإن حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، منحت المتزمتين الحارديم سلطات واسعة، مما أدى لامتعاض اليسار التقليدي من توسع نفوذ اليمين الذي أصبح يُطارَد اليساريين في كل المجالات ويُطالب بإخضاع مؤسساتهم للرقابة لمعرفة مصادر تمويلهم، ويفرض القوانين العنصرية على الفئات الأخرى في المجتمع الإسرائيلي.

- خوف إسرائيل من الآثار الجانبية الناجمة عن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ولعل أبرز المخاوف، يتمثل في أن تصبح إسرائيل دولة ( غزو) أي أنها تحتل دولة مستقلة، وهذا سيجبرها على إعادة حسابات المناطق المحتلة، فيصبح تقسيم مناطق الضفة A-B-C تقسيماً غير قانوني، وتطالب الدولة الفلسطينية من الإسرائيليين الانسحاب من هذه المناطق، وإزالة كل المستوطنات التي تدخل في حدود الدولة، مع إزالة جدار الفصل العنصري!

ولهذا فقد شرعت إسرائيل في استثمار كل طاقاتها السياسية والقانونية لمواجهة الخطوة الفلسطينية في شهر سبتمبر، وشرعت في الإعداد لمواجهة الخطوة، في مسارين متلازمين، وهما المسار الأمني والسياسي.

ففي المجال الأمني، الذي يقوده وزير الدفاع إيهود باراك، وبني غانتس رئيس هيئة الأركان ووزير الأمن الداخلي يتسحاق أهارونوفتش ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية، استمر الاستعداد لمواجهة انتفاضة فلسطينية وعربية كبيرة، داخل إسرائيل وخارجها، ونفذ الجيش والشرطة دورات تدريبية ومناورات عسكرية استعداداً لمواجهة أية أحداث محتملة بعد إعلان دولة فلسطين.

تقدّم وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان بني غانتس، ورئيس الشين بيت يورام كوهين مجموعة إجراءات للسلطة الفلسطينية لتهيئها عن التقدم

بطلب إعلان الدولة وحذر باراك من أن انهيار السلطة، مما يدفع عباس لحل السلطة، وهذا سيورط إسرائيل في حياة الفلسطينيين من جديد، وهذا لا تريده إسرائيل، ومن هذه الإجراءات:

- إزالة كثير من الحواجز ونقاط التفتيش.
  - إطلاق سراح سجناء من فتح .
  - زيادة عدد العمال المسموح لهم بدخول إسرائيل.
  - السماح للإسرائيليين بدخول منطقة إي الخاضعة للسلطة.
- وعارض وزير المالية يوفال شتاينس هذه الإجراءات وطالب بفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية منها:

- وقف تسليم السلطة نقود الضرائب الفلسطينية
- ضم مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل"

( جورسلم بوست 2011/8/17 تقرير يعقوب كاتس)

ومن التوقعات الإسرائيلية لما بعد الإعلان عن الدولة الفلسطينية، أن ذلك سيؤدي إلى تأجيل المفاوضات على التسوية الدائمة سنوات طويلة .

وأشار سفير إسرائيل في واشنطن مايكل أورن إلى أن حدث إعلان الدولة الفلسطينية سوف يوقف كل الاتفاقات مع الفلسطينيين، ويوقف اتفاقات أمريكا معهم أيضا

(هارتس 2011/9/3)

وقد أعرب وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهانوفتش في مقابلة مع صحيفة هارتس أن الشرطة ومصلحة السجون تجري استعداداتٍ حثيثةً لمواجهة يوم ما بعد الإعلان عن الدولة الفلسطينية قال:

" نحن جاهزون لأي سيناريو، فنحن نعمل منذ شهر، فالشرطة تتلقى التدريبات اللازمة، كما أن مصلحة السجون وجهاز الشين بيت تستعد لمواجهة

اليوم التالي ما بعد إعلان الدولة، مع التأكيد بأن جميع الأجهزة تتعاون مع بعضها!" (هارتس 2011/8/16)

أما في المجال السياسي فقد تراوحت الردود الإسرائيلية، بين ردود متطرفة، ومعتدلة التطرف، ويقود التطرف وزير الخارجية أفينغور لييرمان ، وهو مهندس سياسة إسرائيل في حكومة نتنياهو، والذي يعتبره كثيرٌ من المفكرين والساسة في إسرائيل بأنه هو رئيسُ الوزراء الفعلي لدولة إسرائيل، وربما هو المرشح القادم لرئاسة وزراء دولة إسرائيل !

## آراء المتطرفين

أشار وزير الخارجية لييرمان إلى أن الرئيس محمود عباس يبيّت النية للتوجه للأمم المتحدة بطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية لهدف التخلي عن المفاوضات مع إسرائيل وطالب لييرمان وعوزي لينداو بضم مستوطنات الضفة الغربية لإسرائيل، ويجري لييرمان اتصالاته مع القسم القانوني والعسكري لغرض إلغاء اتفاقية أوسلو كلها!

(صحيفة معاريف 2011/7/2)

وواصل لييرمان تحذيره من الخطوة الفلسطينية أمام المراسلين في الكنيست قائلاً:

" تخطط السلطة الفلسطينية لموجة من سفك الدماء في سبتمبر، عبر إيعازها للفلسطينيين بالهجوم على حاجز قلنديا، ويمكن أن يدخل أكثر من ثلاثين أو أربعين ألفاً إلى إسرائيل، وعندئذ ما رد فعل الجيش؟ يديعوت 2011/8/8

واستغلَّ لييرمان تصريحات الرئيس عباس عقب لقائه يوم 2011/8/28 بكاترين أشتون والذي قال فيه:

" لن تعترف السلطة الفلسطينية بإسرائيل (دولة يهودية) ، ولن نهدف إلى عزل إسرائيل"

فعلق لييرمان قائلاً:

" إن تصريحات عباس تكشف نوايا الفلسطينيين من توجيههم للأمم المتحدة، فهم يهدفون لجعل دولة فلسطين بديلا عن الدولة اليهودية، وعلى دول العالم أن تقنع عباس بأن الطريق الوحيد لنيل الدولة يكون عبر المفاوضات المباشرة، ووقف محاولته تحطيم دولة إسرائيل" يديعوت 2011/8/28

واشترك نائب رئيس الوزراء موشيه يعلون في معركة مواجهة إعلان الدولة عندما أعلن عن سعادته بجهود رئيس الوزراء الهادفة لمنع إعلان الدولة وقيامه بتوجيه رسائل إلى أربعين رئيس دولة يُطالبهم بعدم التصويت مع الفلسطينيين، وأجرى معهم اتصالات هاتفية، وأرسل مبعوثين منهم دان ميردور ويوسي بيلد، وحتى محافظ البنك المركزي الإسرائيلي فقد ابتعثه نتنياهو إلى رئيس ساحل العاج للغرض نفسه.

وقال ميردور محرزا نتنياهو:

"عَلَّم الفلسطينيين درسا لن ينسوه أبدا، حتى ينسوا قصة إعلان الدولة"

(هارتس 2011/8/16)

كما بحثت لجنة مستشار رئيس الوزراء يعقوب عميدرور إمكانية وأثار إلغاء اتفاق أوسلو، إذا أصرت السلطة على تقديم طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية بصورة أحادية.

(يديعوت 2011/7/26)

أما نائب ليبرمان داني أيالون فقد حذر الفلسطينيين من مغبة التوجه للأمم المتحدة:

" لأن توجيههم سيُنهي العملية السلمية، وستكون إسرائيل في حل من كل

اتفاقياتها السابقة" (صوت إسرائيل 2011/7/18)

كما أن بعض الكتاب أقدموا على إثارة الرعب من الخطوة الفلسطينية بالتوجه لإعلان الدولة ومنهم الكاتب رؤفين باركو الذي قال:

" إن الإعلان لن يغير ما هو موجود بالفعل على الأرض، بل إنه سيُعفي إسرائيل من التزاماتها، الاقتصادية وعودة اللاجئين، وتقسيم القدس، والحدود والمعابر، وآلاف الإجراءات الأخرى، فالمسلمون والقاعدة ينتظرون الفرصة للسيطرة على الضفة كما سيطروا على غزة، مثلما يحدث الآن في ليبيا واليمن ومصر وسوريا لكي يُحرجوا أمريكا وينفذوا عمليات إرهابية خارج حدود إسرائيل، كما أن إحباط الفلسطينيين بعد ذهابهم للأمم المتحدة سوف يؤدي إلى عودتهم لطاولة المفاوضات المباشرة بلا شروط"

(إسرائيل اليوم 2011/8/5 )

أما رئيس الوزراء نتتياهو فقد استعان بالكاتب اليهودي البارز إيلي ويزل المقرب من الرئيس الأمريكي أوباما كي يتولى إقناع أوباما بالضغط على الفلسطينيين لمنعهم من التوجه للأمم المتحدة

كما أن نتتياهو أوعز لقيادة الجيش لوضع العراقيل في طريق تأسيس دولة فلسطينية، كما ظهرت في وثيقة سرية أعدها الجنرال تسفي كوهن رئيس الإدارة المدنية في يهودا والسامرة وتمثل هذه العراقيل فيما يأتي:

1. إباحة البناء في الأراضي المملوكة للدولة، ومصادرة أملاك الغائبين.
2. استيطان نهر الأردن وشمال البحر الميت، لغرض منع التواصل بين أجزاء الدولة الفلسطينية.
3. ربط مستوطنة أرئيل بالتجمعات الاستيطانية، (معالية أدوميم، غوش عتسيون) مما سيحل دول تواصل حدود الدولة الفلسطينية، وسيعيق مشروع تبادل الأراضي، وفق وثيقة باراك أوباما في 2011/5/19
4. الضغط على أوباما ليلتزم بوثيقة التعهدات التي قدمها جورج بوش الابن لشaron في إبريل 2004، والتي تتضمن وجوب أخذ الواقع على الأرض ضمن أية تسوية، بما في ذلك الكتل الاستيطانية الكبيرة.

5. فحص ملكيات الأراضي من السبعينيات إلى التسعينيات، وتطبيق قرار الحكومة القاضي بإنشاء مستوطنات على الأراضي الحكومية الصادر عام 1979.

6. تقوم سلطات الجيش بتدريب المستوطنين على مواجهة مسيرات فلسطينية محتملة نحو المستوطنات في سبتمبر، فقد أشار قائد المنطقة الوسطى آفي مزراحي إلى وجود خطة لتزويد المستوطنين بقنابل غاز وصوت، وقد دُرّب المستوطنون على وضع حزام أمني وخطوط حمراء حول المستوطنات يمكنهم إطلاق النار على الفلسطينيين إذا تجاوزوها

(هارتس 2011/7/23 وهارتس 2011/9/3)

كذلك فعل رئيس دولة إسرائيل شمعون بيرس، عندما التقى برئيس وزراء أسبانيا السابق خوسيه ماريَا أسنار الذي زار إسرائيل لدعمها سياسيا فقال:

" إن الدول التي تدعم توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة لطلب الاعتراف بهم كدولة مستقلة، يهدف إلى نزع الشرعية عن إسرائيل كدولة ديمقراطية، وأدعو كل الدول إلى تقديم النصيحة للفلسطينيين بعدم الطلب من الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطينية!"

(صوت إسرائيل 2011/7/15)

وانضم د. مردخاي كيدار الباحث في جامعة بار إيلان إلى المتطرفين حينما طالب الدول العربية بعدم دعم التوجه الفلسطيني، لأن هذا الدعم سيسبب كارثة للفلسطينيين حين توقف الولايات المتحدة دعمها المالي لهم (إسرائيل اليوم 2011/7/16)

ومن المتطرفين أيضا المبعوث الأمريكي السابق في الأمم المتحدة جون بولتن ، وكان مبعوثا خاصا للرئيس بوش ، وهو يزور إسرائيل قال:

" إن طلب الفلسطينيين الاعتراف بهم كدولة لا يعني شيئا، حتى لو حظي بالموافقة من الجمعية العمومية، بدون موافقة مجلس الأمن، فأمرىكا سوف تفرض حق الفيتو"

وأوصل الخبير في الشؤون الأمنية والقانون الدولي لويس بيرس حدث الإعلان عن الدولة لدرجة أن ذلك سوف يقوض جهود السلام في المنطقة، ويزيد من احتمال نشوء حرب بالأسلحة غير التقليدية، ففلسطين الدولة رقم 23 العربية ستقام على حساب إسرائيل، وتصبح إسرائيل جسما غريبا في المنطقة، كما أن إقامة الدولة سيعرض بالمصالح الأمريكية، ويجعل من الصعب عليها إبقاء إسرائيل على قيد الحياة ، مما يحتم على إسرائيل أن تعتمد على ذاتها عسكريا بما يتطلب استراتيجية نووية شاملة، مع إزالة الغموض الإسرائيلي النووي، وتحديث أنظمة الحرب التقليدية باستخدام الصواريخ المتطورة والحرب الإلكترونية ( هارتس 2011/9/7)

يُلخص الكاتب إياكيم هعتسني آراء المتطرفين فيقول:

" هناك متطرفون يمينيون يستعجلون أيلول سبتمبر لغرض دفن اتفاق أوسلو نهائيا، وهم يرغبون في إعادة الإدارة المدنية في الضفة الغربية وضم منطقة سي لإسرائيل نهائيا، مع ضم المستوطنات اليهودية في غور الأردن والبحر الميت وصحراء يهودا لإسرائيل وشق الطرق الموصلة إليها ، كي يصبح العربُ على شاكلة سكان القدس الشرقية"

ويتساءل الكاتب: ماذا لو وقعت دولة فلسطين اتفاقا عسكريا مع إيران؟!؟

(يديعوت 2011/7/27 )

وأشار شاول موفاز رئيس لجنة الأمن في الكنيست إلى أحد المخاطر المحتملة وراء إعلان دولة فلسطين فقال:

" ماذا لو تقدمت فلسطين بطلب لمنظمة الطيران المدنية ، تحظر فيه على

الطائرات الإسرائيلية التحليق فوق أجواء الدولة؟" إسرائيل اليوم 2011/8/5

يستعد شاؤل موفاز نفسه لتقديم تقرير نقدي لاستعدادات إسرائيل لمواجهة الطلب الفلسطيني ، ومن المتوقع أن يصدر التقرير النقدي يوم الأحد 2011/8/28 على الرغم من عدم موافقة اللجنة على نشره للجمهور ويشير التقرير إلى النقاط التالية:

- ضعف الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية في مواجهة الطلب الفلسطيني، بالنظر لضعف أداء نتياهو في الساحة الدبلوماسية، ولعدم قيامه بمفاوضة الفلسطينيين منذ سنتين.
- بإمكان إسرائيل منع المبادرة الفلسطينية.

ويتهم المعارضون موفاز بأنه سيستخدم التقرير كسلاح سياسي لمهاجمة حكومة نتياهو، مما يسبب سقوطاً مروعا لصورة إسرائيل في الساحة الدولية، ودعوا موفاز لإزالة المعلومات الضارة من التقرير قبل نشره.

(يديعوت 2011/8/26)

وتضع معظم الصحف الإسرائيلية سيناريو واحد لمنع الفلسطينيين من التوجه للأمم المتحدة ، يتلخص في تنشيط المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين!

كما أن معظم الصحف تجمع على أن الخطوة الفلسطينية خطوة رمزية، حتى وإن حظيت بأغلبية في الجمعية العمومية.

كذا فإن وسائل الإعلام والسياسيين متأكدون من أن أمريكا ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد المشروع.

وتشير تحليلات السياسيين إلى أن الخطوة الفلسطينية لا تحظى بإجماع كل الدول العربية والإسلامية ، فهناك بعض الدول العربية والإسلامية تخشى من الخطوة الفلسطينية، وتعتبرها حافزا لتمرد الأقليات فيها، كما حدث لتركيا حين أعلن أكراد ديار بكر في يوم 2011/7/15 الاستقلال عن تركيا، ومن المؤيدين

لهذا الاستقلال خمسة وثلاثون نائبا برلمانيا كرديا في البرلمان التركي، وهم من حزب السلام والمساواة.

وكذلك الحال في سوريا والعراق وإيران فإن تأييدها لدولة فلسطين سيكون إشارة للأكراد بالانفصال والتوجه للأمم المتحدة بطلب اعتراف مماثل، لذا فإن هذه الدول ظلت مترددة في تأييدها للمبادرة الفلسطينية، وأصبحت على الرغم من عداوتها الظاهرة لإسرائيل، أقرب إلى فهم اعتراض إسرائيل على استحقاق أيلول سبتمبر.

وهذا أيضا يفسر قرب إسرائيل من حكومة جنوب السودان للتشابه في المعاناة بين الشعبين.

( يديعوت 2011/8/4 )

## الآراء المعتدلة

تتمثل الآراء المعتدلة في إسرائيل في مجموع آراء الكتاب اليساريين، ممن اعتادوا أن ينتقدوا حكومة نتنياهو في قراراتها الداخلية والخارجية، وليس معنى الاعتدال عند اليساريين الإسرائيليين هو أنهم يتبنون آراء الفلسطينيين، ولكنهم يهدفون بالدرجة الأولى لإضعاف حكومة اليمين المتطرف في سياستها مواصلة الاحتلال، فالاحتلال من وجهة نظرهم يسيء على وجه دولة إسرائيل الديمقراطية، ويحرجهم في علاقتهم مع أحزاب اليسار في الخارج.

وهم ينتقدون في الغالب الرؤية السياسية الفلسطينية في مقالاتهم وأبحاثهم، لكي يكونوا متوازنين.

فصحيفة هارتس تشير إلى حالة ( الهستيريا ) التي انتابت إسرائيل عقب قرار السلطة التوجه للأمم المتحدة:

تُظهر إسرائيل أعراض الهستيريا، مع اقتراب شهر سبتمبر، وتستعد لإلغاء اتفاق أوسلو وكل متعلقات هذا الاتفاق، ومنها منع تحويل أموال الضرائب للفلسطينيين، فهذه الخطوة الحمقاء خطيرة لأنها تهدف لتدمير السلطة، وتضييق

أرزاق مئات آلاف الموظفين، وقال باراك في الاجتماع : إن هذه الخطوة تؤدي إلى فوضى في الضفة الغربية، وتعيد مسؤولية مليونين ونصف فلسطيني من سكان الضفة الغربية لإسرائيل من جديد، وتضعف فتح، وهي آخر السدود في وجه تولي حماس السلطة في الضفة، ولعل أخطر ما في الأمر ، هو إلقاء السياسيين الفلسطينيين المفاتيح في وجه إسرائيل.

يمكن الحل لمنع التدهور في المفاوضات على أساس حدود عام 1967 ، بما في ذلك مطالبة الفلسطينيين بحث تبادل أراض، مع تجميد مؤقت للبناء في المستوطنات" هارتس 2011/8/13

وهناك أيضا عدة رؤى سياسية معتدلة تنتقد أيضا سياسة إسرائيل في المفاوضات مع الفلسطينيين، فالكتاب الصحفي عكيفا إدار يقول:

" يجب على السياسيين الإسرائيليين أن يعودوا إحدى عشرة سنة إلى الوراء في يوليو 2000 عندما كان إيهود باراك رئيسا للوزراء، فقد ألقى فشل المفاوضات على عاتق ياسر عرفات، واقنع بل كلينتون بأن يمتنع عن لقاء ياسر عرفات ، وهذا ما يحدث اليوم، فإسرائيل تقول لأمريكا : " ليس لنا شركاء في السلام"

كما أن أرئيل شارون ورث قصة باراك، فركب الموجه وانفصل عن غزة، وكذلك فعل إيهود أولمرت بعده، وكلهم لم يفلحوا في تصحيح خطأ إيهود باراك، وهكذا ورث نتتياهو الميراث التقليدي، فقد صعب خطاب أوباما في جامعة القاهرة الأمر على نتتياهو، في قضية حل الدولتين وتجميد الاستيطان.

إن تحرك الفلسطينيين في الأمم المتحدة ومحاولتهم الاعتراف بالدولة في حدود 1967 ، ستكون فرصة لحكومة اليمين المتطرفة لاستعادة حالة [الوضع الراهن] مع اقتراب موعد الانتخابات، وهكذا يدعي نتتياهو بعدم وجود شريك فلسطيني، وسط ثورة العدالة الاجتماعية في إسرائيل لغرض شق الصف الوطني"

(هارتس 2011/8/16)

## توقعات المطبخ السياسي الإسرائيلي

أبرزت التقارير والأخبار حجم الضائقة الدبلوماسية لإسرائيل من خطوة التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتتمثل ضائقة إسرائيل في تقرير السفير الإسرائيلي المحنك في الأمم المتحدة رون برسور، الذي عقد أكثر من ستين اجتماعا في الأمم المتحدة مع مندوبي دول العالم لهدف منعهم من التصويت على الطلب الفلسطيني لإنشاء الدولة الفلسطينية، فقد أرسل لوزارة الخارجية رسالة تتضمن ما يلي:

- لا أمل لإسرائيل في الضغط على دول العالم لمنع الخطوة الفلسطينية .
- سيقدم الفلسطينيون طلبهم للجمعية العمومية بدلا من مجلس الأمن خشية الفيتو الأمريكي.
- هناك ما بين 130-140 دولة ستعترف بفلسطين.
- هناك انقسام في دول السوق الأوروبية (27) فهناك من سيدعم الدولة الفلسطينية ، وهناك من سيمتنع عن التصويت، وهناك قلة ستعارض، وفقا لنص مشروع الاعتراف، ومن المتوقع أن تعم الدول التالية المبادرة الفلسطينية: بلجيكا- قبرص- اليونان- إيرلنده- مالطا- النرويج- البرتغال- أسبانيا- السويد.
- ضرورة تكثيف إرسال المبعوثين الإسرائيليين لإفريقيا وآسيا، لهدف إثنائهم عن دعم قيام دولة فلسطين.
- على إسرائيل أن تتعامل مع نتائج التصويت كما تعاملت مع تقرير غولدستون؛ أي انه أمرٌ لا مفر منه، ولكن يمكن شجبه!

هارتس 2011/8/28 تحقيق باراك رافيد)

تمكنت إسرائيل من إقحام أمريكا في ورطتها، فقامت أمريكا بإرسال مبعوثين لمفاوضة الفلسطينيين لمنعهم من تقديم طلب الدولة، فقد التقى المبعوث الأمريكي ديفيد هيل، ودينس روس ومعهم قنصل أمريكا العام في القدس دانيال

روينشتاين، التقوا الرئيس عباس يوم 2011/9/7 لإثراء الفلسطينيين عن تقديم طلب العضوية، ومما رشح عن اللقاء أن المبعوثين الأمريكيين طلبوا من الرئيس عباس أن يتقدم بالطلب للجمعية العمومية، وأن يحجم عن تقديم الطلب لمجلس الأمن، لإعفاء أمريكا من استخدام حق النقض ( جورسلم بوست 2011/9/8)

## توصيات

- يجب اعتبار إعلان الدولة الفلسطينية مقدمة للمطالبة بالحقوق الفلسطينية التي أقرتها الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار 181 وقرار 194 ، وليس حدثا احتفاليا ينتهي بانتهاء مراسم الاحتفال.
- متابعة الجهود الرامية لإنهاء الانقسام الفلسطيني ، مما يعزّز صورة الفلسطينيين في العالم كشعب موحد.
- مواصلة الجهود لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، بتقليص اعتمادها على دول العالم، والعمل على إيجاد دخل ملائم لتسيير الدولة الجديدة.
- تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبارها راعية لشؤون الفلسطينيين في كل أنحاء العالم، مع إصلاح هياكلها، وإعادة تأهيلها لتكون قوة ضاغطة في المجال الدبلوماسي والسياسي.
- مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي بتكتيكات مختلفة، وعدم النظر إليه وفق الرؤية التقليدية ، وهي أن كل الرأي العام الإسرائيلي ليس سوى (وجهين لعملة واحدة) وأن هناك جهات يمكن الاستفادة منها لمواجهة تيار التطرف الإسرائيلي، وهذا يستتبع بالضرورة إيجاد الوسائل والطرق والآليات للتعامل مع إخوتنا الصامدين في أرضهم منذ عام 1948 كجزء من شعبنا الفلسطيني المناضل.
- إعادة النظر في الدبلوماسية الفلسطينية، في مختلف المجالات، وتغييرها من اجتهادات شخصية إلى استراتيجيات وطنية، والاستفادة من الطرق والوسائل التي تتبعها إسرائيل في المحافل الدولية.

## الموقف الدولي من استحقاق الدولة

### أ. وفاء البحر أبو غوش

تحتل فلسطين صفة مراقب في الأمم المتحدة منذ العام 1974. وحالت مواقف بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل وكذلك ضعف وعدم وحدة الموقف الاوروبي، دون تمتع فلسطين بعضوية كاملة في منظومة الأسرة الدولية. في آذار (مارس) الماضي، أعلنت القيادة الفلسطينية عزمها على التوجه إلى الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) ، بطلب الاعتراف بعضوية الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. وجاء التوجه بعد عشرين سنة من انسداد أفق المفاوضات الماراتونية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، والتي لم تسفر عن تحقيق اية مكاسب سياسية تذكر عوضا عن إخفاق اللجنة الرباعية (روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) في دفع عملية السلام في المنطقة .

ولا شك ان موقف القيادة الفلسطينية ، التي تحظى باجماع جماهيري ودعم من كافة القوى السياسية الفلسطينية ، ينبع من المسوغات الوطنية الآتية :

أولا :- أن مسار التفاوض في ظل إصرار إسرائيل على سياستها الاستيطانية وبناء الجدار العازل وفصل القدس عن محيطها العربي، هو أمر يمثل ضياعا للحقوق الفلسطينية، ما يقتضي ضرورة البحث عن أدوات ووسائل جديدة تعيد الاعتبار للقضية .

ثانيا : أن طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعد مخرجا من "مأزق المفاوضات " ، فضلا عما قد يحققه من إعادة لمكانة واعتبار للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي .

ثالثا : أن الاعتراف بالدولة قد يحقق للفلسطينيين مجموعة من المكاسب أهمها السيادة وحق هذه الدولة في مطالبة الأمم المتحدة وتحديد مجلس الأمن الدولي بواجب وضرورة التدخل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، كذلك بملاحقة ومساءلة دولة الاحتلال وقادتها عن ممارساتهم وانتهاكهم لأحكام القانون الدولي ، عبر استخدام جميع الآليات الدولية المتاحة، ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وتحديد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت السلم . كما سيكون للقيادة الشرعية الفلسطينية كامل الحق في مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات المتعلقة بالسيادة الدائمة على الموارد والثروات والقرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف والعودة وتقرير المصير .

وكما يتضمن الخطاب السياسي الفلسطيني مسوغين رئيسيين - وإن اعتبره الكاتب من باب الإيحاء- ، وفقا لما يراه بشير نافع ، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة فلوريدا الأمريكية في مقالة بعنوان " الدولة والهوية والوطن في النضال الفلسطيني " صدرت في مجلة فلسطين عام 1999 ، العدد السابع ، وهما :-

- بأن الدولة المستقلة ستوفر السيادة الفلسطينية الكاملة على أرض الضفة و القطاع ، وستفتح الباب لإقامة علاقات متكافئة بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، مما سيعطي الفلسطينيين فرصة تاريخية لحل معضلة شتاتهم الجغرافي .

- اما الثاني فيؤكد على أن الدولة المستقلة ستحسم نهائيا مسألة الهوية الوطنية وتؤكد وجود الشعب الفلسطيني في عالم ما تزال الدولة القومية تمثل فيه اطاراً للتعبير عن هويات الشعوب.

ولكن هناك الكثير من التساؤلات الكبيرة تفرض نفسها عن مدى أهمية هذا الإعلان ؟ و ما هي التحديات الناجمة عن الرفض الإسرائيلي المدعوم من الموقف الاميركي، وما هي طبيعة الاستحقاقات التي ستترتب عن هذا الاعلان؟ وما هو شكل و ملامح الدولة وحدودها، و ماذا عن قضية اللاجئين والقدس، والأهم من هذا وذاك ماذا عن مصير القرار الصادر عن مجلس الامن "181" ، فهل يعد هذا القرار لاغيا، وهو ما يعتبره بعض المحللين " بمثابة هدية لإسرائيل " لاعتبارات كثيرة سنأتي على ذكرها في إطار هذه الدراسة البحثية المخصصة لقرءاءة "الموقف الدولي من استحقاق الدولة" ، خاصة في ظل جدية السلطة الوطنية وتعارضها مع الموقفين الإسرائيلي والأميركي وميوعة الموقف الأوروبي.

وهذه الجدية يعبر عنها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د.نبيل شعث أثناء رده، في مقابلة متلفزة لاذاعة ال بي بي سي ، على أوفير جندلمان ، الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي ، الذي أطلق جملة من التهديدات ، بقوله " لم يعد يخيفنا شئ ، عشرون سنة من المفاوضات دون نتائج تذكر ، التهديدات الإسرائيلية بوقف أموال تحويلات الضرائب أوبعودة احتلال الأراضي الفلسطينية او إلغاء الاتفاقيات الموقعة ، كل هذا لم يعد يخيفنا ونحن ذاهبون للأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية " .

وفي تصريحات صحفية أخرى أكد شعث " إن الفلسطينيين لن يعودوا لطاولة المفاوضات قبل التأكيد على الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود عام

1967"، واصفا التحركات الفلسطينية الساعية لحشد تأييد دولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 بأنها "معركة حقيقية"، وأن الفلسطينيين سينتصرون فيها .

وأضاف أن الولايات المتحدة تحرص على وضع الفلسطينيين في خانة الضغط المستمر، لذا لن يتخلوا عن خيار الذهاب للأمم المتحدة، كي لا ترهن قضيتهم بأهواء (رئيس الحكومة الإسرائيلية) بنيامين نتنياهو، الذي يسعى جاهداً لسرقة أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، ويريد أن ينهي ملف القدس بتهويد المدينة .

وبدوره قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، انّ خطة إعلان الدولة ليست من باب "الخدعة"، أو "المناوره" ، أو كما كتب في مقالته في صحيفة «نيويورك تايمز»، هي ليست «المسرح السياسي». من وجهة نظره، سيؤدي إعلان الدولة والاعتراف الأممي بها، إلى تدويل الصراع قانونياً وسياسياً، وسيفتح الطريق لملاحقة إسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ومحكمة العدل الدولية. هذا الموقف الجاد والذي تكرر له حملات مكثفة إعلامية وسياسية وتعد لأجله الندوات واللقاءات الداخلية والخارجية تقابله مواقف مغايرة تحذر من التوجه للامم المتحدة حيث تطالعنا دراسة للأكاديمي القانوني محمد أبو هاشم (باحث فلسطيني بجامعة يورك البريطانية ) ، بتاريخ 2011/7/2 باللغة الانجليزية ، نشر ملخصها على الانترنت ، يكشف فيها وبشكل مفصل أن استحقاق أيلول ما هو الا " فخ سياسي خطير " ، تستدرج اليه السلطة الوطنية من أجل تصفية القضية الفلسطينية ، وأنّ هذه المبادرة تحمل في طياتها مخاطر عدّة، قد تكون نتائجها على الفلسطينيين أفدح من نتائج اتفاقية أوسلو، وقد ربط الباحث "فخ استحقاق أيلول" بخطة إسرائيلية قديمة بدأها شارون بخطوة فك الارتباط مع غزة، وتنبأ الباحث بأن إسرائيل ستقوم بخطوه مماثلة في الضفة الغربية بعد إعلان الدولة من أجل فرض حدود مجففة للدولة الفلسطينية، وأن إسرائيل ستستمد الشرعية القانونية اللازمة لفرض هذه الخطوة من الخرق القانوني الذي ستقوم به السلطة لاتفاقيه أوسلو بتوجهها للأمم المتحدة في أيلول . محذرا من

الانخداع بالمعارضه المفتعلة من الجانب الإسرائيلي والأمريكي لإعلان الدولة، مؤكداً أن الهدف منها خداع الجانب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى الحصول على مكاسب سياسية وقانونية تتمثل في أخذ الشرعية اللازمة لفرض حل إسرائيلي من جانب واحد، يتمثل في إعطاء الفلسطينيين دولة داخل الجدار الفاصل .

وسؤال مشروع يطرح ، إن كانت السلطة فعلا جادة نحو الذهاب للأمم المتحدة لإعلان الدولة ومعها الرأي العام الفلسطيني ودول عربية مثل مصر، هل بإمكانها النجاح وتخطي العائق الأمريكي وإجبار "إسرائيل" على تقبل وقائع جديدة على الأرض وخاصة في ظل التغييرات التي أحدثتها الثورات العربية ، حيث مصر الجديدة ستقف بالطبع مع إعلان الدولة في أيلول ومعها جامعة الدول العربية ولكن ماذا عن المخاوف التي يثيرها الكاتب محمد أبو هاشم من أن هذا الإعلان هو إلغاء لحق العودة وطمس لهوية م ت ف وتحويل الصراع إلى صراع حدودي، وغيرها من المخاطر التي يقول أنها " تطعن الحركة الوطنية في الصميم وتخرجها عن مسارها ؟"

## الموقف الأوروبي بين التأييد والرفض

إن إصرار القيادة الفلسطينية على التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين ينبع أولاً من كونه استحقاقاً قانونياً وسياسياً ووطنياً ، وكونه " تصحيح مسار " ، على حد وصف الدكتورة حنان عشراوي، بعد سنوات وسنوات من مفاوضات عقيمة لم تقض لشيء يذكر ، وأن اللحظة حانت لنقل القضية الفلسطينية إلى مسار آخر ، و تحول تاريخي مفصلي في إطار الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي ، والعربي / الإسرائيلي ، ويضع هيئات المجتمع الدولي أمام استحقاقاتها من القضية الفلسطينية. ما يؤدي إلى تدويل الصراع " قانونياً وسياسياً " ، وملاحقة إسرائيل في المحافل الدولية على حد وصف الرئيس محمود عباس . وهي معركة دبلوماسية لن تنتهي فصولها عند أيلول ، ولها سابقاتها ومتابعاتها التي قد تمتد لسنوات على المستوى الفلسطيني والعربي

والاقليمي ، حيث، على سبيل المثال، الموقف التركي المتقدم من التعاطي مع القضية الفلسطينية. ولكن ماذا عن سياقاتها وآلياتها الدولية وماذا عن مواقف الدول الأوروبية خاصة وتطورات هذا الموقف والسقف الذي قد يصل إليه من الدعم والإسناد لتوجه الشعب الفلسطيني وقيادته .

في السياق التاريخي والسياسي نجد أن مساعي توحيد سياسة المجموعة الأوروبية نحو القضية الفلسطينية بدأت بمبادرة فرنسية عام 1971م ، إذ نجحت فرنسا في إقناع شركائها بضرورة التوصل إلى رؤية أوروبية مشتركة "لأزمة الشرق الأوسط" وتسويتها عرفت بـ "بيان شومان" الذي تضمن عدة نقاط أهمها ، انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط 1967/6/4م باستثناء تعديلات طفيفة في الحدود بموافقة الأطراف المعنية، وحل قضية القدس استنادا إلى "التدويل الإداري للمدينة القديمة وسائر الأماكن المقدسة، بموافقة الدول المعنية بما يضمن حرية الحركة لجميع الأطراف.

وهناك بيان المجموعة الأوروبية في 1973/11/6م نص على ضرورة أن تؤخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار عند إقرار التسوية. كما شهد القرار 242 تطورا في تفسيره حيث طالبت المجموعة الأوروبية إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 دون أي ذكر لتعديل الحدود كما جاء في "بيان شومان". وإن هو أغفل قضية القدس ، لكنه نظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية "وطنية" ، لا قضية "لاجئين" ، وهو أهم تحول طرأ على الموقف الأوروبي خلال العقد السابع من القرن الماضي .

وفي عام 1976 أصدرت الدول الأوروبية بيانا سمي "بيان نوفمبر" عبرت من خلاله عن موقف صريح من القضية الفلسطينية، فطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية على هذه المساحة من الأرض .

أما "بيان البندقية" في عام 1988 ، الصادر عن المجموعة الأوروبية ، فقد أعاد قضية القدس إلى محور اهتمام المجموعة الأوروبية باعترافه بالدور المهم

جدا الذي نكتسبه مسألة القدس بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. و أكد على عدم قبول أية مبادرة تتخذ من جانب واحد تهدف إلى تغيير وضع القدس، كما تميز بلغته الصريحة وعباراته الواضحة في مساندة الحق العربي واعترافه صراحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وقد طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات، واعتبرها غير شرعية ووصفها بأنها عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما اقترحت المجموعة الأوروبية في عام 1989م "إجراء انتخابات" في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية .

ومع بداية عقد التسعينيات خرجت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن بدء مشروع كبير يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية والتوصل إلى تسوية لمشكلاتها العالقة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه وغيرها، كل ذلك من خلال مفاوضات ثنائية تمهد الأرضية اللازمة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر جامع للسلام يعقد في إحدى العواصم الأوروبية ، فكان مؤتمر مدريد عام 1991.

ثم عادت الدول الأوروبية وعبرت من خلال بيان مشهور عرف باسم "بيان فلورنسا" في يونيو/ حزيران 1996 عن موقفها من الدولة الفلسطينية الذي شددت فيه على ضرورة قيامها، وعبرت عن مخاطر التراجع عن العملية السلمية، ووقفت مساندة وداعمة إلى جانب أي مفاوضات جادة ومثمرة تكون محصلتها النهائية دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية آمنة .

تراجع الموقف الأوروبي عن لعب دور فاعل ومؤثر في العملية السياسية منذ مؤتمر مدريد بسبب التعتن الإسرائيلي، وعدم سماح الولايات المتحدة لأوروبا ولغيرها لعب أي دور في المفاوضات يتعدى التمويل والمساعدة في تنفيذ مشروعات اقتصادية. كما تم استبعاد قضية القدس من أي اجتماع ومفاوضات للاتحاد الأوروبي إذعانا لاتفاقية أوسلو، وإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي

الذان قضايا بتأجيل قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، التي كان من المفروض لها أن تبدأ في نهاية عام 1997م ولكنها ذهبت أدراج الرياح، لتتدلع انتفاضة الأقصى التي أعادت خلط الأوراق من جديد ليعود الاتحاد الأوروبي للحديث عن "إفراط إسرائيل باستخدام القوة"، وشجب ما سماه بالعنف الفلسطيني مساوياً بذلك بين الضحية والجلاد .

ومع نهايات القرن العشرين تشكلت صيغة جديدة كنتاج لما سمي حينها بخطة "خارطة الطريق" التي اقترحتها إدارة الرئيس الأمريكي بوش، كان من أحد أهدافها إقامة الدولة الفلسطينية، وكان الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التحرك الجديد بـ "اللجنة الرباعية" وقد اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في هذه اللجنة في أن تبلور موقفاً وتحدد رؤية للدولة الفلسطينية، فعبرت عن هذا التصور في نقاط التالية :-

- السبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولا سبيل آخر غير ذلك، ومن ثم فإن عمليات "العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية مرفوضة من وجهة النظر الأوروبية، والوصف الذي تطلقه أوروبا على مثل هذه العمليات هو "الإرهاب" .
- المبدأ الحاكم الذي تتطرق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو "الأرض مقابل السلام" .
- أما الإطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة فهو قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارات 338 ، 242 ، 1379 .
- وبالنسبة للطرف الإقليمي المهيب لبروز هذه الدولة إلى النور فهو مبادرة الأمير عبد الله التي تبناها العرب في قمة بيروت عام 2002 والتي سميت " مبادرة السلام العربية " والتي قامت على مبدأ التطبيع

الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

- وأخيرا فإن الآليات المعتمدة والتي من شأنها أن تسهل تنفيذ تلك الرؤية فهي خارطة الطريق واللجنة الرباعية .

في ظلال هذه الرؤية رسمت أوروبا ملامح تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعترفت بها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، ومن السلطة الفلسطينية، خاصة بعد أن اعترفت م.ت.ف بحق إسرائيل في الوجود من خلال موافقتها على قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 224، 338 .

ثم تقدمت الدول الأوروبية خطوة للأمام في عام 2005 فاجأت بها الرأي العام العالمي حينما أعلنت عن تكثيف اتصالاتها مع حركة المقاومة الإسلامية حماس، رغم أنها كانت قد وضعتها في سبتمبر/ أيلول عام 2003 على رأس قائمة المنظمات الإرهابية، وقد فسر الاتحاد الأوروبي هذا التوجه الجديد بأنه "لازم"، خاصة بعد الانتخابات البلدية التي حققت فيها الحركة فوزا كبيرا، وبعد أن افتتح الأوروبيون أن سلاما في الشرق الأوسط وحلا للقضية الفلسطينية ومسعى لإقامة الدولة، لا يمكن له أن يتم دون التفاوض مع حماس .

ولم تنس الدول الأوروبية وهي تسعى لبلورة موقف بشأن الدولة الفلسطينية أن تضع مسألة المساعدات ضمن هذا الإطار وذلك من خلال برامج محددة حملت عناوين إصلاح السلطة ومؤسساتها، وكانت أكثر تحديدا بتقديم مشروعات لإصلاح مرافق بعينها في السلطة الفلسطينية مثل منظومة القضاء، والمؤسسات المالية، والأجهزة الأمنية..إلخ. وعبرت صراحة وكما جاء على لسان منسق سياساتها الخارجية خافيير سولانا أثناء زيارته للقدس في الثاني عشر من يوليو/ تموز 2005 في إطار مساعي الاتحاد لتشجيع إسرائيل على إتمام خطتها الهادفة إلى الانسحاب من غزة، بأن الاتحاد الأوروبي "يريد أن يساعد على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني" معتبرة ذلك خطوة مهمة على

طريق دولة فلسطينية طال انتظارها، إذا ما تحققت جنت أوروبا من ورائه استقرارا أمنيا واستراتيجيا. وهو المطلوب في الشرق الاوسط .

ويعتبر بيان بروكسل في كانون الثاني (يناير) 2009 من أهم المواقف التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي في رؤيته لحل القضية الفلسطينية، والذي ركز على ثلاث نقاط مفصلية:

1- عدم اعتراف الإتحاد الأوروبي بأي تغييرات على خط 4 حزيران (يونيو) 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ما لم يكن متفق عليها بين الأطراف .

2- حث حكومة إسرائيل على وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك جميع المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار (مارس) 2001.

3- الإشارة الواضحة إلى أن مجلس الإتحاد الأوروبي لم يعترف أبداً بضم القدس الشرقية . وإذا ما أريد أن يكون هناك سلام حقيقي، فيجب إيجاد طريق من خلال مفاوضات لإيجاد حل لوضع القدس (بقسميها الشرقي والغربي) كعاصمة مستقبلية لدولتين .

وأخيراً جاء قرار الرباعية في آذار من ذات العام ، ليؤكد على إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967 أو بتبادل أراض متفق عليه بحلول شهر أيلول 2011، ما دفع برئيس الوزراء الدكتور سلام فياض إلى تمنيته، منوهاً إلى أنه حال الالتزام بينوده فانه سوف يساهم ببناء " شراكة استراتيجية" ، فلسطينية أوروبية ويجعل من أوروبا "لاعبا سياسيا" ، فاعلا ويساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة .

واليوم، يرى محللون سياسيون أن هناك تطورا إيجابيا في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تأثر بعوامل إيجابية عديدة أهمها نجاح " نموذج تركيا الإسلامي العلماني " ، وتغيير النظم السياسة في كل من مصر وتونس،

وتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي " فتح " و " حماس " ، (وإن بشكل بارد) وتصريحات أوباما عن ضرورة قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 .

خاصة وقد كررت الدول الأوروبية القول بأن مجموعة الرباعية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الأمم المتحدة) قدمت مبادرة تضع إطاراً لقيام دولة فلسطينية، فيما أعلن وزير الخارجية الفرنسية، آلان جوبيه، أن فرنسا والاتحاد الأوروبي يعملان على صياغة مبادرات لدفع الإسرائيليين والفلسطينيين مجدداً إلى طاولة المفاوضات، معتبراً أن هذه المبادرات يمكن أن تؤدي إلى اعتراف في الخريف المقبل بدولة فلسطينية .

قد يكون الرهان الفلسطيني على الموقف الأوروبي، وما إذا كان سيتحول إلى ضغط على نظيره الأميركي من الآن وحتى أيلول المقبل ، رهانا يبدو كقفزة في الهواء ، فإن كانت جميع الدول الأوروبية تقريباً تشير إلى إمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية لكن «في الوقت المناسب»، فلا يوجد موقف صريح وواضح لدعم توجه الفلسطينيين لنيل عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة. فالأوروبيون يستخدمون ورقة التلويح بالاعتراف بالدولة الفلسطينية للضغط على الموقعين الإسرائيليين أولاً والأميركي ثانياً، لتعديل المواقف ، تمهيداً لاستئناف المفاوضات، وهو الخيار الذي تفضله الدول الكبرى في أوروبا، وفي مقدمتها فرنسا، اعتماداً على ما صرح به وزير خارجيتها آلان جوبيه عن «مؤتمر سلام» في تموز، كرفض ضمنى لخيار الأمم المتحدة. فالاتحاد الأوروبي لا يبدو مستعداً للذهاب بعيداً في مواقفه على هذا المستوى الاستراتيجي من دون الحصول على الموافقة الأميركية .

و بشكل أكثر وضوحاً فإن دول أوروبية مثل ( ألمانيا، و فرنسا، وبريطانيا) والتي هي " أهم القاطرات " ، التي تجر عربة الاتحاد الأوروبي " ، لا يمكن التعميل عليها كثيراً حيث ما فتئت تدور في الفلك الأمريكي وهي متقلبة المواقف تقوم بالدور الذي ترسمه لها الولايات الامريكية ولا تخرج عنه، و ليس لها موقف مستقل ويمكن وصف دورها تجاه الفلسطينيين بأنها عملاق اقتصادي تدفع الفواتير بسخاء . وفي حين لا نتوان عن تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين

لمواصلة انشاء البنية التحتية لتأتي الالة العسكرية الإسرائيلية فتهدم كل شيء، ثم يتكرر هذا المشهد العبثي ولا تحرك دول اوروبا ساكنا، وبذلك يمكن تعميم وصف ديانا بوتو المستشارة السابقة للمفاوضيين الفلسطينيين للموقف البريطاني بـ "الملتبس" على مواقف الدول الأوروبية سابقة الذكر.

وهذا الموقف يريح الولايات المتحدة ، بينما هي تسعى لدى الطرفين لاستئناف المفاوضات ، لكنها ، تريد أن تقف بريطانيا في صفها اذا ما وصل الامر إلى التصويت .

ومن المؤكد أن ما يستحق التركيز في السلوك الدولي هو مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمؤثرة في اتخاذ القرار بضم فلسطين إلى الأمم المتحدة، والقادرة على تعطيل التحرك الفلسطيني باستخدام حق النقض "الفيتو"، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية المؤثرة في الساحة الدولية. فروسيا والصين تعترفان بالدولة الفلسطينية، أما الولايات المتحدة الأمريكية يفترض الاعتراف قطعياً، فيما ألمحت بريطانيا بانهما لم تكن هناك عودة إلى مفاوضات هادفة قد تدعم هذه الخطوة، في حين ان الموقف الفرنسي لا يزال مرتبطاً بموقف الاتحاد الأوروبي بالدعوة إلى مفاوضات ثنائية كأحد المخارج. وهو الأمر الذي أدى إلى عدم توافق بين دول الاتحاد.

### **الموقف الاميركي وجاهزية " الفيتو" ...**

أظهرت الولايات المتحدة موقفاً أكثر وضوحاً في دعمها للموقف الإسرائيلي وإطلاق تهديداتها، فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً دعم فيه استخدام حق النقض ضد أي قرار يؤيد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، كما لوح بقطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر سنوياً بنحو 500 مليون دولار . والرئيس باراك أوباما حذر في التاسع عشر من أيار الماضي، في خطاب له، الفلسطينيين من اللجوء إلى الأمم المتحدة، واصفاً هذه الخطوة بـ«الخطأ». خطأ قد يكون أوباما نفسه هو من أوقع الفلسطينيين فيه، حين خطب

في أيلول/ سبتمبر 2010، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً أن تشهد الدورة التالية انضمام «دولة فلسطين» إلى المنظمة الدولية .

وعلى ما يبدو أنه لن يقوم بأية خطوات جادة في ضوء نفوذ اللوبي المؤيد لـ"إسرائيل"، وتوجهات الكونجرس، واستحقاقات الانتخابات الرئاسية . وما وعد أوباما برؤية دولة فلسطينية بحدود نهاية عام 2011 إلا كوعد جورج بوش الذي وعد بقيام الدولة الفلسطينية عام 2008 ووعده أيضاً عام 2005 ، كما أعلن رئيس مجلس النواب الأميركي (من الحزب الجمهوري) وبشكل مفاجئ ، أنه دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لإلقاء خطاب أمام الكونجرس خلال شهر مايو الماضي ، في محاولة لاستباق الخطاب الذي سيلقيه الرئيس الأمريكي لتحديد برنامجه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بحيث يكون خطاب نتنياهو أمام الكونجرس مؤثراً على الرأي العام داخل الكونجرس وخارجه، مما يؤمل أنصار إسرائيل إلى أن يؤدي إلى التأثير على برنامج أوباما فيما يتعلق بالشرق الأوسط .

في الوقت نفسه كررت وزارة الخارجية الأمريكية موقفها المعارض لتوجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية.. وحينما أعلن الفلسطينيون (حماس وفتح) عن تصالحهما سارع نتنياهو إلى تخيير محمود عباس بين المصالحة والمحادثات معه، ورد عليه أبو مازن بأن على الحكومة الإسرائيلية أن تختار بين المستوطنات والسلام.. وهدد الإسرائيليون باتخاذ إجراءات عقابية ضد الحكومة الفلسطينية في رام الله، بينما سارع أعضاء الكونجرس الأميركي المؤيدين للحكومة الإسرائيلية إلى الحديث عن قطع المعونات الاقتصادية التي تقدم إلى الحكومة الفلسطينية .

وما يؤكد كذلك على موقف واشنطن المعارض، التهديد، الذي صدر بتاريخ 26 آب الماضي عام 2011 كما جاء بجريدة القدس عن القنصل الأميركي العام في القدس بأن بلاده ستستخدم حق النقض الفيتو وأن الكونغرس الأميركي سيقطع المساعدات المالية في حال الإصرار على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة . وقد جاء هذه التهديد في بيان أصدره الدكتور صائب عريقات في أعقاب لقاء جمعه مع القنصل دانيال روبنستاين وبحضور ممثل الاتحاد الأوروبي

في فلسطين، كريستيان بيرغر، وقال روبنستين وفق البيان " ان بلاده لا ترى أي جدوى من السعى الفلسطيني للحصول على عضوية فلسطين في الامم المتحدة ، وانه من الافضل ان يتم التوصل إلى اتفاق سلام عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. "

وفي المقابل، أكد عربقات في بيانه أن " الحفاظ على عملية السلام ومبدأ الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967 ، يتطلب من دول الاتحاد الأوروبي وأميركا ، دعم طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة " .

وأضاف " لا بد للادارة الاميركية من إعادة النظر في موقفها ، ولا بد للاتحاد الاوروبي من اتخاذ الموقف الصحيح وليس الموقف المريح ، اذ أن الموقف الصحيح يتطلب اقرار عضوية دولة فلسطين في الامم المتحدة " .

## الرباعية الدولية بين الوحدة الأوروبية والتساوق مع أمريكا

اذ هناك إصرار فلسطيني على التوجه إلى الامم المتحدة واصرار اميركي على الرفض وموقف اوروبي يترنح بين الموقفين ، وهنا لا بد من التوقف عند موقف اللجنة الرباعية، فهي ما زالت تسعى جاهدة لتثني القيادة الفلسطينية عن موقفها وذلك ما صرح به دبلوماسي أوروبي في لقاء مع عدد من الصحفيين في القدس بتاريخ 26 آب عام 2011 حيث أكد أن "الهدف ما زال هو الوصول إلى اتفاق يسمح للطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال ايجاد صيغة مقبولة على الاطراف " ، حملتها أشتون اثناء زيارتها للمنطقة ، ولعرضها على وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في اجتماع يعقد في بولندا .

ويحدد هذا الدبلوماسي ثابتين يحكمان الموقف الاوروبي وهما :

اولا : تجنب الاشتباك مع الولايات المتحدة .

ثانيا : الحفاظ على وحدة الموقف الاوروبي .

وفعلا ففي ختام مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي الذي عقد في سوبوت(بولندا ) ، بتاريخ 2011/9/3 ايلول ، خرجت الدول الاوروبية أكثر

انقساماً في مواقفها ، حيث اعتبر الآن جوبيه في ختام المناقشات بان تبني غالبية واسعة في الجمعية العمومية للامم المتحدة قراراً يعترف فوراً بدولة فلسطينية سيكون فشلاً لإسرائيل ( بالعزلة ) وفشلاً للفلسطينيين ( بقطع المساعدات وإجراءات ثأرية من إسرائيل ) وفشلاً أمريكياً ( ستجد نفسها معزولة ) وفشلاً أوروبياً بالانقسام . وبدورها قالت كاترين أشتون ، منسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي " الاتحاد بحاجة لوقت لاتخاذ قرارات بشأن كيفية التحرك على صعيد الامم المتحدة " ، وأنه ما يجب مواصلة الجهود للتوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، متجنباً الإفصاح عن طبيعة المناقشات التي أجرتها مع الرئيس ابو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي ، مكررة ذات الموقف ان هدف الاتحاد هو " استئناف المفاوضات حتى تتمكن من التوصل إلى تسوية فعلية " . من ذلك أن الأوروبيين لا يخضعون لضغط الوقت ، وأنهم يسعون لاقتناع الجانب الفلسطيني بصرف النظر عن طلبهم على عضوية الامم المتحدة ل " دولة فلسطين " ، وأن هناك في الآفاق مبادرة أوروبية حملتها أشتون في زيارتها الأخيرة إلى المنطقة هدفها دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات ، وربما بهدف تحقيق أحد السيناريوهات المتوقعة وهو الاكتفاء بالتوجه إلى الجمعية العمومية لاعادة تصنيف الوضع الفلسطيني في المنظمة الدولية من " كيان مراقب " إلى " كيان دولة غير عضو " .

وبجدر التنويه إلى المحاولات الأخيرة التي تقوم بها واشنطن في إرسالها وفداً أمريكياً برئاسة ديفيد هيل وطوني بليير مبعوث الرباعية ، بتاريخ يوم الأربعاء الموافق السابع من شهر ايلول ، وهدفها الضغط على الفلسطينيين والقيادة للتراجع عن موقفها في التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة ، وبالطبع القيادة الفلسطينية أصرت على موقفها وواشنطن أصرت على تهديدها إما العودة إلى طاولة المفاوضات الثنائية وإلا قطع صنبور المساعدات عن السلطة الوطنية. والغريب في الأمر أن الأميركيين والإسرائيليين ومعهم الأوروبيين يعتبرون أن ذهاب السلطة إلى الامم المتحدة لا يعني شيئاً على الأرض، إذن لماذا هذا الاستفار ، وما هي الرؤية الدولية لفكرة إقامة الدولة، هل

ما يراد هو دولة كانتونات بشروط إسرائيلية ، تحت ادعاء الشرعية الدولية ، هذه الشرعية التي لم تتوان عن الاعتراف بدولة إسرائيل ، وتركت الفلسطينيين دون دولة؟! .

## الرؤية الدولية والإسرائيلية للدولة الفلسطينية

إن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، كانت قيد التداول السياسي الفلسطيني منذ عام 1974 مع تبني مشروع النقاط العشر في المجلس الوطني الفلسطيني مروراً بإعلان الاستقلال عام 1988 ووصولاً إلى اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات ، لتنتهي هذه الرحلة فيما بات يعرف اليوم بحل الدولتين ، التي هي بالأساس مطلب فلسطيني نصت عليه المبادرة السياسية الفلسطينية التي أطلقت مع إعلان الدولة في نوفمبر من العام 1988 ، وضمنت فيما بعد في مبادرة السلام العربية، وتبنتها الإدارة الاميركية السابقة برئاسة جورج بوش إثر حرب الخليج الثانية لتهدئة الموقف العربي بعد الضربة القاسمة التي وجهت للعراق، ولا تزال الإدارة الحالية تتحدث عنها، دون أن تعمل على تجسيده، برئاسة باراك اوباما .

ولعل مصطلح الدولة الفلسطينية من أكثر " المصطلحات المتداولة غموضاً، إذ أن استخدام هذا المفهوم من قبل كافة الاطراف خلق انطبعا و اعتقاداً زائفاً بأنه أصبح مقبولاً للجميع؛ فالقوى الرئيسة كإسرائيل والولايات المتحدة والدول المركزية في أوروبا بل وحتى روسيا والصين تستخدم المفهوم بمعنى لا يتطابق مع المفهوم لدى الفلسطينيين أو العرب، كما لاحظ الخبير بالدراسات المستقبلية وليد عبد الحي .

فإسرائيل تريد بماقاسات معينة " دولة منزوعة السلاح، مع حق التواجد العسكري الإسرائيلي على نهر الأردن أي على الحدود الشرقية للدولة مع بقاء المستوطنات وضم بعضها، وهي دولة بدون القدس الشرقية، أما الولايات المتحدة وأوروبا فإنهما يشيران إلى دولة فلسطينية يتم تحديد حدودها من خلال التفاوض بين الطرفين على قاعدة حدود عام 1967 مع دعم لا متناهي لشروط إسرائيل في هذه المفاوضات.

لقد وقع المفاوض الفلسطيني في إشكالية قانونية دولية ، وهي اشكالية شائكة ، في رحلة البحث عن الدولة ، عبر مجموع القرارات التي صدرت عن مجلس الامن الدولي ، فقرار مجلس الامن 242 ، طالب إسرائيل بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، ولم يطالبها بالانسحاب إلى الحدود التي رسمتها خارطة قرار 181 لعام 1947 ، وكذلك قرار 1397 لعام 2002 وقرار 1515 لعام 2003 وقرار 1850 لعام 2008 ، التي طالبت جميعها بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 ، تعيش بسلام وفي حدود آمنة ، ما يعني أنه ووفقا لمجموع هذه القرارات ، قد نشأت "رؤية دولية" جديدة للحدود بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية مبنية على حدود عام 1967 الأمر الذي اعتبره بعض المفكرين والسياسيين والخبراء بمثابة "هدية لإسرائيل" ، حيث أن دول العالم لن تجد نفسها بعد كل هذه القرارات المذكورة مستعدة للقبول بالاعتراف بدولة فلسطينية في حدود قرار 181 لعام 1947 ، ولكنها مستعدة للاعتراف بدولة فلسطين في حدود عام 1967 وهو ما نصت عليه أيضا كل الاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وبرعاية الولايات المتحدة الاميركية .

دون إغفال إعلان المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 15/11/1988 في دورته غير العادية ، عن قرارات تاريخية ، " شككت انعطافة وانقلابا حقيقيا في الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اذ قرر هذا المجلس باسم الشعب الفلسطيني ، لأول مرة ، الاعتراف بوجود دولة إسرائيل وباستعدادهم للعيش بسلام في دولة فلسطينية في الضفة والقطاع والاعتراف بقراري مجلس الامن 242 و338 كاساس لحل القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات. ( عن دراسة لكاتب البحث بعنوان " أول قناة حوار فلسطيني- أميركي / الطريق السريع إلى مدريد- اوسلو) .

علما بأن البرنامج السياسي المرحلي ل م. ت. ف ، المعروف باسم النقاط العشرة، في أول بند من بنوده ، كما يذكر ماهر الشريف في كتابه " البحث عن كيان " ، ص 247 " رفض التعامل مع قراري مجلس الامن رقم 242، 338 في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية ، بما في ذلك مؤتمر جنيف " ،

ولم يأت هذا البرنامج- الأمر الذي اعتبر من قبل المحللين والمؤرخين الفلسطينيين والعرب غياب فلسطينيا - على ذكر القرار 181 كأساس للحل ومرجعية قانونية دولية في إقامة الدولة الفلسطينية . ويقول جميل هلال في كتابه " النظام السياسي بعد أوسلو ص 221 و 222 " إن الكيان الفلسطيني بات في حالة انكشاف بسبب استناد مرجعية اتفاقية أوسلو على قرار مجلس الامن 242 و338 ومبدأ " الأرض مقابل السلام " ويضيف " وهي مرجعية لا تطرح بشكل لا لبس فيه قيام دولة فلسطينية ، فاتفاقية اعلان المبادئ تركت مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة إلى المفاوضات مع طرف لا يقر بحق تقرير المصير .

ويوضح الكاتب أحمد غنيم في كتابه " الحدود " ، الصادر عام 2000 ، " أن القرار 181 لا يتناقض أبدا مع القرار 242 ، الذي اعتبر أساسا للمفاوضات الحالية ، لان قرار 242 جاء تحت عنوان إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، بينما قرار 181 للجمعية العمومية هو خطة تقسيم ، والتقسيم لإقليم جغرافي كان تحت الانتداب يعني أن هذا الاقليم كان دولة ، قبل ، بكل معنى الكلمة ، تم تقسيمها ووضع حدود لدولة جديدة قامت على أرضها ، وهذا يعني أن الاول جاء لترسيخ أساسي للحدود السياسية داخل فلسطين والثاني جاء لمعالجة حالة اعتداء عسكري جديد لاحق للتقسيم ولا يلغيه . مشيرا إلى ان اعتماد القرار 181 ، يكفل إنهاء الصراع. طارحا في ذات السياق فكرة جديدة لتدعيم الحق الفلسطيني ، بمطالبتة الجانب الفلسطيني، بالقيام بخطوة استباقية لمفاوضات الوضع النهائي تتمثل في عقد اتفاقات حدودية مع الاردن ومع مصر أو في إطار الجامعة العربية ، سابقة لنتائج المفاوضات مع الإسرائيليين ، وكون أن مصر والاردن تعترفان بحدود ودولة فلسطين ، وذلك على اساس المعاهدات التي وقعتها إسرائيل مع كلتا الدولتين واستنادا للحدود الدولية بين فلسطين والاردن وفلسطين ومصر ، طبقا للشرعية الدولية التي اقر حدودها السياسية القرار 181 .

هذا القرار الذي أقرته إسرائيل حينها باعتراف وزير خارجيتها أبا اييان عشية القبول بعضوية إسرائيل بالامم المتحدة حيث قال " ان إسرائيل وحدها التي

أعطت التعهد الرسمي المطلوب بشأن قبول احكام القرار 181 ثم اشار إلى وثيقة مجلس الامن رقم ( 747/د ) ، والتي تضمنت كما يشرح الكاتب أحمد غنيم " البرقية التي وجهها وزير خارجية إسرائيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 15/5/1948 ، والتي تفيد التزام إسرائيل بما فيه جلاء إسرائيل عن الاراضي التي تحتلها خلافا لقرار التقسيم والتزاما بتعهداتها للأمم المتحدة ، وحتى أن قرار مجلس الامن رقم 273 بتاريخ 11/5/1949 ، وهو القرار قبول إسرائيل عضوا في الامم المتحدة ، استند إلى قرار 181 ، واعتبر شرط قبول إسرائيل بالامم المتحدة تنفيذها لهذا القرار ، " ( ص 101- ص 108 ) ، وهي الآن تتصل منه ومن كافة قرارات الشرعية الدولية وترفض الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ، أليس اذن قيام دولة إسرائيل غير شرعي؟ .

## مقترحات وتوصيات

إن الهدف الاساسي للنضال الفلسطيني طيلة العقود الماضية هو تحقيق الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة ، على معابرها واجوائها ومياها ومواطنيها التي هي جوهر الاهداف الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي ، ولأن إعلان الدولة من طرف واحد من المهم ان يستند إلى الاعتراف الدولي بهذه الدولة خاصة من الأمم المتحدة لذلك وبناء على ما ذكر سابقا سيكون من المستبعد تطويع الموقف الاميركي المنحاز لإسرائيل، أو كسب تأييد دول الاتحاد الأوروبي ، ولكن لا يعني ذلك بالمطلق الارتهان للإرادة الإسرائيلية ، لذلك فإن خطوة طلب العضوية يجب أن تستند إلى استراتيجية فلسطينية تختلف في معطياتها وأدواتها عن تلك الآليات والأدوات التي رافقت عملية التفاوض مع الإسرائيليين من حيث الآتي :-

1- إعلان الدولة لا بد أن يستند على مجمل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وجوهرها قرار الجمعية العامة 181 كأساس لحدود دولة فلسطين ، وحتى وإن اصطدم بالرفض الإسرائيلي جراء سياسة الأمر

- الواقع على الأرض سواء على مستوى خط الهدنة أو خلفه أو داخل الضفة الغربية والقدس بفعل "الاستيطان" ، او رفض المجتمع الدولي.
- 2- الإفصاح عن طبيعة مشروع القرار المنوي تقديمه لمجلس الامن للشعب الفلسطيني والعمل على التشاور في القضايا المصيرية مع كل القوى الوطنية وتحديد الاولويات وكذلك الثوابت .
- 3- طمأنة جموع الشعب الفلسطيني في الشتات بان حق العودة لن يمس من جراء هذه الخطوة ، والعمل على تفعيل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القرار 194 المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هُجروا منها والتعويض عليهم...
- 4- عدم الاكتفاء بخيار التوجه للامم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة أو صفة المراقب، وفتح كافة الخيارات المتاحة التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك تعزيز خيار المقاومة الشعبية واستلهاهم روح الثورات العربية في مواجهة الاحتلال .
- 5- تعزيز الوحدة الوطنية وتنفيذ بنود اتفاق المصالحة الفلسطينية، للانطلاق إلى ترتيب البيت الفلسطيني، كأساس لتقوية الوضع الفلسطيني في الساحة الدولية .
- 6- عدم المس بمكانة م. ت. ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تعبر عن تطلعاته واهدافه بعودة اللاجئين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، والوطن الاعتباري للفلسطينيين في الداخل والخارج.
- 7- عدم الرهان على الموقف الاميركي تحديدا ، بالامتناع عن التصويت عند التقدم بالمشروع، حيث أن كل المعطيات تشير إلى استخدام " الفيتو" حال طلب التصويت عليه، وبالتالي فإن مشروع الدولة لا يزال شائكا ، بحكم الكثير من المعطيات وأقلها عدم جاهزية دول العالم العربي، بفعل تفكك النظام الاقليمي العربي بعد الربيع العربي ، لإسناد المعركة القادمة مع إسرائيل والتي قد تكون مفتوحة على كل الخيارات.

8- استثمار حالة الاسناد الاوروبي بفعل يساهم بوضع استراتيجية فلسطينية جديدة تكون مرتكزاتها على أساس الحدود المذكورة وتفعيل القرارات الدولية المتعلقة بهذا البند وبالاستناد إلى مجمل الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والدول العربية .

و على الرغم من كل المعطيات والظروف والسيناريوهات التي قد تحكم معركة ايلول ، فان الاعتراف أو شبه الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحدودها سيغير المكانة القانونية والسياسية لدولة فلسطين والأراضي الفلسطينية ، وكذلك مستوى مشاركتها في المنظمات الدولية المختلفة ، خاصة وأن الطرف الفلسطيني والعربي ومعه بعض دول الاقليم مثل تركيا لم تعد تتعاطي على أن كل مفاتيح اللعبة بيد إسرائيل وحليفها أميركا ، حيث ان كلاتهما في مأزق ، سياسي وقانوني وحتى اخلاقي وان المرحلة القادمة قد تنذر بحرب قادمة اذا ما تم تجاهل حل القضية الفلسطينية ، قد تشمل المحيط الاقليمي برمته ويهدد الاستقرار في الشرق الاوسط ، وهذا ما لا تريده امريكا وأوروبا التي تدفع فواتير بناء الدولة الفلسطينية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إن العودة إلى المفاوضات ، ما بعد خطوة الاعتراف ، لا بد وان يترافق مع الوقف الشامل للاستيطان ، وفي المقدمة منه مدينة القدس ، والالتزام بمرجعيات العملية السياسية بسقف زمني محدد ، تتناول كافة الملفات. يتنبأ افرايم ليفي في دراسة أعدها معهد الامن القومي الإسرائيلي في يوليو 2011 بعنوان الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق " التحديات التي تواجه الفلسطينيين والإسرائيليين، بتفجر انتفاضة جديدة في حال فشل الفلسطينيون بتحقيق الاعتراف ، ما يعني الفشل لمجمل العملية السياسية في المنطقة. أن هناك خيارات اخرى لدى القيادة والشعب الفلسطيني ، لم يعدها ، وان الرهان على الموقف الامريكي لوحده ، يضعف الخيارات الاخرى ، وأن على القيادة الفلسطينية ان تحسن ادارة هذه المعركة الدبلوماسية ومتابعتها على كل المستويات لاحقا ، كونها خطوة ذات اهمية وقيمة سياسية وقانونية كما ذكرنا سابقا ، تعيد القضية الفلسطينية إلى منشأها الاساس والمرتبط بالمؤسسات الدولية.

# القدس في قضايا الحل النهائي

أ.د. نعيم سلمان بارود

## مقدمة

القدس مدينة الحضارات والديانات ونقطة ارتكاز القوى على سطح الأرض، إذ إنها كانت وما زالت رمزاً للسيادة والاستعلاء على مدار التاريخ، حيث إن كل أمة من الأمم أو أي حضارة من الحضارات إذا أرادت أن تثبت قوتها وسطوتها كانت تثبت ذلك بالاستيلاء على القدس واحتلالها، هكذا فعل الصليبيون مثلاً، وهكذا كان الفتح الإسلامي لها، حيث كان ذلك بمثابة إعلان رسمي على أن الإسلام ارتفعت رايته فوق هذه المدينة التي من يحكمها إنما يحكم العالم ويرسي قواعد القوة لدولته، وما حضور سيدنا عمر بن الخطاب إلى هذه المدينة المقدسة لاستلام مفاتيحها إلا هو بمثابة إعلان لكل العالم في ذلك الوقت أن الإسلام والدولة الإسلامية هي صاحبة السيادة على ربوع الأرض.

وهكذا بقيت قواعد اللعبة وهكذا ظل هذا الفهم وظل هذا المكيال الأثقل في ميزان القوة العالمية وهو الذي فهمته بريطانيا وأمريكا جيداً، حيث قاما بتسليم فلسطين لليهود عام 1948م، وما تبقى من القدس عام 1967م، وأعلنوا أنهم أصحاب السيادة والقوة على الكرة الأرضية بسيادتهم على مدينة القدس.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت إسرائيل (دولة الاحتلال) بترتيب أوراق المدينة وفق سلسلة منظمة ومرتبطة وحسب مخططات مدروسة لإضفاء الصفة اليهودية على مدينة القدس.

من هنا سنحاول في هذه الدراسة عرض الواقع الذي يمر على مدينة القدس، والانطلاق من هذا الواقع لاستشراف المستقبل، لأن استشراف المستقبل وإن كان أمراً صعباً فإنه يؤهل لإعداد جيد وإن كان شاقاً.

### **الإجراءات الإسرائيلية في القدس**

تعددت الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس من أجل فرض وقائع جديدة من أجل السيطرة على المدينة والسيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين من جانب، وفرض وقائع ثابتة على الأرض تفرض فيها إسرائيل سياستها (الأمر الواقع) تمنع أو تعيق أي أمل للفلسطينيين في اتخاذ القدس عاصمة للدولة المستقبلية، وتعددت الإجراءات ما بين قرارات وقوانين ولوائح وأنظمة ومستوطنات ودار فاصل وطرق وسكك وإجراءات اقتصادية ودينية ومنظومة متكاملة لتهود المدينة، وقد كانت هذه الإجراءات على النحو التالي :

### **قرارات وقوانين ولوائح وأنظمة تجاه مدينة القدس**

بعد احتلال القدس في العام 1967م لم تتعامل إسرائيل مع المدينة على أنها لجميع الديانات ولم تأخذ بعين الاعتبار المكانة الخاصة لهذه المدينة بل أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس) قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى الأمر العسكري (رقم 2) الذي يلغي بموجبه الإدارة الأردنية على الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وبعد ذلك فرض على القدس القانون الإسرائيلي "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 1948/7/26م الذي يخول بموجبه الحكومة بضم أية مساحة من أرض إسرائيل إلى حدود دولتها.<sup>(1)</sup>

وبهذا القانون وبهذه القرارات اعتبرت إسرائيل نفسها أنها المتصرف الوحيد في القدس وأنها القوة التي من حقها أن تصدر أية قرارات<sup>(\*)</sup> دون الرجوع إلى أحد ودون أبعاد قانونية. وكان القانون الأخطر على مدينة القدس هو القانون الذي صدر في 31 تموز 1981م حيث إن الكنيست الإسرائيلي أقر بشكل استثنائي مستعجلاً قانوناً عرف باسم (قانون أساسي : القدس) والذي ينص على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وأنها مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.<sup>(2)</sup>

هذا القانون أسدل الستار على آخر دائرة من دوائر الصراع العربي الإسرائيلي على مدينة القدس، وأصبحت إسرائيل وحدها هي المخولة بالتصرف في كل مجريات الحياة في هذه المدينة على مرأى ومسمع من العالم كله ومن الأمة العربية والإسلامية، وبدأت إسرائيل تسابق الزمن من أجل تغيير معالم المدينة المقدسة وتنفيذ المخططات الإسرائيلية، والتي بدأتها بمصادرة الأراضي العربية وأراضي الوقف الإسلامي وهدم البيوت وتشريد أهلها، وكانت إسرائيل تسعى لتحقيق ذلك من خلال ضم أكبر مساحة من الأراضي في أقل وقت ودون إثارة مشاكل. وبعد اكتمال ضم القدس سارعت إسرائيل إلى تطبيق قانون الغائبين على جميع أملاك الغائبين العرب، وبهذا القانون وضعت إسرائيل يدها على مساحات واسعة من أراضي مدينة القدس.<sup>(3)</sup>

وفي العام 1999م سنت الكنيست قراراً جديداً تحت اسم "الاستفتاء العام" الذي يمنح بموجبه التنازل عن أية أراض سررت عليها القوانين الإسرائيلي، وقد جاء هذا القانون إثر محاولات (يهود باراك) التوصل إلى حل بخصوص مدينة القدس<sup>(4)</sup>، وقد جاء هذا القانون يقطع الطريق كلياً على أي أمل للتوصل إلى حل بعيد للفلسطينيين بعض حقوقهم في مدينة القدس، ويمنع نقل أية أراضٍ أو التخلي

<sup>(\*)</sup> لأن هذا القانون الصادر في 1948/7/26م صدر عن الحاكم العسكري ولم يصدر عن أية جهات قضائية أو قانونية، حيث عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى على فرض القانون العسكري على المدينة، والذي يحق فيه للحاكم العسكري أن يصدر أي مرسوم دون أن تكون له مرجعية قضائية.

عن أي مساحة من القدس لصالح الفلسطينيين لكي يقيموا عليها عاصمتهم في حال التوصل إلى حل حول مدينة القدس.

إن هذا القانون من أخطر القوانين التي عرفتها مدينة القدس للأسباب التالية :

- أ- أن هذا القانون يمنع التنازل عن أية أراضٍ سرت عليها القوانين الإسرائيلية.
- ب- أن القدس الشرقية قد سرت عليها القوانين الإسرائيلية، لذلك فلا أمل مطلقاً أن يتخلى الإسرائيليون عن أية أراضٍ من القدس لصالح الفلسطينيين.
- ج- هذا القانون يقيد الطرف الإسرائيلي المفاوض ويحدد له مسار واحد فقط وهو ألا تنازل عن أي جزء من مدينة القدس.
- د- جاء هذا القانون استكمالاً وتثبيتاً للموقف الإسرائيلي الذي طرحه (دايان) 1968م بأن القدس لن تعود مجزأة.

وهذا دليل قاطع على أن جميع الأنظمة والقرارات واللوائح والأنظمة التي صدرت بحق مدينة القدس لم تكن عشوائية أو قرارات متناثرة، بل جاءت جميعها في منظومة واحدة متكاملة يربط بعضها بعضاً ويكمل بعضها بعضاً ويدعم بعضها البعض الآخر.

عشرات بل مئات القوانين التي فرضتها إسرائيل لتطال كل مناحي الحياة في القدس الشرقية، بحيث لم تترك إسرائيل أي قضية من القضايا إلا وشملتها بقانون أو نظام يضمن لها الحق في التصرف فيه منها على سبيل المثال:

- إلغاء القوانين الأردنية وفق أوامر عسكرية أو تعديل هذه القوانين من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين في القدس وتهجيرهم، وبلغ مجموع هذه الأوامر حوالي 1500 أمر عسكري شملت كل مناحي الحياة في الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة.
- طبقت إسرائيل "قانون الغائب" الذي سن عام 1950م من قبل الكنيسة الإسرائيلية بهدف حرمان الفلسطينيين من حقهم في أراضيهم التي كانوا

يسكنون فيها قبل النكبة في القدس والضفة. كما منح نفس القانون إعطاء الحق المطلق للقيّم على أملاك الغائبين بالتصرف بهذه الأراضي بما في ذلك بيعها. وينص هذا القانون على أن كل شخص كان خارج إسرائيل أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام 1967م، فإن أملاكه تنقل إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق للقيّم البيع والتأجير، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة.

- قرار الحكومة تشكيل لجنة وزراء القدس الكبرى مهمتها العمل كحكومة مصغرة للقدس الكبرى تتكون من ثمانية وزراء (المالية، الأمن الداخلي، البيئة، البنى التحتية، السياحة).
- إعلان سلطات البيئة وحماية الطبيعة أن الأراضي المخصصة للعرب إما أراضي خضراء أو أراضي حدائق عامة لمنع العرب من التوسع في أراضيهم ولم تتج من هذه الإجراءات حتى المقابر الإسلامية حيث تم الإعلان عن مقبرة باب الرحمة كمنطقة حدائق وطنية عام 1970م.
- قانون الدخول لإسرائيل وتعديلاته، الذي يمنع عودة المقدسيين الذين أجبروا على ترك المدينة بفعل الممارسات الإسرائيلية إلى مدينتهم.
- قانون إثبات الحياة في القدس، الذي يهدف إلى سحب هويات المقدسيين.<sup>(5)</sup>

## الاستيطان في مدينة القدس

قامت إسرائيل بسلسلة من الإجراءات الاستيطانية العملية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع ورسم معالم سياسية يصعب من خلالها إعادة تقسيم المدينة، بدأت بوضع سياسات وأساسات لبناء المستوطنات والأحياء الاستيطانية، وكذلك الكتل الاستيطانية في القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى إحاطة هذه المستوطنات بالقدس من جميع الجوانب، كما قامت إسرائيل بإتخام هذه المستوطنات بعدد كبير جداً من المستوطنين لتخلق واقعاً جغرافياً وديموغرافياً وتعمل على إيجاد خلطة سكانية في القدس العربية، جاءت هذه السياسة

الإسرائيلية لتحويل المناطق العربية إلى جزر صغيرة في محيط الاستيطان الكبير.

وقد بدأت أولى خطوات الاستيطان الحقيقي في 28 حزيران 1967م حينما أعلن عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها وذلك ضمن خطة تسير في اتجاهين متوازيين.

1- ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية والتي تستطيع إسرائيل انتزاع ملكيتها من أصحابها لإقامة المستوطنات عليها.

2- تحقيق أقل عدد ممكن من السكان العرب.

وقد رسمت إسرائيل حدود البلدية الجديدة لتضم 28 قرية ومدينة عربية، فأخذت المدينة وضعا غربيا، وبدأت حقبه من رسم حدود البلدية لتتوسع حدودها من 6.5 كم<sup>2</sup> إلى 70 كم<sup>2</sup> ثم أصبحت 108 كم<sup>2</sup>، وتم توسيعها في اتجاه الغرب لتصبح مساحة المدينة 123 كم<sup>2</sup>.

وقد أرادت إسرائيل من خلال هذه السياسة تغيير جغرافية المدينة وفرض واقع جديد في الجغرافيا السياسية لمنطقة القدس وما حولها من خلال ما يلي :

1- رسم معالم جديدة لتهويد القدس من خلال تركيز الاستيطان فيها وفرض سياسة الأمر الواقع وإيجاد أوضاع جيوسياسية، بحيث يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى.

2- تم من خلال هذا التوسع المتسارع لتوسيع حدود المدينة وضع سياسات وأساسات لأحياء يهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستوطنات تحيط بالقدس من جميع الجهات.

3- إسكان عدد كبير من المستوطنين في الأحياء الاستيطانية الجديدة وإجلاء السكان الأصليين عنها لفرض واقع ديموغرافي جديد.

4- إحداث خلخلة سكانية في القدس تكون الأكثرية فيها لليهود.

وكانت إسرائيل قد وضعت رؤية استراتيجية ومجموعة من الأهداف للاستيطان في القدس على النحو التالي :

1- تركيز أغلبية يهودية في القدس بحيث تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.

2- خلق حقائق على الأرض تمنع تقسيم المدينة مجدداً.

3- محاصرة القسم العربي من المدينة استراتيجياً وتوطينه بكثافة يهودية عالية بحيث تلغي عملياً أي احتمال لإعادة تقسيم المدينة أو تسليم القسم الشرقي منها لسلطة أخرى.

4- عزل القدس العربية جغرافياً عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات استيطانية ضخمة لتصبح القدس كياناً مستقلاً عن الضفة الغربية تحكمه الوقائع الإسرائيلية.

5- إلزام العرب بالحصول على تصاريح لدخول القدس كونها ذات كيان مستقل ذو وضع خاص يخضع لنظام الحكم العسكري، وهذا من أهم الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها.

6- دفع المواطنين المقدسيين إلى ترك المدينة والنزوح عنها والتخلي عن مواطنتهم المقدسية.

وقد عمدت إسرائيل إلى رسم محاور الاستيطان على النحو التالي :

### **أولاً: محور (حزام) المستوطنات الشمالية**

والذي يهدف إلى عزل القدس عن شمال الضفة الغربية، حيث قامت إسرائيل ببناء مجموعة كبيرة من المستوطنات لعزل القدس عن رام الله والبييرة مثل مستوطنات (نفيه يعقوب، بسغات زئيف، ريخس شعفاط، رامات بولين).

## ثانياً : محور (حزام) المستوطنات الجنوبية

والذي يهدف إلى عزل القدس عن جنوب الضفة الغربية ومنع التواصل الجغرافي (بيت لحم والخليل)، ومن أهم المستوطنات الجنوبية في القدس مستوطنة (جبل أبو غنيم وجيلو).

## ثالثاً : محور (حزام) المستوطنات الشرقية

ويهدف هذا الحزام إلى إشراف هذه المستوطنات من ناحية الشرق وخنق المدينة ومنعها من التوسع والتمدد ناحية الشرق، ولعل أهم مستوطنة في هذا المحور هو الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم).

إضافة إلى عشرات المستوطنات التي تتموضع بعناية في كل شبر من أراضي القدس سواء من داخل الحدود الجغرافية للمدينة، أو من داخل الحدود الجغرافية للمحافظة أو من خارج حدودها الجغرافية، بحيث تحيط بها من جميع الاتجاهات.

كما قامت إسرائيل في العام 1994م بالإعلان عن المشروع الاستيطاني الأضخم في محيط مدينة القدس وهو المعروف باسم (E1) والذي يهدف إلى البناء على مساحة 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، أبو ديس)، وقد تمت المصادقة على هذا المخطط من قبل وزير الدفاع في العام 1997م، ويهدف إلى ما يلي :

- إقامة منطقة صناعية على مساحة 1كم<sup>2</sup> (1000 دونم).
- إقامة 3500 وحدة سكنية للمستوطنين.
- إقامة 5 فنادق تضم حوالي 3000 غرفة فندقية.

ويعتبر هذا المخطط من أخطر المخططات الاستيطانية الإسرائيلية للأسباب التالية :

- 1- إغلاق المنطقة الشرقية من القدس بشكل كامل وتطوير المناطق العربية (عناات، الطور، حزما) بحيث لا يبقى لها أي أمل أو إمكانية للتوسع المستقبلي تجاه الشرق.
- 2- منع إقامة القدس الشرقية (كعاصمة لفلسطين) في مفاوضات الحل النهائي ومنع تطورها تجاه الشرق.
- 3- ربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج الحدود البلدية للقدس مع المستوطنات داخل حدود البلدية، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات.
- 4- سوف يساعد هذا المخطط بشكل كبير ويساهم في إقامة القدس الكبرى التي سوف تبلغ مساحتها حوالي 600 كم<sup>2</sup> (حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية).
- 5- إقامة أحزمة من الشوارع والطرق السريعة والأنفاق لربط هذه المستوطنات مع المستوطنات داخل حدود البلدية والقرى العربية مثل (شارع الطريق المفتوح) و(شارع رقم 70)، و(شارع الأنفاق)، كما تسعى إسرائيل كذلك من خلال هذا المخطط لربط الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم) في الشرق مع الكتلة الاستيطانية (عتصيون) في الجنوب الغربي للقدس بطريق سريع (أوتوستراد) ليلتهم في طريقه كل الأراضي والمساحات العربية ويمزق مدينة القدس.

6- الزيادة السكانية اليهودية الكبيرة في حدود بلدية القدس للتغلب على الزيادة السكانية العربية والتي بلغت 35% من مجمل السكان<sup>(\*)</sup>.

7- ربط هذا المخطط مع المشروع قيد التخطيط والذي يطلق عليه اسم البوابة الشرقية<sup>(\*\*)</sup>.

8- عدم إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية أو تواصل إقليمي<sup>(6)</sup>.

إن المتابع للمشهد الاستيطاني يلاحظ تزايد الاستيطان بشكل كبير خلال الفترة 2010-2011، والذي يعني أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى إخراج القدس من مفاوضات المرحلة النهائية عن طريق شارع البناء الاستيطاني المكثف والذي ينبع من الضوء الأخضر الذي أعطي من قبل الولايات المتحدة (لأن الحقائق ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية)، بالإضافة إلى إقامة البنى التحتية التي تربط المستوطنات عن طريق إقامة الشوارع العريضة، وفي نفس الوقت عزل القرى والتجمعات العربية، وحفر الأنفاق وإقامة الجسور من أجل الوصول إلى الهدف وهو ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود بلدية القدس لإحداث تغيير ديموغرافي جذري للصالح الإسرائيلي، ورسم خارطة جديدة للمدينة يختلف شكلها وحدودها عن الوضع الحالي<sup>(7)</sup>.

<sup>(\*)</sup> حيث كشفت صحيفة جيزوراليم بوست في عددها الصادر يوم الاثنين 2010/5/3م عن مخطط ضخم لبناء آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية على الرغم من الضغط الدولي لتجميد الاستيطان في القدس الشرقية، فقد أعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" عن مخطط لبناء 200,000 وحدة سكنية يهودية في القدس الشرقية ومحيطها، فقد قدم مؤسس (سلطة أراضي إسرائيل) (أرييه كينغ) يوم الأحد 2010/5/2م هذه الخطة خلال خطاب له في مؤتمر داخل (مركز تراث "مناحيم بيغن") لبحث المبادرات التطويرية المستقبلية في القدس الشرقية، وخلال هذه الخطة يمكن استغلال أراضي مملوكة لأفراد أو أراضي الصندوق القومي اليهودي لبناء هذه الوحدات السكنية في القدس الشرقية ومنطقة (E1) بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، وكذلك الأراضي التي تمتد من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً. (المصدر: وكالة سما، الموقع الإلكتروني).

<sup>(\*\*)</sup> البوابة الشرقية عبارة عن مخطط استيطاني شمال شرق القدس، وتمتد على المدخل الشرقي الرئيسي للمدينة من اتجاه غور الأردن، وتبلغ مساحة المنطقة 2700 دونماً، ويهدف المشروع إلى إقامة مراكز تجارية ومشاريع إنتاجية ومواقف باصات وبناء 2200 وحدة سكنية، وقد تمت الموافقة

عليه في 1996/11/20م من قبل وزير الإسكان آنذاك (ماتير بورش).

إن الاستيطان في مدينة القدس له آثار سلبية واضحة على حياة المقدسين، لأن الاستيطان يصادر أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية ويحرم الفلسطينيين من مجالات عديدة للتنمية ويعيق الاتصال ويدمر الاقتصاد، لأن القصد من المستوطنات هو التغيير المصطنع للبنية الديموغرافية وتغيير الحقائق على الأرض، وكذلك لضمان عدم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

## الديموغرافيا والسكان في القدس

تسعى إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها مدينة القدس إلى إحداث انقلاب ديموغرافي في عدد السكان وتركيبهم وتوزيعهم، وتأتي هذه السياسة كاستجابة طبيعية للمتغيرات السياسية التي تفرضها إسرائيل على سكان مدينة القدس.

ولقد عملت إسرائيل على طرد المواطنين الفلسطينيين من مدينة القدس منذ الأيام الأولى للاحتلال واستمرت عمليات الطرد والتهجير الجماعي مستمرة إلى يومنا هذا من أجل الإخلال بالتوازن السكاني الديموغرافي وملكية الأرض، وهذا الإجراء الذي تمارسه إسرائيل بحق ديموغرافيا السكان العرب في القدس يتناقض مع نص المادة 49 من معاهدة جنيف التي أقرت بأنه (يحظر على دولة الاحتلال النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة... ولا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة).<sup>(8)</sup>

ولكن إسرائيل أول ما بدأت به هو تحطيم هياكل القانون الدولي فقامت على الفور بتجاوز أهم بندين في هذا القانون وهما :

- 1- النقل الجماعي وترحيل السكان المدنيين من القدس.
- 2- نقل جزء كبير من السكان الإسرائيليين للاستيطان في مدينة القدس.

حيث قامت إسرائيل على الفور بالإجراءات التالية :

- 1- قامت في اليوم الخامس لاحتلال مدينة القدس باستلام مفاتيح حارة المغاربة، وفي اليوم السادس أي في 1967/6/11م شرعت آليات الاحتلال بهدم حارة

المغاربة بكامل مبانيها ومعالمها الأثرية، وكان ذلك بحجة توسيع ساحة  
البراق.

2- في 18/4/1968م هدمت سلطات الاحتلال حارة الشرف بكاملها، والتي  
كانت مكونة من 1034 منزلاً و425 متجراً، و6 مساجد، وعدد من المدارس  
وأقامت مكانها حياً لليهود.

وما زالت إسرائيل تسعى جاهدة لإحداث انقلاب ديموغرافي في المدينة.

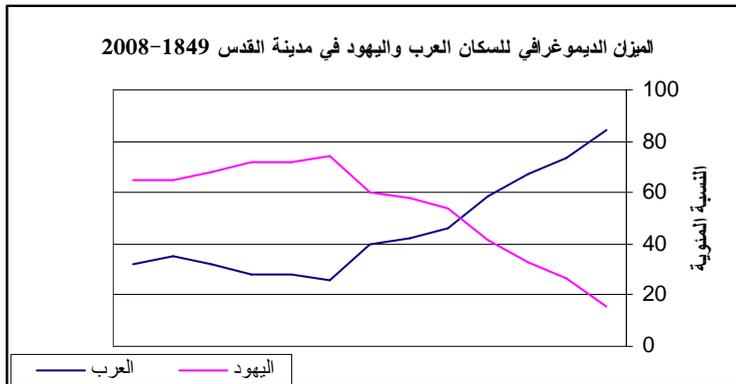
وبالرجوع إلى الوضع السكاني في المدينة بلغ عدد السكان الفلسطينيين  
في القدس الشرقية عام 1967م ما يقارب من 69,000 نسمة، ولم يكن لليهود أي  
تواجد في القدس الشرقية إذا استثنينا منطقة الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا)  
على جبل الزيتون، ولكن بعد السياسات الاستيطانية وتوسيع حدود المدينة وإعادة  
هيكلية خارطة القدس تغير الواقع الديموغرافي وأصبح اليهود يتسللون للسكن  
والاستيطان في القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة، مما أدى إلى إعادة توزيع  
السكان وكثافتهم وأعدادهم وخصائصهم الديموغرافية على أمل ألا تزيد نسبة  
العرب في المدينة عن 22% حسب قرار اللجنة الوزارية لشؤون القدس  
الإسرائيلية.<sup>(9)</sup>

والجدول التالي يبين أعداد السكان في القدس 1849-2008.<sup>(10)</sup>

نسبة الزيادة السنوية		نسبة السكان		عدد السكان في القدس			السنة
اليهود	العرب	اليهود	العرب	المجموع	اليهود	العرب	
-	-	15.3	84.7	11682	1790	9892	1849
3.25	0.31	26.3	73.7	14358	3780	10578	1872
4.51	2.18	33.1	66.9	21459	7105	14354	1886
3.76	2.30	41.7	58.3	43667	18190	25477	1911
5.66	1.05	54.2	45.8	62500	33900	28600	1922
5.10	3.53	57.7	42.3	92900	53600	39300	1931
4.40	3.60	60.4	39.6	164400	99300	65100	1945
3.13	0.24	74.2	25.8	266300	197700	68600	1967
2.74	3.62	71.5	28.5	428700	306300	122400	1983
3.01	2.55	72.1	27.9	524500	378200	146300	1990
1.71	3.55	68.3	31.7	657500	448800	208700	2000
1.17	3.55	65.2	34.8	747600	487100	260500	2007
1.16	3.06	64.8	32.2	763600	495000	268600	2008

المصدر : أحمد دحلان، 2010.

الميزان الديموغرافي للسكان العرب واليهود في مدينة القدس 1849-2008



المصدر : أحمد دحلان، 2010.

الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يوضحان مدى تزايد أعداد اليهود وتركزهم في القدس من أجل أن تظل الأغلبية المطلقة لهم، ولكي يسجلوا تفوق ديموغرافي على السكان العرب في القدس بقسميها الشرقي والغربي.

ولكن بالنظر إلى أعداد اليهود في القدس الشرقية وحدها نجد أن أعداد اليهود في القدس الشرقية بلغت في العام 1972م، حوالي 8649 مستوطن ارتفع هذا الرقم ليصبح حوالي 141000 في العام 1992م، أي بزيادة قدرها حوالي 132351 مستوطن خلال 20 سنة، أما في العام 2007 فقد بلغ عدد المستوطنين في شرقي القدس 189708<sup>(11)</sup> مستوطن أي بزيادة قدرها 48708 مستوطن خلال 15 سنة الأخيرة، أما السكان العرب في القدس فقد بلغ في العام 2009م، 268400 نسمة، وتشير النسب المئوية إلى أن المستوطنين اليهود يشكلون ما نسبته (41.4%) من مجمل سكان القدس الشرقية وأن السكان العرب يشكلوا ما نسبته (58.6%) من إجمالي السكان في القدس الشرقية، فإذا علمنا أن عدد المستوطنين الإجمالي في الضفة الغربية بلغ في العام 2007م، حوالي 466170 مستوطن أدرنا أنهم يشكلون 40.7% من إجمالي المستوطنين، أي أن (41%) من مجمل المستوطنين اليهود يتركزون في القدس الشرقية، وهذا يدل على مدى عمق السياسة الصهيونية الاستيطانية الديموغرافية في توجيه الاستيطان والمستوطنين في القدس.

إن السياسة الإسرائيلية الديموغرافية المتبعة في القدس الشرقية لا تشير إلا إلى حقيقة واحدة، وهي أن أي حكومة إسرائيلية قادمة لن تستطيع التنازل عن القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك لأن عدد السكان اليهود في حينها سيصبح مساوٍ أو قريب جداً من السكان العرب بالإضافة إلى تواجد عدد كبير من هؤلاء المستوطنين داخل الأحياء العربية التي ستدعي إسرائيل في حينها أنه من الصعب إخلائهم.

## الجدار الفاصل حول القدس

جاء الجدار الفاصل حول القدس استكمالاً لمساعي الاحتلال تهويد القدس الشرقية، وبتوصية من قيادة الشرطة والجيش أعلنت الحكومة خطة لعزل القدس الشرقية كلياً عن الضفة الغربية، وتهدف هذه الخطة إلى خلق وقائع عبر إجراء تغييرات جوهرية جغرافية وديموغرافية، وطمس الهوية العربية للقدس وتغيير طابعها الحضاري والإسلامي، من أجل إحكام السيطرة على المدينة المقدسة.

وبهذا الصدد فقد وقع رئيس الأركان (شاؤول موفاز) على أوامر بمقتضى أنظمة الطوارئ لسنة 1945م تقضي بنشر الحواجز والأسيجة والعراقيل في مناطق القدس، وقد صادق (أريئيل شارون) على هذه الخطة وأصدر أوامره بإزاحة الجدار في أي اتجاه كان بما يخدم المصالح الأمنية وفرض واقع جديد على مسألة القدس من أجل إزاحة حدود بلدية القدس بما يمهد الطريق لإنشاء القدس الكبرى، وهكذا امتزجت الرؤية الأمنية بالرؤية السياسية لتحقيق عدة أهداف :

- 1- تحسين الدفاع عن القدس.
  - 2- تحقيق نظرية القدس الكبرى (من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً، ومن البحر الميت شرقاً حتى اللطرون غرباً).
  - 3- ضم الأحياء الاستيطانية الكبرى إلى القدس (معاليه أدوميم وجبعات زئيف) وإدراجها ضمن الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود.
  - 4- خلق ومنع تمدد وتطور مناطق القدس الشرقية خاصة أبو ديس والعيزرية باعتبارها مناطق فلسطينية.
  - 5- إخراج قرى ومناطق عربية من الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي التخلص من أعداد كبيرة من السكان العرب خاصة مناطق كفر عقب، مطار القدس.
- إن الاهتمام بالجدار الفاصل حول القدس سوف يفرض الوقائع التالية :

1- الاهتمام بغلاف القدس والمقصود هنا تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والعسكري والاستيطاني والديموغرافي وتطويق القدس الشرقية من جميع الجوانب.

2- إنشاء لواء عسكري خاص يكون مسؤولاً عن إغلاق القدس وفصل مناطق القدس بعضها عن بعض بواسطة الجدار والحواجز العسكرية.

3- ربط مناطق القدس بالأنفاق والطرق المعبدة وهو ما يقطع أوصال القدس.

4- إقامة الحواجز الثابتة والمتحركة خصوصاً في الأحياء الشمالية المكتظة بالسكان مثل مخيم شعفاط وحاجز الزعيم والطرق الترابية المؤدية إلى العيزرية وأبو ديس وتحصين الحواجز الرئيسية في الرام وقلنديا.

5- الجدار سوف يعزل بشكل فعلي القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وسوف يعزل 230000 مواطن مقدسي عن أكثر من 2 مليون فلسطيني في الضفة الغربية، كما سيضم ثلاث كتل استيطانية كبرى تحيط بالقدس الشرقية إلى إسرائيل (جيفون، عتصيون، أدوميم)، وسوف يسهل توسيع المستوطنات والكتل الاستيطانية حول القدس على حساب الأراضي العربية الفلسطينية.<sup>(12)</sup>

وكانت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية قد نشرت خريطة لمسار الجدار حول القدس، توضح فيه كيف أن الجدار الفاصل عزل جميع المناطق الفلسطينية في القدس عن بعضها البعض بحيث أصبحت كل منطقة من المناطق محاطة بالجدار من جميع الجوانب ومعزولة عما يجاورها من مناطق على النحو التالي :

1- منطقة بير نبالا والجيب أحاطهما جدار واحد وطوقها من جميع الجوانب.

2- مر الجدار من شمال القدس وعزل منطقة رافات وقلنديا ومخيم قلنديا عن بعضهما البعض وعزل كذلك منطقة كفر عقب.

3- الرام، جيب، الرامة أصبحت كل واحدة منها محاطة بجدار فاصل خاص بها طوقها من جميع الجوانب، وكذلك الحال في منطقة حزما.

- 4- عناتا ومخيم شعفاط أحاط بهما جدار فاصل مستقل وطوقها من جميع الجوانب وعزل مخيم شعفاط عن بلدة شعفاط التي أصبحت هي الأخرى معزولة تماماً.
  - 5- مناطق الزعيم، العيسوية، الطور أصبحت معزولة عن بعضها البعض.
  - 6- العيزرية، أبو ديس أحاط بها جدار فاصل من جميع الجوانب.
  - 7- منطقة سلوان تم عزلها عن أبو ديس والعيزرية.
- وهكذا فقد جاء الجدار ليقضي على أي أمل في إعادة التواصل الجغرافي في القدس، وليلغي فكرة اتخاذ القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة.

## تهويد مدينة القدس

إن العمليات المتسارعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس إنما تهدف في الأساس إلى تهويد القدس بكاملها، إن المستقبل الذي ينتظر القدس بما فيها البلدة القديمة بما يرتبط به من تخطيط متقن وإعادة تشكيل النسيج الديموغرافي والاجتماعي للمدينة سيشكل حتماً نسخة مكررة لما جرى لمدينتي يافا وعكا حين تم إجلاء وطرد عدد كبير جداً من الفلسطينيين لتتحول هذه المدن إلى مستعمرات فنية ومدن من المتاحف يسكنها اليهود كأغلبية ساحقة، وهذا حقاً ما ينتظر القدس.

ولقد سارت إسرائيل من أجل تحقيق ذلك بعدة خطوات متوازية أهمها :

### أولاً: سحب الهويات

بلغ العدد الإجمالي لسحب الهويات منذ العام 1967 حتى 2010م حوالي 14171 عائلة فلسطينية من القدس، بلغ العدد الإجمالي لأفرادها 86226 مواطناً مقدسياً.<sup>(13)</sup>

ويرى الدكتور حنا عيسى أستاذ القانون الدولي أن ذلك يأتي ضمن السياسة الإسرائيلية لتهويد القدس، وتقليص الوجود العربي الفلسطيني فيها، حيث

تقوم إسرائيل بتفريغ القدس من سكانها فعلياً وقانونياً، حيث تواصل سلطات الاحتلال من خلال وزارة الداخلية وبمساندة مؤسسة التأمين الوطني سحب هويات المقدسيين وإلغاء حق الإقامة.<sup>(14)</sup>

### ثانياً: أسئلة القدس

إن إجراءات عزل المدينة عن محيطها العربي وفصلها عن الضفة الغربية وحصارها بسلسلة من المستوطنات والجدار الفاصل يشكل مجموعة من (الإنجاز التاريخي) في مهمة الأسرلة التي يمكن تلخيصها في أربع خطوات :

1- تغيير الوضع الراهن في المدينة.

2- خلق حقائق جديدة مكان المعالم الأثرية والتاريخية والدينية والحضارية.

3- فرض سياسات واقع التغيير والتزييف على القدس وخاصة على المواطنين الفلسطينيين كأمر واقع يتعايشون معه مرغمين (لغايات البقاء والمحافظة على الذات والحد الأدنى من حقوق الإقامة) في ظل ثقافة الخوف.

4- ربط هذه الإجراءات بمخططات (أسرلة) المدينة بدءاً من الجغرافيا وانتهاءً بالديموغرافيا بجعل السكان إسرائيليين : مواطنين كانوا أو أصبحوا أو بقوا في صفة المقيمين.<sup>(15)</sup>

### ثالثاً: هدم المنازل

اعتبرت إسرائيل أن كل البناء الذي تم في مدينة القدس العربية بعد العام 1967م هو بناء غير قانوني، لذلك فهي تسعى دائماً لهدم أي منزل بحجة عدم الترخيص، وقد تم وضع العراقل أيضاً أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى 30 ألف دولار للرخصة الواحدة بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها إصدار الرخصة للبناء، مما دفع السكان إلى البناء دون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس، حيث أسعار الأراضي والحصول على رخصة أسهل وأقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية.

## رابعاً : مصادر الأراضى

مارست سلطات الاحتلال برامج المصادرة وفق مخططات منهجية مُقرّة مسبقاً، ولها ميزانيات خاصة، وأبرز أساليب المصادرة التي اتبعتها إسرائيل ما يلي :

- 1- إعادة تصميم الخريطة الهيكلية للمدينة وإقرارها للحد من النمو العمراني والسكاني للأحياء العربية.
- 2- الاستملاك بحجة المصلحة العامة.
- 3- من أجل إقامة المحميات الطبيعية أو شق طرق أو تحديد خطوط كهرباء ضغط عالي.
- 4- بحجة وجود أماكن أثرية وتاريخية.
- 5- بحجة توسيع المستوطنات الحالية القائمة.
- 6- وضع اليد على أملاك الغائبين.
- 7- ادعاء ملكية بيوت وأراضى معينة خصوصاً بعد الاعتداء على وثائق المحكمة الشرعية في القدس.

## خامساً : الإجراءات الاقتصادية

صحيح أن الاقتصاد يتبع السياسة، لذلك أصبح اقتصاد مدينة القدس نتاج لحالة عدم الاستقرار السياسي وللسياسات الإسرائيلية فيها، لذلك فإن نظرة اقتصادية على مدينة القدس نرى أن كل النظم الاقتصادية فيها قد تضررت أو تهنكت أو تقلصت أو انعدمت.

أضف إلى كل ما سبق ما فرضته سلطات الاحتلال من ضرائب على المقدسيين، مثل: ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، رسوم التأمين الوطني، رسوم إعلام، رسوم السفر، الضريبة على الأراضى، ضريبة الشراء، ضريبة التحسين، ضريبة المبيعات، ضريبة التحسين البلدي<sup>(16)</sup>، وبالتالي تعطلت العمليات

الاقتصادية في القدس الشرقية وأصبح الاقتصاد المقدسي تابعاً ومرتبطاً وخاضعاً للقيود الاقتصادية الإسرائيلية.

## مكونات ومرتكزات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس ومستقبل القدس

ترتكز النظرة الإسرائيلية للقدس على عدة أسس ومبادئ، منها :

1- البعد الديني العقدي الذي سيستند هو الآخر على نظرية الاصطفاء الإلهي لليهود، ونظرية الوعد الإلهي لليهود بالعودة إلى أرض الميعاد، وحسب وجهة نظر اليهود فلا اصطفاء ولا أرض ميعاد بدون القدس. وعلى ذلك فقد حددت وثيقة (رابطة الدفاع اليهودية) مستقبل القدس بأنها هي أعظم مدينة دينية بالنسبة لليهود، ومن هنا كانت القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل من وجهة نظرهم. (17)

2- البعد السياسي، والذي لا يحيد هو الآخر عن العمق العقدي، ومن هنا جاءت غالبية تصريحات القادة والساسة الإسرائيليين تجاه القدس منبثقة من عمق ديني، فمثلاً (موشيه دايان) عندما وقف أمام حائط البراق عند احتلال المدينة في العام 1967م، قال : لقد عدنا إلى أكثر أماكننا قدسية ولن نبرحها أبداً، وبعدها جاءت كل التصريحات متناغمة مع هذه المقولة العقائدية السياسية، مثل :

- (حاييم رامون) نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) قال في تصريحات له يوم 2008/4/4م، أن المفاوضات التي تجري مع السلطة الفلسطينية سواء السرية منها أو العلنية، لم تنتطرق على الإطلاق إلى الحرم القدسي أو القدس القديمة إطلاقاً، وأضاف .. الجميع يعرف موقف الحكومة الحقيقي فيما يتعلق بالحوض المقدس وأورشليم اليهودية والتي لا نعتزم التفاوض حولها مطلقاً.

- رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) أكد في تصريحات له للإذاعة الإسرائيلية يوم 2008/6/5م أن مسألة القدس لم تطرح قط على بساط البحث خلال المفاوضات مع الفلسطينيين.
  - بتاريخ 2009/10/16 وجهت كلية هاريس للدراسات السياسية في جامعة شيكاغو الأمريكية دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي (أولمرت) بصفته من الشخصيات المؤثرة في العالم حيث وقف على منبر الجامعة وقال : إن القدس من شرقها إلى غربها هي ملك لليهود ولا يحق لأحد من غير اليهود السكن في القدس.
  - رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي (بنيامين نتنياهو) أعلن يوم 2009/11/6م قائلاً : إن سيادة إسرائيل على القدس قضية غير قابلة للنقاش.
  - وفي 2010/3/23م أعلن (نتنياهو) أن القدس ليست مستوطنة، وإنما هي عاصمة إسرائيل ونرفض وقف الاستيطان فيها، ويقول أنه يتبع سياسة أسلافه بشأن البناء في القدس.
- إن مثل هذه المواقف والتصريحات إنما تمثل الموقف الرسمي المعلن لكل فئات الإسرائيليين أفراداً وأحزاب، بما فيها الأحزاب اليمينية والوسطية واليسارية والعلمانية والمتدينين، فإنها جميعها تفق فيما بينها على أن القدس موحدة وعاصمة إسرائيل الأبدية.
- ولكن الخلافات يمكن أن تمس التكتيك الذي يتبعه كل طرف لتحقيق نفس الهدف.

## موقف أمريكا من قضية القدس

إن مرتكزات ومكونات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس والتصريحات التي تصدر عن قادة إسرائيل قد جاءت مستندة إلى قاعدة صلبة ودعم لا محدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل تستمد قوتها من خلال المساعدات

المالية والعسكرية والدعم السياسي من حكومة الولايات المتحدة، فمنذ العام 1947م تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس، وكان الاهتمام الذي أبدته الحكومة الأمريكية من أجل مستقبل القدس وحماية الأماكن المقدسة قد تناقص مع الزمن، ولقد جاء الدعم الأمريكي لإسرائيل فيما يتعلق بقضية القدس في نقطتين :

الأولى : التشريعات والقرارات والمواقف الأمريكية والتي تصدر عن جميع المؤسسات الرسمية الأمريكية، والتي تتبنى رؤية إسرائيل فقط تجاه القدس.

الثانية : حق النقض (الفيتو) الذي تتسلح فيه أمريكا وترفعه في وجه أي قرار قد يمس سيطرة إسرائيل الكاملة وسيادتها المطلقة على القدس.

وفي إضاءة سريعة على سلوك الولايات المتحدة الأمريكية على دعم موقف إسرائيل منذ الستينيات على السلوك اللاشعري لإسرائيل تجاه القدس، تبرز مواقف مهمة مثل :

• في الاجتماع الخامس الطارئ للجمعية العامة الذي عقد في 17-حزيران-1967م للبحث في الوضع الذي نتج عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معارضاً لإدانة إسرائيل كدولة معتدية وعارضت أيضاً تبني قراراً يدعو لانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من القدس.

• استنكفت الولايات المتحدة الأمريكية عن قراري الجمعية العامة رقم 2253 و2254 الصادرين في 4 و15 تموز اللذان يدعوان إسرائيل إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها لتغيير الوضع القانوني في القدس.

• صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قرار الجمعية العامة رقم 2851 الصادر في 20 ديسمبر 1971م الذي أعلن أن كل الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل لاستيطان المناطق المحتلة بما فيها القدس لاغية وباطلة.

- استتكتفت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم قرار الجمعية العامة رقم 5/32 بتاريخ 28 أكتوبر 1977 الذي يلوم استمرار إسرائيل في إقامة المستوطنات، ودعاها إلى التوقف عن تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتركيب السكاني لعرب المناطق المحتلة منذ العام 1967م بما فيها القدس.
- صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قرار الجمعية العامة رقم 113/533 بتاريخ 18 ديسمبر الذي أعاد تأكيد عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس.<sup>(18)</sup>

### أما أهم المواقف الأمريكية المباشرة تجاه القدس فهي

- تبني مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 1990/3/24م بالإجماع قراراً يعلن أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى كذلك.
- في 1990/4/24م، اتخذ مجلس النواب الأمريكي بأغلبية 378 صوتاً مقابل 34 صوتاً قراراً بـ (الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل).
- التشريع الأمريكي رقم 10445 الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1995م والذي أقر فيه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الموحدة وغير المجزأة والتي تعتبر المركز الروحي لليهود في العالم، وفي 1997/6/11م تبني مجلس النواب الأمريكي قراراً بتخصيص 100 مليون دولار لبناء السفارة في القدس وصوت لصالح القرار 406 مقابل 17 صوتاً فقط.
- في 1998/4/4م وقع 81 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المائة على رسالة موجهة للرئيس كلينتون تطالبه بعدم ممارسة أي ضغط على إسرائيل.

هذا جزء بسيط من الكم الهائل من القرارات والمواقف التي تبنتها أمريكا لدعم إسرائيل وتثبيت موقفها وتسويق رؤيتها تجاه القدس، وهذا ما تحدث به الصحفي الإسرائيلي (أوري أفنيري) في مقالة له في صحيفته التي يرأس

تحريرها (هعولام هزية) حيث يقول : "إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تضغط على إسرائيل لأنها غير قادرة على ذلك بسبب مصالحها القومية المرتبطة بكل ما يتعلق بإسرائيل"، ويضيف : "إن مركز ثقل الاحتلال الإسرائيلي هو الكونغرس الأمريكي".

فالمصادقية الأمريكية تحطمت تماماً لدى أبسط المواطنين العرب والحيادية والنزاهة الأمريكية لم ولن تأتي .. والضغط الأمريكي لم ولن يأتي .. والصراع سيبقى مفتوحاً مع دولة الاحتلال.<sup>(19)</sup>

إن مكونات السياسة الإسرائيلية التي تستند إلى الدعم الأمريكي والذي يدخل تحت مظلته أيضاً الدعم الأوروبي والرباعية، مكن إسرائيل خلال السنوات الماضية من إقامة ما يعرف (بشبكة التحكم والسيطرة)<sup>(\*)</sup> على القدس، والتي اعتمدت فيها إسرائيل مبدأ شل حركة الخصم من خلال السيطرة التامة على النقاط الرئيسية في هذه الشبكة بحيث يواجه الخصم في كل مرة يحاول التحرك عقبة من نوع ما، وتمكنت إسرائيل من خلال هذه الشبكة من شل حركة المجتمع الفلسطيني تماماً، كما أن هذه الشبكة ستحول القدس إلى مدينة كبرى (القدس الكبرى. متروبوليتان) تتحكم في مركز الضفة الغربية وتحول دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

(\*) يعتمد نظام شبكة التحكم والسيطرة على أن تكون إسرائيل موجودة في التفاصيل الدقيقة للقدس بحيث يتم تنفيذ نظام الشبكة تحت مسميات الإدارة الصحيحة، تطبيق القانون، الحفاظ على النظام، حفظ الأمن، الاستيطان، الجدار الفاصل، سحب الهويات، القرارات والقوانين، الأوامر العسكرية، المواطنة، الديموغرافيا، الطرق الالتفافية والسريعة، الأسرلة، هدم المنازل، ترخيص البناء، الحوض المقدس، مصادرة الأراضي، الإجراءات الاقتصادية، الضرائب، الاعتقالات، الحجز، المحاكمة، الإبعاد، المشاريع، إلى آخر خيط في هذه الشبكة فإنها تمثل تجسيدا مادياً لشبكة السيطرة والتحكم مما أدى إلى أن تمتاز كل هذه المنظومة لتكوين نظام عنكبوتي إسرائيلي يسيطر سيطرة فعالة وقوية على كل مناحي الحياة للفلسطينيين في القدس سواء على مستوى التجمعات أو الأفراد أو الأماكن.

## مستقبل القدس

إن العرض السابق لواقع القدس يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مستقبل القدس غامض وتلقه الضبابية وعدم وضوح الرؤية وعدم رسم معالم واضحة لطريق استشراق مستقبل القدس.

قبل الخوض في الحديث عن مستقبل القدس أو التفاوض حول القدس، يجب أن نقف ملياً أمام الهالة الكبيرة التي أحاطت بإسرائيل بها نفسها وخلقت لنفسها حصانة حول مستقبل مدينة القدس في أية اتفاقيات سلام مقبلة، فلهذا الغرض سن الكنيست الإسرائيلي في 1980م قراراً يسمى "القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل"، ما يعني أن أي اتفاق للحل النهائي يتضمن تقسيماً للقدس لن يصبح بحثه قانونياً إلا بتعديل قرار الكنيست هذا أو سن قرار آخر يلغيه، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً.

وبناءً على هذا القرار فإن كل رئيس وزراء إسرائيلي يتم انتخابه يعلن على الملأ أن القدس لن تكون موضوع للتفاوض بوصفها عاصمة إسرائيل الأبدية، وكان آخر هؤلاء رؤساء الوزراء الحالي (نتنياهو)، كما أن أي رئيس وزراء يسعى دائماً إلى إرضاء الأحزاب الدينية ولن يتم إرضائهم إلا على حساب القدس، لذلك فإن حكومات إسرائيل المتعاقبة تقع تحت ضغط كبير في معالجتها لمستقبل القدس بعدم التنازل في أي مجال يمكن أن يفسر بأنه تنازل ولو بسيط عن السيادة في القدس.

لذلك بقيت إسرائيل ترحل البحث في قضية القدس إلى مباحثات الحل النهائي التي لا جدول زمني يشير إليها ولا التزامات تجبر إسرائيل على التسريع بها، بينما استفادت إسرائيل من هذا التأجيل بتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي على الأرض، وتستثمر هذا التأجيل لاستباق أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين.

إن تأجيل المفاوضات حول القدس كان دوماً في صالح إسرائيل وفي كل الظروف والحالات، فهي فرضت على الأرض واقع من شأنه أن يعرقل أي اتفاق حول تقسيم المدينة.

إضافة إلى ما سبق فإننا أمام حالة صعبة حول إيجاد حل مرضٍ لجميع الأطراف، لأن إسرائيل في الأساس تعتبر قضية القدس قضية أمنية، وهذا الاعتبار يلزم إسرائيل بإقامة منطقة أمنية حول المدينة عن طريق استيطان القدس الكبرى.

لذلك باتت القدس أحد أهم العناصر في الإجماع القومي الإسرائيلي، فهي ليست موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة، وأنها خارج القسمة السياسية، وأن أكثر التيارات اعتدالاً في إسرائيل يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معينة فقط للفلسطينيين في حدود بلدية القدس الكبرى، أي في المناطق العربية كثيفة السكان، والتي تقع خارج الحدود الجغرافية لمدينة القدس، وهو أمر مرفوض فلسطينياً.

ولكن هنا يجب أن نقر بحقيقة مهمة، وهي أن مستقبل القدس لا يتعلق بالموافقة الإسرائيلية فقط، وإنما بتوازن القوى السياسية على المستوى الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط وبوجود أوراق مهمة في أيدي الفلسطينيين يمكنها أن تتحول إلى وسائل ضغط على إسرائيل، كما أن واقع المدينة ومستقبلها يرتبطان أيضاً بالاستراتيجية التي يتبعها الفلسطينيون ومدى نجاحها في تثبيت واقع مناقض للواقع الذي عمل الإسرائيليون على خلقه وتثبيته.

مستقبل القدس في مبادرات السلام :

هل ستكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة عن طريق طاولة المفاوضات؟ أم أن قضية القدس باتت محسومة إسرائيلاً ومن الصعب طرحها على طاولة المفاوضات؟ أم أنه سيكون هناك رئيس حكومة إسرائيلي قادم يستطيع أخذ قراراً حاسماً بقضية القدس الشرقية واعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية؟

للإجابة على هذه التساؤلات طرحت عدة مبادرات ورؤى ترسم ملامح مستقبل القدس، فقد جاءت معظم هذه الطروحات لتقديم حلول إدارية فقط لمسألة القدس، على النحو التالي :

- (تيدي كوليك) رئيس بلدية القدس السابق وضع تصور يقوم على مبدأ القبول بمجلسين بلديين منفصلين يعملان في إطار مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية تحت عنوان (التشارك في القدس).
- في أبريل 1992م، وضع عدنان أبو عودة رئيس الديوان الملكي الأردني تصوراً شخصياً حدد فيه إدارة عامة للقدس على النحو التالي :
  - الأجزاء الواقعة شرق القدس يمكن أن توضع تحت العلم الفلسطيني وتسمى القدس.
  - المناطق الغربية توضع تحت العلم الإسرائيلي وتسمى أورشليم.
  - يعمل في المدينة المقدسة مجلس يمثل الهيئات المختلفة للديانات الثلاث.
  - يحق لسكان المدينة العرب انتخاب ممثلين عنهم للمؤسسات الفلسطينية، بينما يعد سكان المدينة اليهود في عداد الإسرائيليين ويشاركون في الانتخابات الإسرائيلية.
- المشروع الأمريكي الفلسطيني المشترك حول القدس والذي ينص على إبقاء مدينة القدس الكبرى موحدة على أن يتم تشكيل مجلس بلدي فلسطيني يهودي مشترك :
  - تشكيل مجلس بلدي عربي في القدس الشرقية وآخر إسرائيلي في القدس الغربية.
  - تشكيل إدارة من ممثلي الديانات السماوية الثلاث لإدارة القدس القديمة.(20)
- مبادرة السلام الإسرائيلية التي أطلقها مجموعة من رجال الأعمال والوزراء السابقين وضباط كبار متقاعدون من الجيش والأجهزة الأمنية كرد على مبادرة السلام العربية التي أطلقها العرب في قمة بيروت عام 2002، والتي نصت على : (تشمل منطقة القدس الكبرى عاصمتين لدولتين بحيث تُرسم الحدود فيها على الشكل التالي) :

- الأحياء اليهودية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، فيما ستنتقل السيطرة على الأحياء العربية إلى الفلسطينيين.
  - ستخضع البلدة القديمة لترتيبات خاصة بحيث يخضع الحي اليهودي وحائط البراق للسيطرة الإسرائيلية.
  - المسجد الأقصى يوضع تحت نظام خاص.
  - تطبيق إجراءات خاصة متفق عليها تضمن أن تدار الأماكن المقدسة الإسلامية من قبل دائرة الأوقاف الإسلامية.
  - تدار الأماكن اليهودية المقدسة والمصالح اليهودية في المكان من قبل إسرائيل.
  - يشرف على تطبيق هذه الإجراءات لجنة إسرائيلية دولية مشتركة.
  - وفي تعقيبه على هذه المبادرة قال المتحدث باسم رئيس الوزراء "إن هذه المبادرة تعكس رغبة الشعب الإسرائيلي بالسلام مع الشعب الفلسطيني".
  - (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي يبلور مع طاقم وزرائه المقربين فكرة طرح مشروعاً جديداً لتسوية مرحلية للصراع يستند هذا المشروع على خطة قديمة كانت قد طرحت عام 2000م في إسرائيل، ولكن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات كانت قد رفضتها، وتتخلص الخطة في إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة من دون القدس.
- إن المبادرات السابقة جاءت في مجموعها هزيلة للأسباب التالية :
- 1- أن كل هذه المبادرات جاءت شكلية إدارية فقط.
  - 2- لم تضمن أي من المبادرات حق الشعب الفلسطيني في دولته وعاصمته القدس ولم تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني.
  - 3- لم تتطرق أي من هذه المبادرات إلى التغيير الذي أحدثته إسرائيل على الأرض.
- لذلك فإن معظم هذه المبادرات قد سقطت.

## محددات مستقبل القدس النهائي

إن أوراق القضية الفلسطينية ليست كلها بيد الإسرائيليين بل يبقى هناك بعض نقاط القوة في أيدي العرب، وتبقى هناك بعض المحددات الإقليمية والدولية سوف تؤثر في المستقبل القريب في قضية القدس، منها :

1- تزايد أعداد السكان العرب في مدينة القدس حيث إن إسرائيل منذ احتلالها للمدينة عام 1967م وضعت الهدف الأكبر وهو ألا تزيد نسبة السكان العرب عن 20%، ولكن في العام 2009م وحسب معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن سكان القدس لسنة 2009م بلغ 760800 :

العرب 268400 شكلوا ما نسبته 35%

اليهود 492400 شكلوا ما نسبته 65% (21)

وهذا له مدلول كبير جداً في مؤتمر هرتسليا وفي قراءات الديموغرافيين اليهود، حيث إن التوقعات الديموغرافية الإسرائيلية تقول أن الرحم الفلسطيني هو قنبلة قابلة للانفجار فعلاً، ستؤدي في نهاية المطاف إلى ترجيح كفة الميزان الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، وسوف يصبح الإسرائيليون أقلية، وقد اقتنع بهذه الفكرة كبير الديموغرافيين اليهود البروفيسور (سيرج ديلا فرغولا) وكذلك الديموغرافي اليهودي البروفيسور (أمنون سوفير)، ويقول (سوفير) في هذا الصدد لا يوجد أي منطق في إبقاء السيطرة على شرقي القدس. (22)

2- العمق العربي والإسلامي، مع الدول العربية المجاورة

3- الثورات العربية في كل من مصر واليمن وتونس والتغيرات في المنطقة العربية

4- قضية القدس ليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل هي قضية مليار مسلم أو أكثر في كل الدنيا. (23)

## رؤية للحل النهائي/ المستقبلي والحل

لقد استطاعت إسرائيل فعلاً أن ترسي قواعد عملية في القدس لا يمكن تجاوزها أو التغلب عليها عند طرح أي حل سياسي، وذلك بهدف أن تظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

وفي المقابل لا يستطيع أحد على سطح الأرض أن ينكر أن إسرائيل احتلت جزءاً من القدس في العام 1948م، وأكملت احتلال الجزء المتبقي عام 1967م، وأنه نتيجة لهذا الاحتلال فقد دمرت إسرائيل 39 قرية مقدسية وشردت 98000 مواطن مقدسي أصبحوا لاجئين زاد عددهم اليوم عن 700,000 لاجئ مقدسي، وهذا لم يطرح ولم يتم التطرق إليه في أي مرحلة من مراحل الصراع حول القدس.

إن توقيع اتفاق سلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بات أمر شبه مستحيل؛ لأن إسرائيل كادت أن تحسم معركة الجغرافيا والديموغرافيا لصالحها، وهي في حد ذاتها تستخدمها إسرائيل سلاح فعال في المفاوضات، وقد استطاعت أن تشحن فكر المفاوضات الفلسطيني بضرورة تقبل (سياسة الأمر الواقع) وجعله يفكر ملياً ويقتنع تماماً بالسياسة التي سوف تترتب على ذلك، وهي (سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه)، ومن هنا فإن المفاوضات الفلسطيني

كما يجب أن تكون القدس كلها حاضرة ولا يتم ترحيل قضيتها إلى ما يسمى (الوضع النهائي)، لأن المعركة حول القدس لن تحسم إلا بما يلي :

1- ثبات الفلسطينيين والمفاوض الفلسطيني على حقه في كل القدس.

2- أن تتخلى إسرائيل عن فكرة القدس العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي.

فلماذا يطرح دائماً المفاوض الإسرائيلي كلمة (الموحدة)؟، وأين هذه الكلمة من أجندة المفاوضات الفلسطيني؟، لقد غابت دائماً هذه (الموحدة) عن أفكار المفاوض الفلسطيني، ولم يحملها معه في حقيبتها إلى المفاوضات؛ فالمفاوض

الإسرائيلي لا يخجل أبداً من طرح (القدس الموحدة)، أما نحن فيعتبرنا الخجل والحياء ونخاف أن ننتهم بالتشدد والتطرف أو أي ألفاظ أخرى إذا ما تمسكنا بالقدس الكاملة والموحدة عاصمة للدولة الفلسطينية.

إن التخلي عن القدس الكاملة والموحدة خطيئة سيتحمل المفاوضات الفلسطيني الحالي وزرهما، وسوف تحاسبه الأجيال القادمة؛ لأنه لا يحق له إطلاقاً التخلي عن أي جزء من القدس، لأن القدس عاصمة مليار وثلاث المليار مسلم، ويجب على المفاوضات أن يتمسك بحقه في كل القدس لأن القدس الغربية محتلة كما الشرقية، ويجب أن يعود اللاجئين الـ700000 إلى كل القدس وإلى الـ39 قرية التي طردتهم إسرائيل منها.

## ولكن هل هذا ممكن؟

نعم ممكن، وهناك شواهد في عمر إسرائيل، لأن إسرائيل خرجت من غزة وفق معطيات ومستجدات حدثت على أرض الواقع في قطاع غزة، كما أن إسرائيل خرجت من كل سيناء ومن لبنان.

وإذا أرادت إسرائيل والمنطقة الإقليمية والدولية أن تحيا بسلام فعلى إسرائيل أن تعترف بأن القدس كل القدس عربية، وعليها أن تعيد الحقوق إلى أصحابها على النحو التالي:

1- القدس المحتلة عام 1948م، يجب أن تعود الأرض كاملة وتعود القرى التي دمرت ويعود اللاجئين الذين خرجوا تحت إرهاب الاحتلال، وعلى الاحتلال أن يخرج من هذا الجزء بالكامل.

2- القدس المحتلة عام 1967م، فإن إسرائيل طبقت فيها سياسة الأمر الواقع، وعملت على تهويد المدينة بالكامل، ولكن بقيت الكثير من المشاكل لم تحسم لصالح الاحتلال مثل مشكلة السكان، فإسرائيل تعلم جيداً أن نسبة العرب في القدس اليوم 35%، ويمكن أن يصبحوا أكثرية في العام 2030م، وأن هناك حوالي 100000 يهودي غادروا القدس خلال العشرين سنة الأخيرة هاربين من البطالة وأزمة السكن (بالرغم من البناء والاستيطان)، والمناخ المتعصب

الناجم عن ضغط المتشددین اليهود، وعلى ذلك فالمعركة لم تحسم كلياً، إذن باستطاعة إسرائيل أن تخطو الخطوات التالية :

- أ- تفكيك المستوطنات، وهي هنا أمام خيارين :
- إما أن تظل الأبنية لأصحاب الأرض الفلسطينيين وتقبل إسرائيل بالتعويض عن البناء.
- وإما أن تقوم بإزالة الأبنية تماماً وتبقى الأرض لأصحابها (وقد حدث ذلك في غزة وفي ياميت بسيناء).

ب- بالنسبة لليهودي في البلدة القديمة إن أثبت التاريخ أن لهم حق الإقامة فيه كغيرهم من السكان فليكونوا كباقي السكان.

إذا رفضت إسرائيل هذه العروض فيجب أن يبقى الباب مفتوحاً لكل الخيارات (بما فيها خيار المقاومة بجميع أشكالها)، من أجل الضغط على إسرائيل وإجبارها على التخلي ولو بالقوة عن القدس، لأن الحق إن لم تسانده قوة فهو حق ضائع، ونعم للحق الذي تدعمه القوة<sup>(\*)</sup>.

وهذا ما أيده الدكتور إبراهيم أبراش في مقالته استحقاقات أيلول بين الحقيقة والسراب "بل يجب اشتقاق وسائل نضالية مواكبة للعمل الدبلوماسي، وأهم هذه الوسائل المقاومة الشعبية والمصالحة"<sup>(24)</sup>، وإن كان أبراش أكثر ميلاً إلى المقاومة الشعبية أكثر من ميله إلى المقاومة القوية.

على هذا الأساس يجب أن نذهب كفلسطينيين إلى استحقاق أيلول متمسكين بكامل حقوقنا في الدولة وكامل القدس، لأن المفاوضات السابقة منذ مدريد وحتى الآن، وكل الطروحات وكل العروض قد هبطت بالحقوق الفلسطينية إلى (الصفرة)، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإننا في المستقبل القريب قد نبحث عن القدس بالمجهر ولن نراها.

<sup>(\*)</sup> وإن كنا اليوم لا نمتلك تلك القوة التي سوف تجبر إسرائيل على التخلي عن القدس فإن الأجيال القادمة قد تمتلك تلك المقومات، كما أن عدم وجود قوة اليوم لا تؤهلنا بأن نتخلى عن القدس، وتبقى نقطة مركزية القدس في الصراع، فقد تُشعل القدس فتيل التحرر دون أن يشعر بذلك أحد ودون مقدمات، وإنما إن حدث ذلك فإنه سيفاجئ العالم ويذهله.

فإذا أردنا قدسنا فيجب علينا أن نطرحها في سبتمبر على أنها كاملة وموحدة وأن يكون ذهابنا إلى استحقاق الدولة لانتزاع حقوقنا، ونأمل ألا يكون ذلك مجرد بالون اختبار كبير، كما نأمل ألا يكون مجرد خطوة لتحسين شروط المفاوضات، لأن إسرائيل قد تذهب إلى سبتمبر وفي جعبتها خطة إسرائيلية بشأن تقديم طلب رسمي للأمم المتحدة للحصول على اعتراف (بإسرائيلية دولة إسرائيل)، وذلك في خطوة موازية للتحرك الفلسطيني لتحصيل اعتراف بدولة فلسطينية في حدود 67، حيث يتم الاعتراف بدولتين:

1- دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في حدود عام 67 مع تعديلات يتم التوافق عليها.

2- دولة يهودية مع فتح المجال للتفاوض على القضايا المركزية الأخرى.

وقد يكون القرار "ينبغي تقسيم مساحة فلسطين إلى قسمين دولة فلسطينية عربية بحدود مؤقتة ودولة يهودية".<sup>(25)</sup>

وعلى ذلك يجب أن تكون خطواتنا كفلسطينيين مدروسة بعناية، وإلا قد نقع في شرك إسرائيل والأمم المتحدة، ويجب أن نتمسك بكامل حقوقنا في الأراضي الفلسطينية والقدس.

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1- قامت إسرائيل باحتلال القدس كل القدس (الجزء الغربي والشرقي)، ورسمت سياستها وحددت معالمها، واستطاعت (دولة الاحتلال) أن تقنع العالم بأن القدس هي فقط الجزء الشرقي من المدينة.

2- جميع قادة إسرائيل أعلنوا وبصراحة وأمام العالم أن القدس لن تعود مجزأة، وأنها هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.

3- فرضت إسرائيل على المدينة مجموعة من الإجراءات التي عملت من خلالها على تهويد المدينة، فأصدرت مجموعة من اللوائح والأنظمة والقوانين التي تجعل المدينة تحت سيطرتها، كما عملت على بناء مجموعة هائلة من المستوطنات، وأحدثت انقلاب ديموغرافي في أعداد السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، كما عملت على طرد المواطنين العرب وسحبت هوياتهم وصاشرت أرضيهم.

- 4- ارتكزت مكونات السياسة الإسرائيلية تجاه القدس على البعد الديني والبعد السياسي الذي استمد تعاليمه من البعد الديني.
- 5- إسرائيل رفضت عبر عهد طويل من المفاوضات مع جميع الأطراف إعطاء أي أمل بإعادة الحقوق الفلسطينية، وأن كل ما قدمته هو مجموعة من الإجراءات الإدارية المحدودة دون سيادة فلسطينية حقيقية على الأرض، لذلك فإن القدس لن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية عن طريق طاولة المفاوضات.
- 6- أن أوراق القضية ليست كلها بيد الإسرائيليين، فهناك نقاط قوة كبيرة في أيدي الفلسطينيين والعرب، منها البعد السكاني، والعمق العربي والإسلامي، والثورات العربية، وأن القدس هي قضية مليار وثلث المليار مسلم، وليست قضية 12 مليون فلسطين فقط.
- 7- يجب على المفاوض أن يثبت على حقه في القدس كل القدس (شرقية وغربية)، وأن تظل القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة الدولة الفلسطينية، ويجب أن تظل دائماً حاضرة كذلك على أجندة المفاوض وفي وجدان كل الفلسطينيين وكل المسلمين.
- 8- يجب على إسرائيل أن تتخلى عن فكرة القدس العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي وأن تعيد الحقوق الكاملة في كل القدس للفلسطينيين، وأن يعود المقدسيون إلى القرى التي هجروا منها قسراً في حرب عام 1948م، وعلى إسرائيل أن تقوم بتفكيك كامل المستوطنات وإخراج المستوطنين وإعادة الأرض إلى أصحابها.
- 9- يجب أن تظل القدس كاملة حاضرة في استحقاق سبتمبر.

## المراجع

- 1- عليان الهندي : مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.
- 2- سمير الزين : القدس مدينة الصراع المفتوح، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 108.
- 3- نعيم بارود : الوضع الجيواستراتيجي لمدينة القدس، 1999م.
- 4- عليان الهندي، مصدر سابق.
- 5- نفس المصدر.
- 6- خليل التفكجي : الاستيطان في القدس (سياسة مبرمجة)، مؤتمر القدس الأول، مؤسسة القدس الدولية.
- 7- نفس المصدر.
- 8- نبيل الفيومي : مسألة القدس والحل النهائي وفق القانون الدولي العام.
- 9- خليل التفكجي، مصدر سابق.
- 10- أحمد دحلان : مدينة القدس دراسة ديموغرافية، مؤتمر القدس الرابع، مؤسسة القدس الدولية، 2010م.
- 11- نفس المصدر.
- 12- نعيم بارود : الجدار الفاصل ... المسار والآثار، مؤتمر كلية أصول الدين، 2-2007/4/3، الجامعة الإسلامية، 2007م.
- 13- للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر : عدنان أبو عامر : جدار التوسع والفصل العنصري حول القدس : المسار والآثار والمواقف، مؤسسة القدس الدولية.
- 14- نعيم بارود : الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى خلال العام 2010م، مؤتمر كلية الآداب (القدس .. تاريخاً وثقافة)، 7-8 مايو 2011م.
- 15- حنا عيسى، جريدة القدس 2010/5/5م.
- 16- جواد الحمد : انعكاسات سياسة المصادرة والاستيطان الإسرائيلية على مستقبل القدس السياسي، 2007/11/5م.

- 17- وليد المدلل : أثر الاستيطان الصهيوني على حياة السكان الفلسطينيين في شرقي القدس، مؤسسة القدس الدولية.
- 18- زهدي جمال الدين : القدس .. مفاهيم يجب أن تصحح.
- 19- نبيل الفيومي، مصدر سابق.
- 20- زهدي جمال الدين، مصدر سابق.
- 21- نهاد الشيخ خليل : تطور موقف حماس من القدس في البيانات الرسمية (1987-2010م)، مؤتمر كلية الآداب (7-8/5/2011)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 22- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، تقرير بمناسبة يوم القدس 2009/5/20م.
- 23- أريك بندر ويوآف برومر : الرحم الفلسطيني قنبلة متكتكة! إسرائيل 2048 : نبوءات ديموغرافية، جريدة الأيام، العدد 3324، السبت 2005/4/23، ص19.
- 24- زهدي جمال الدين، مصدر سابق.
- 25- إبراهيم أبراش : استحقاقات أيلول بين الحقيقة والسراب.

## قضية اللاجئين الفلسطينيين ... إلى أين؟

د. مازن العجلة

### أولاً : مقدمة

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين التي نتجت عن اغتصاب الأراضي الفلسطينية ومن ثم احتلالها وإقامة دولة إسرائيل ، جوهر القضية الفلسطينية ومركز الصراع العربي الإسرائيلي ، فليس من المتوقع أن تشهد التسويات السلمية نجاحا واضحا ولا نهائيا طالما بقي ملف اللاجئين الفلسطينيين مفتوحا .

لابد من التوضيح بداية أن مصطلح قضية اللاجئين الذي نستخدمه في هذه الورقة يشمل بالضرورة كافة عناصر القضية وعلى رأسها حق العودة والتعويض وحصر الملكيات ومصير المخيمات وأعداد اللاجئين ورغباتهم .

لقد بدأت بظهور قضية اللاجئين مرحلة جديدة قاسية في حياة الشعب الفلسطيني ، قوامها التشتت في المنافي ، وما ترتب على ذلك من تشطي وتفتت للمجتمع الفلسطيني وبالتالي انتهاء وجوده كمجتمع واحد ، وإلى تحوله إلى تجمعات تسيطر عليها كيانات سياسية متعددة ومتباينة سياسيا واقتصاديا بل وذات مرجعيات فكرية مختلفة.

إن خطورة هذه القضية وتداعياتها ، وبقاءها قضية مشتتة من خلال مخيماتها ، قد دفعت إسرائيل نفسها إلى الاهتمام بحلها والقضاء على ثلوثها الرمزي ( اللاجئ ، المخيم ، الأنروا ) حيث حاولت الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار الاممي رقم 194 الذي دعا بصراحة إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي تشرذوا منها وتعويضهم وانشأ من اجل ذلك لجنة خاصة هي لجنة التوفيق عام 1949 . لقد حاولت إسرائيل الانتهاء من هذا الملف الخطير من خلال مشاريع التوطين ، ورفض فكرة العودة نهائيا وبأي شكل .

منذ بدايتها ، خضعت قضية اللاجئين للكثير من الجدل ومحاولات التصفية حيث كانت بندا أساسيا من كافة الاتفاقيات التي تمت بين إسرائيل والدول العربية أو ضمن المبادرات والمقترحات التي قدمت للأطراف المعنية لحل القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين .

واللافت للنظر تعدد الدراسات والمبادرات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين بل وكبر حجمها والتي صدرت في معظمها عن مؤسسات بحثية وأكاديمية ، ومنها منظمات دولية مثل فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وجامعات أجنبية عريقة مثل هارفارد وأكسفورد وغيرهما، إضافة إلى معظم المراكز البحثية والجامعات الإسرائيلية. يأتي هذا الاهتمام في سياق البحث عن حلول لقضية اللاجئين التي استعصت دوما على الحل أمام هؤلاء الباحثين والمهتمين.

الملاحظ أن جل الحلول والمقترحات المقدمة لا تستند إلى القرار 194 وهو قرار قانوني يستند إلى الشرعية الدولية . لذلك ورغم كثرة هذه المقترحات وطول المفاوضات، ما زالت القضية تراوح مكانها من الناحية القانونية والعلمية ، إلا أنها أصبحت في خطر نتيجة الضغوطات المستمرة على المفاوض الفلسطيني وعلى القيادة الفلسطينية في ظل تراخ عربي وإقليمي ودولي للقبول بالحلول المطروحة ، والخطر يأتي من وجود مؤشرات تشير إلى قبول بعض هذه المقترحات بل ومناقشتها ، وإصدار دراسات وبيانات غير رسمية وشبه رسمية تتعلق بقبول هذه المقترحات.

تسعى هذه الورقة للإجابة على التساؤل الوارد في عنوانها، قضية اللاجئين الفلسطينيين... إلى أين؟؟ وقد جاء هذا التساؤل طبيعياً ونحن على أبواب استحقاق سبتمبر، في خضم هذه المتغيرات الإقليمية، وجمود عملية المفاوضات حول اللاجئين وغيرها من القضايا. وللإجابة على هذا التساؤل تحاول الورقة سبر أغوار مواقف الأطراف المختلفة من القضية وتطوراتها خلال الفترة السابقة وخاصة منذ أوصلو وما بعدها.

## ثانياً - بعض الاعتبارات الخاصة بقضية اللاجئين

تحظى قضية اللاجئين بأهمية خاصة ضمن المشروع الوطني الفلسطيني، وفي إطار الصراع الإسرائيلي العربي، فقد ارتبطت قضية اللاجئين منذ البداية باحتلال الأرض وإقامة الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن بعدها الدولي المتمثل بطرح القضية في أروقة الأمم المتحدة غداة التهجير مباشرة وإصدار العديد من القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وعلى رأسها القرار 194، واستمرار التأكيد على هذا القرار دورياً وحتى الآن. كذلك فإن بعدها الإنساني والاجتماعي الذي برز طوال أكثر من ستة عقود، والمتمثل في معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين القابعين في مخيماتهم طوال هذه الفترة، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة لا تلبى الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لأي تجمع بشري. كل ذلك أضفى أهمية خاصة على قضية اللاجئين، ومن هنا رأينا، قبل أن نستعرض مواقف الأطراف المختلفة وتطوراتها من قضية اللاجئين أن نبدأ بالتذكير ببعض الاعتبارات الضرورية المتعلقة بالقضية وتاريخها:

1. بخلاف كافة القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية، فإن قضية اللاجئين حظيت منذ نشؤها بالاهتمام الدولي، إذ أصدرت الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 القرار الشهير والهام 194، ثم أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1949 لجنة التوفيق،

التي بدأت بمشاورات لوزان في مايو 1949 وتناولت في ذلك الوقت كافة الجوانب المتعلقة بقضية اللاجئين والتي مازالت تطرح حتى الآن للنقاش مثل ، العودة إلى الوطن ، وإعادة التوطين ، وإعادة تأهيل اللاجئين اجتماعيا واقتصاديا ، تقويم الملكية العربية المصادرة في إسرائيل ، لم شمل العائلات المتضررة ... الخ

2. باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية ، بالإضافة للاحتلال ، فان قضية اللاجئين تتشابه مع حق تقرير المصير ومع كافة قضايا الحل النهائي الجوهرية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف بها وهي ترتبط بهذه القضايا وتتداخل معها ، والملاحظ أن تعثر المفاوضات أصابها جميعا ، لأنها في الأساس جوانب رئيسة للقضية الفلسطينية ، أراد الجانب الإسرائيلي تجزئتها لتسهيل الوصول إلى حلول تصفويه لكل منها على حده. كذلك فان قضية اللاجئين ذات تشابكات إقليمية أوسع من قضايا الفترة الانتقالية على سبيل المثال ، وهي بالضرورة متداخلة مع محيطها الإقليمي ومساراته التفاوضية ، بل وتوجهاته السياسية وبرامجه الوطنية ، وقد يمثل ذلك صعوبة إضافية لحل القضية ، وربما يكون عاملا لدعنها إذا ما تم استغلال هذه التشابكات بشكل جيد .

3. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين وهي أقدم قضية لاجئين في العالم ، بقيت دون حل طوال ستة عقود ونيف ، وبقي اللاجئون الفلسطينيون الوحيدون في العالم الذين لم تشملهم التطورات الايجابية التي حدثت في العالم والتي مكنت ملايين اللاجئين من العودة إلى ديارهم ، رغم أنهم ربما كانوا الوحيدين في العالم الذين يمتلكون قرارات دولية واضحة صادرة عن الأمم المتحدة تدعو لإعادتهم إلى ديارهم<sup>1</sup> ،

4. رغم أن قضية اللاجئين لم تحل ، حسب ما رأينا في البند السابق ، إلا أن أحدا لم يستطع تصفيتهم رغم موازين القوى والتخطيط المستمر والمحموم لذلك ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قوة المرجعية الدولية ، وإلى أن قضية اللاجئين متمثلة واقعا بتجمعات بشرية ضخمة مرت بعملية انعزال

واغتراب عن البيئة الاجتماعية المحيطة بهم ، جعلت اندماج هذه التجمعات صعب في ظل هذه العزلة، لقد تحول اللجوء إلى جزء أساسي من تجربة الهوية الجماعية الفلسطينية ، وأسست صورة هذه الحياة ، وقد اتضح من معظم الدراسات التي أجريت في مخيمات اللاجئين في الدول جميعها أن أغلبية اللاجئين تفضل ( دائما كخيار ثان بعد خيار تطبيق حق العودة ) تحسين شروط الحياة داخل المخيمات ذاتها لا إعادة توطينهم في أي مكان آخر ، بلغت هذه النسبة في استطلاع أجري عام 1995 حوالي 47%<sup>2</sup>. بمعنى آخر إن ثالوث القضية ( اللاجئ ، المخيم ، الانزوا ) قد ساهم بالدور الأبرز في عدم تصفية القضية، هذا بالإضافة إلى قوة المرجعية الدولية ، ويمكن تلخيص هذه النقاط بالإضافة إلى ما سبق فيما يلي :

أ- المرجعية الدولية المتمثلة في القرار 194 بشكل أساسي ، وهو قرار يتضمن كما أشار المرحوم هاني الحسن \_ ثلاث شرعيات<sup>3</sup>:

- وافقت وصادقت عليه جميع دول العالم بما فيها إسرائيل ، لأنها قبلت في الأمم المتحدة بشرط قبولها للقرار 194.
- القرار 237 الذي قال بان إسرائيل قبلت محادثات رودس وأنها قبلت إعادة اللاجئين .
- أعلنت أمريكا بان إسرائيل وافقت على إعادة 300 ألف لاجئ ، بينما قالت إسرائيل أنها توافق على إعادة 100 ألف لاجئ وبالتالي القرار 194 مقر من أمريكا وإسرائيل .

ب- وجود إقرار دولي يتجدد كل عام ويعيد تأكيد هذا الحق من خلال تأكيد القرار 194 في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ت- وجود منظمة دولية متخصصة برعاية اللاجئين (الأنروا) تستند إلى قرارات الأمم المتحدة وتجسد بطريقة رمزية واضحة مسؤولية والتزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين وقضيتهم .

ث- وجود المخيمات ترجمة مادية واقعية لهذه القضية بتجمع بشري يصل إلى 5 مليون لاجئ معظمهم في المخيمات.

### ثالثا : مواقف الأطراف المختلفة وتطوراتها

نستعرض في هذا البند كل من الموقف الإسرائيلي والأمريكي والفلسطيني والعربي والاممي تجاه قضية اللاجئين وتطورات هذه المواقف عبر الزمن ، الأمر الذي يوفر لنا إمكانية تحديد مسار قضية اللاجئين الحالي والمستقبلي . وهذه المواقف تعكس التوجهات المحلية والإقليمية والدولية تجاه قضية اللاجئين محكومة بمصالح واهتمامات الأطراف وفي إطار السعي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية ربما يمكنه أن يرضى جميع الأطراف حسب تصريحات أصحاب المواقف.

#### 1- الموقف الإسرائيلي والأمريكي

اهتمت إسرائيل بحل قضية اللاجئين وفقا لمصالحها واعتباراتها الأمنية ، حيث قدمت بشكل رسمي وشبه رسمي ما لا يقل عن 20 خطة ومشروع توطين قبل عام 67 وبعده ، هذا بالإضافة إلى حوالي 12 مشروع توطين للاجئين طرحت من شخصيات ومؤسسات دولية<sup>4</sup> جاءت جميعها متساوقة مع مشاريع التوطين الإسرائيلية.

يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين بالنقاط الآتية<sup>5</sup>:

أ- إن قضية لاجئي 1948 كانت من صنع الدول العربية المجاورة، وإسرائيل غير مسئولة عنها مطلقا.

ب- إن عودة اللاجئين إلى "إسرائيل" مرفوض كلياً ، وإن هذا الحق غير موجود حيث تشير الوثائق الدولية نفسها ( حسب وثيقة إسرائيلية )<sup>6</sup> أن حق العودة ملك للمواطنين أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بالدولة، ولم يكن اللاجئين الفلسطينيون قط مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة بإسرائيل ، فقد هربوا إما قبل إنشاء الدولة سنة 1948 وإما قبل أن

تصبح المناطق التي أقاموا بها تحت السيطرة الإسرائيلية سنة 1948 أو سنة 1967 .

ت- تحل قضية اللاجئين إما بتوطينهم أو بعودتهم إلى الدولة الفلسطينية ولكن بشروط أيضا.

ث- تعترض إسرائيل أيضا على أعداد اللاجئين حسب التقدير الفلسطيني والعربي وتقديرات الأثروا ، بل وتعترض على تعريف اللاجئين وفقا للقرار 194 .

لقد دأبت إسرائيل ولمدة خمسين عاما تقريبا على رفض مناقشة المسألة إلا في إطار تسوية عامة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وفي أواسط الخمسينات ربطت إسرائيل التعويض للاجئين الفلسطينيين بمفهومها بإنهاء المقاطعة وإبرام سلام شامل مع الحكومات العربية وتعويض اليهود الذين انتقلوا من الدول العربية إلى إسرائيل. وكانت الموافقة على هذه المطالب مستحيلة عندما عرضت ، واستخدمتها إسرائيل ذريعة لتمويه الحقائق في مصادرتها للممتلكات العربية ، ومنع اللاجئين من العودة ، وإحلال مهاجرين يهود مكانهم ، وبقي هذا النمط من التعامل سائدا حتى الآن مع أن إسرائيل أبرمت اتفاق صلح مع الفلسطينيين وأقامت علاقات مع دول عربية .

حتى في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر مدريد ، كرر رئيس الوفد الإسرائيلي الموقف الرسمي بنعت اقتراحه أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين كانت نتيجة طرد جماعي بأنه محض افتراء<sup>7</sup>، ورفضت إسرائيل وأمريكا أية إشارة في بيانات لجنة اللاجئين في المتعددة إلى القرار الاممي 194 أما اتفاقية أوسلو فقد أهملت القضية تماما ونصت المادة الخامسة من إعلان المبادئ صراحة على انه سيتم بحث مسألة اللاجئين في مفاوضات الوضع الدائم .

وفي إطار المفاوضات أبدى بعض الإسرائيليين رسميين وغير رسميين قدرا من المرونة لا يتعدى إبداء الاستعداد الحذر لتقهم بعض الاعتبارات

الإنسانية التي قد تستوجب قبول عودة أعداد محدودة منهم داخل إسرائيل تحت يافطة (لم شمل العائلات) . لكن لم يصل أي موقف إسرائيلي رسمي حتى إلى ما اقترحه شلومو غازيت (بان تعترف إسرائيل بشكل ضمني بمسؤوليتها عن محنة اللاجئين الفلسطينيين مقابل تنازل الطرف الفلسطيني عن حق العودة لهؤلاء اللاجئين)<sup>8</sup>.

إن إسرائيل بدل الاستناد إلى قرارات أممية ودولية أو أبعاد قانونية تفقدتها تماما ، اتجهت مباشرة للتأثير العملي على أرض الواقع ومن خلال الاتفاقيات والمفاوضات ، وقد استند الموقف الإسرائيلي إلى عدة عوامل منها<sup>9</sup>:

أ- الهيكلية التفاوضية القائمة لا تستند إلى مرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة ، فالمرجعية تشكلها الأطر التفاوضية ذاتها ، وهي أطر متعددة مستقلة ومنفصلة عن بعضها تتوزع عليها قضية اللاجئين دونما رابط فيما بينها .

ب- التقدم في المسارات التفاوضية خلال فترة التفاوض (95-99) مع الأطراف المختلفة ، والذي ينسجم في معظمه مع الموقف الإسرائيلي (المعاهدة مع الأردن ، لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة ، أو سلو ، طابا ... الخ )

ت- ضعف التنسيق العربي أو غيابه ، وتباين الرؤى بين الأطراف العربية .

ث- قابلية الطرف الفلسطيني والعربي عموما لمناقشة بدائل للقرار 194 ، بعد عمليات جس نبض متعددة من خلال تفاهات غير رسمية بين إسرائيليين وفلسطينيين .

على صعيد الموقف الأميركي فان هناك اتفاقا يكاد يتطابق في وجهات النظر والرؤى المختلفة مع الموقف الإسرائيلي خاصة حول رفض فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، إضافة إلى تبني أميركا العديد من مشاريع التوطين الدولية بل وإطلاقها مثل هذه المشاريع من خلال شخصيات

أمريكية مثل مشروع جونسون ومشروع جون فوستر دالاس ، ومشروع همرشولد ومشروع جون كندي وغيرها ، وأهم ما يجمع هذه المشاريع هو رفض فكرة العودة والدعوة إلى التوطين خارج إسرائيل .

ليس ذلك فحسب ، بل تطور الموقف الأميركي بعد اتفاق أوسلو 1993 إلى درجة التخلي عن تأييد أميركا للقرار 194 عند التصويت السنوي عليه في الجمعية العامة، ولقد تم ترجمة هذا الموقف في المقترحات الأميركية بعد ذلك في خريطة الطريق وتجاهات كلينتون في كامب ديفيد.

## 2- الموقف الفلسطيني

رغم أن الموقف الفلسطيني الرسمي العلني منذ بدء المفاوضات وحتى الآن يتمثل في ضرورة الالتزام بتنفيذ القرار الدولي 194 الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية وتعويض من لا يرغب منهم ، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذا الموقف وكما يرى إيليا زريق - يبدو وقائفا فهو يتصدى للأزمات والمبادرات من الخارج ولكنه يفتقر إلى برنامج عمل وموقف واضحين تجاه مسألة اللاجئين، كذلك استخدم المفاوضون الفلسطينيون لغة فضفاضة أو التفاوضية إزاء قضية العودة بشكل أساسي ، وقد جاءت هذه الملاحظات نتيجة طبيعية للموافقة الفلسطينية على الاتفاقيات التي لم تعتمد القرار 194 مرجعية للمفاوضات ، وفقا لما يلي :

أ- نزولا عند الاشتراطات الإسرائيلية والضغط الأميركية ، استبعد مؤتمر مدريد القرار 194 واكتفى بالقرارين 242 ، 338

ب- قبل المفاوضات الفلسطيني، أيضا ، باستبعاد القرار المذكور مرة أخرى من أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف عام 1992 ، رغم محاولاته المتعددة لإدراج القرار إلا أن إسرائيل رفضت بشدة أية محاولة لجعل القرار نقطة انطلاق المباحثات ورأت في مجموعة عمل

اللاجئين مكانا لمناقشة الجوانب الإنسانية وتحسين رفاه اللاجئين وظروف معيشتهم فقط<sup>10</sup>.

ت- كذلك قبل المفاوضات الفلسطيني باعتبار القرار 242 ، 338 أساسا لمفاوضات الوضع الدائم في أوسلو ، حيث أشارت المادة الخامسة من الاتفاقية على عدم مناقشة قضية اللاجئين وتأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي .

ث- حاول المفاوضات الفلسطيني أن يستدرك هذا الخطأ - تحت ضغط الانتقادات المتزايدة- فقدم في جلسة مفاوضات الحل الدائم 1999/11/8 مذكرة تدعو إلى اعتماد القرار 194 إطارا لبحث قضية اللاجئين ، لكن أسبقية لجنة الأطراف المتعددة ، وخطو نص اتفاق أوسلو من أي ذكر لهذا القرار ، أضعفا الموقف الفلسطيني ، وشكلا سلاحا بيد الجانب الإسرائيلي ، حيث واصل المفاوضات الفلسطيني المفاوضات رغم ذلك<sup>11</sup>.

ج- في مفاوضات كامب ديفيد 2000 دخل الفلسطينيون في مناقشة تفاصيل قضية اللاجئين حيث دارت التفاهات حول إعفاء إسرائيل من أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن قضية اللاجئين ، وأن التعويض سيكون من خلال صندوق دولي ، وان العودة لإسرائيل ستكون رمزية قوامها مئة ألف فلسطيني على دفعات خلال عشر سنوات وبشروط ، وسيتم استيعاب نصف مليون لاجئ في الدولة الفلسطينية خلال 10-15 سنة وفقا للقدرة الاستيعابية .

ح- أكملت مفاوضات طابا 2001 مسيرة التآكل للقرار 194 عمليا وللموقف الفلسطيني ، فقد أشار البيان المشترك - بداية- في طابا مايو 96 أن الحل الدائم يستند إلى اتفاقيات أوسلو ، وفي مفاوضات 2001 تم إعادة طرح الأفكار التي طرحت في كامب ديفيد بتفاصيلها وفي إطار قيام دولتين لشعبين.

خ- هذا إضافة إلى مشاركة متنفذين كبار في السلطة ومنظمة التحرير في إبرام وثائق ، قيل أنها غير رسمية ، لا تتحدث عن حق العودة وفقا للتقاليد القانونية والسياسية الصارمة، وإنما بطرق التفاوضية مثل وثيقة جنيف 2003 ، ووثيقة بيلين - ابومازن ، وغيرها من التصريحات .

د- وأخيرا وافق الفلسطينيون أيضا على المبادرة العربية التي نصت على قبول حل "متفق عليه" للاجئين، وهي صيغة عامة وفضفاضة وبعيدة عن تحقيق المطالب الفلسطينية بحق العودة.

لقد بات واضحا أن الموقف الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين من خلال الاتفاقيات والمفاوضات، وفي ضوء الاختلال الكبير في موازين القوى ، والضعف العربي ، والتفرد الأمريكي ، قد أضر كثيرا بالقرار 194 لقد تم إضعاف القرار عمليا باستبعاده كمرجعية ، ورغم أن ذلك لم يمس قوته القانونية بأي حال ، فإن استبعاده والموافقة على القرارين 242 ، 338 كمرجعية للتفاوض في مدريد وأوسلو وسائر الاتفاقيات اللاحقة ، قد أفقد ملف اللاجئين مرجعيته الشرعية الدولية ليحيلها إلى الإطار التفاوضي نفسه المكون بدوره من عدة اطر ومسارات<sup>12</sup> . إضافة إلى تحويل القضية إلى عناوين تفاوضية ثنائية مستقلة عربية-إسرائيلية بجانب المسار الفلسطيني ، وإلى قضية مشتركة تبحث ضمن إحدى المجموعات الخمس للمسار المتعدد .

الغريب أن القرارات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقضية اللاجئين والدولة الفلسطينية وهما القراران (194، 181) قد تم استبعادهما كلياً، وهما قراران خاصان بالقضية الفلسطينية فقط ، بينما 242 ، 338 لا علاقة لهما بالقضية الفلسطينية ولم ترد في أي فقرة منهما كلمة فلسطين أو حقوق الشعب الفلسطيني ، ما عدا جملة واحدة في القرار 242 تشير إلى حل مشكلة اللاجئين وهي أيضا لا تخص اللاجئين الفلسطينيين لوحدهم بل أيضا اليهود المهاجرين من الدول العربية. وهذا بالطبع ، لأن القرارين ، في الأصل اتخذوا لمعالجة آثار حرب 1967 ، 1973 بين إسرائيل والدول العربية.

إن خلاصة هذا التدرج في الموقف الفلسطيني ، بالإضافة إلى الاعتراف المجاني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود قد يعني تحويل حق العودة وتقرير المصير من حق شرعي غير قابل للتصرف به ومعترف به دولياً إلى مجرد مطلب فلسطيني خاضع للمفاوضات والتجاذبات .

### 3- الموقف العربي

منذ البداية، حملت الحكومات العربية إسرائيل مسؤولية وجود مشكلة اللاجئين ، وطالبت بعودة اللاجئين إلى مساكنهم ورأت أن أي تعويض يرضى به اللاجئون يجب أن يحتسب على أساس فردي ، وأن يعكس القيمة الحقيقية للضرر اللاحق بهم. وأكدت الدول العربية أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية إنشاء إسرائيل عبر قرار التقسيم الشهير . وبصفة عامة فإن هناك ثلاثة مبادئ شكلت جوهر السياسة العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين منذ البداية<sup>13</sup> :

أ- رفض الدول العربية (باستثناء الأردن) منح اللاجئين حقوق المواطنة ، خدمة للفلسطينيين ودعم حقوقهم في العودة .

ب- المبدأ الثاني ، نظرياً على الأقل ، هو قيام الدول العربية التي نزح اللاجئون إليها وبدءاً من سنة 1952 وعبر مجلس الوزراء التابع لجامعة الدول العربية ، بتبني سلسلة قرارات تمنح اللاجئين حق الإقامة والعمل على قدم المساواة مع مواطني الدول الأعضاء في الجامعة . وهو ما لم يتحقق بشكل كامل .

ت- مواقف منظمة التحرير ، وخاصة في مسألة التوطين ، حيث أن المنظمة لم تمارس ضغوطاً حتى للحصول على حقوقهم في الدول المضيفة خشية أن يؤدي هذا إلى توطينهم وفقدان حقهم الجماعي في العودة.

إلا أن الموقف العربي تساقق مع الفلسطيني إلى حد كبير ، إذ أن المبادرات العربية للتسوية (الأردنية ، المصرية ، العربية ) لا تشير بصراحة إلى حق العودة الفلسطيني وضرورة الوفاء به تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194 ، وإنما تتحو إلى صيغ تبدو الثقافية وغير مباشرة<sup>14</sup>. فقد جاء في مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت 2002 بهذا الخصوص، النص التالي:

" التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 " وهذه الصياغة لا تشير إلى تنفيذ القرار 194 وإنما إلى الاستناد إليه ، مع أن هذا القرار صدر للتطبيق وهناك لجنة قدمت تفصيلات طويلة لكيفية تطبيقه .

لقد خضعت القضية الفلسطينية برمتها وليس قضية اللاجئين للتوظيف في حسابات المصالح والمساومات محلياً وإقليمياً ، ومن ثم فإن هذه التطور في الموقف العربي في إطار اتفاقيات السلام والشرق الأوسط الجديد إنما تفهم في هذا السياق.

#### 4- موقف الأمم المتحدة

منذ البداية تحملت الأمم المتحدة ممثلة للمجتمع الدولي ، مسؤوليتها عن قضية اللاجئين وأصدرت القرار 194 ، وأنشأت لجنة التوفيق للنظر في تنفيذ القرار ، وأنشأت الأئروا لخدمة للاجئين ، وهي تجدد سنوياً وبشكل دوري القرار 194 من خلال الجمعية العامة . إلا أن الأمم المتحدة ورغم تمسكها القانوني والإجرائي بقراراتها ، تحاول ومن خلال تصريحات لشخصيات مهمة خاصة في مجال اللاجئين استرضاء إسرائيل ، إضافة إلى أنها فشلت في تنفيذ قراراتها .

على صعيد التصريحات وأثناء الزيارة الأولى التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى إسرائيل في أيار 2000 ، وخلال حديثها أمام الجمهور الإسرائيلي في جامعة بن غوريون ، عبرت المفوضة أولاً عن أملها في حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين كما جرى حل مسائل التهجير الجماعي

الأخرى في العالم ، بحيث يأخذ بالاعتبار رغبات ملايين اللاجئين وخياراتهم ، بما في ذلك أولئك الذين يريدون العودة إلى ديارهم . وذكرت المفوضة أن الحل الإنساني الذي أشارت إليه يجب أن يأخذ بالحسبان أمن إسرائيل أيضا وهويتها المحددة<sup>15</sup>.

إن هذه الإشارة الأخيرة لأمن إسرائيل وهويتها المحددة تمثل نسفا لقرارات الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين ويتعارض هذا التصريح معها تماما .

كذلك فشلت الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها المتعددة التي تطلب فيها من إسرائيل فسخ المجال لعودة اللاجئين وإعادة أملاكهم وتعويضهم ، والانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إلى ما هنالك من قرارات وتوصيات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . إن هذه القرارات والتوصيات ظلت حبرا على ورق من دون تنفيذ على الرغم مما قد تملكه الأمم المتحدة من وسائل لفرض احترام قراراتها، وهي وسائل لجأت إليها الأمم المتحدة في حالات أخرى من الانتهاك للقرارات والقوانين الدولية ، لكن لم يتم اللجوء فيها لهذه الوسائل في حالة إسرائيل نتيجة الاعتراض الأمريكي الدائم على ذلك.

## رابعا : المتغيرات والمستقبل

### 1. الاتجاه العام لمسار قضية اللاجئين

إن خلاصة المواقف السابقة لكل الأطراف تشير بوضوح إلى تراجعات فلسطينية وعربية بل وأممية تجاه قضية اللاجئين ، وتعنت وإصرار إسرائيلي وأمريكي على الموقف الإسرائيلي التقليدي تجاه القضية وخاصة الرفض المطلق لحق العودة .

لقد تم التعامل منذ البداية مع قضية اللاجئين وبهذا الشكل المنفرد وفقا للرؤية الإسرائيلية ، وقد جاء ذلك في ظل التعقيدات الكبرى في الوضع السياسي الفلسطيني والتي مازالت ماثلة وبشكل أكثر حدة ، وفي ظل التباس المفاهيم ، وتداخلات حزبية ووطنية ، وتغليب الاعتبارات التكتيكية على البعد الوطني

الاستراتيجي ، والنزوع نحو الفردية في اتخاذ القرارات المصيرية والابتعاد عن المؤسسة والقنوات الديمقراطية ، كل ذلك في ظل ظروف دولية وموازن قوي غير مواتية لا فلسطينيا ولا عربيا ، إن الطابع العام للمفاوضات كان إملائيا وليس تفاوضيا وفقا لهذه الموازين ، ومن ثم وفي ظل أداء فلسطيني وعربي ضعيف جاءت النتائج مخيبة للأمال ولا ترقى لأهمية وخطورة قضية اللاجئين .

من الواضح أن المحصلة العامة للاتفاقيات والمفاوضات والمواقف للأطراف المختلفة التي تم استعراضها مسبقا في ظل هذه الظروف قد حددت وحفرت مسارات محددة لقضية اللاجئين للسير فيها أبرزها :

- أ- عدم تحمل إسرائيل لمسؤوليتها عن قضية اللاجئين .
- ب- عدم العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي هجر منها اللاجئين ، وقد تنتازل إسرائيل للسماح بعودة رمزية إنسانية تحت عنوان ( لم شمل العائلات ) .
- ت- العودة ستنتم إلى الدولة الفلسطينية ووفقا لشروط إسرائيلية .
- ث- تفعيل قضية توطين اللاجئين في أماكنهم أو في دول أخرى يتم تحديدها .
- ج- التعويض من خلال صندوق دولي وليس من قبل الحكومة الإسرائيلية .

## 2. المتغيرات الإقليمية

يأتي استحقاق الدولة الفلسطينية في سبتمبر من هذا العام ، في ظل متغيرات إقليمية عربية هامة جدا ، فالثورات الشعبية العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وإلى حد ما البحرين ، تمخضت عن تغيرات قد تكون جذرية في بعض الدول وما تزال حبلى بالكثير من التغيرات التي قد لا تكون متوقعة ، الأمر الذي يتوافق مع طبائع الثورات والتغيرات الحادة في تاريخ الأمم .

إذا كتب لهذه الثورات النجاح في تحقيق أهدافها في تغيير الأنظمة القائمة وإصلاح وتغيير الواقع القائم ، فإن المنطقة بلا شك ستشهد تغيرات قد تكون جذرية في طبيعة وشكل وبنية النظم السياسية فيها ، ورغم أن ذلك قد يطول

ويأخذ مداه الزمني الطبيعي في التغيرات ، إلا انه سيتضمن بلا شك متغيرات على صعيد :

أ- الموقف من القضية الفلسطينية .

ب- تغيرات في الرؤى والأهداف والتطلعات في هذه الدول .

ت- انشغال داخلي في الإصلاحات وإدارة المرحلة الانتقالية .

ث- بروز تحالفات واستقطابات جديدة .

على أية حال لقد أثرت هذه الثورات وشعاراتها وأهدافها، وبشكل أولي، على تفعيل الحركات الشعبية والشبابية الفلسطينية للمطالبة بإنهاء الانقسام داخل الأراضي الفلسطينية ، إضافة إلى تأثيرها الفاعل في إحياء ذكرى النكبة الثالثة والستين على تخوم الأراضي الفلسطينية ، إذ تحركت الآلاف من جموع اللاجئين باتجاه الحدود في فعاليات غير مسبوقه لم تكن لتحدث لولا ربيع الثورات العربية، الأمر الذي قد يتكرر بشكل دوري ومتطور ، وكما أشار القاضي الأمريكي الشهير ريتشارد فولك في مدونته " قد يتم التعامل مع الاحتفال السنوي للنكبة كأول عيد عالمي يشهده العالم"<sup>16</sup>

ليس من الواضح بعد طبيعة التغيرات المتوقعة ومداها ، فالاحتمالات مفتوحة والتساؤلات متعددة، فمثلا، هل يسيطر الإخوان المسلمون على أنظمة الحكم العربية بحكم قوتهم الميدانية والمؤسسية خاصة في مصر ؟ أم هل تنتج هذه الثورات حكومات علمانية ديمقراطية تؤسس لمجتمع مدني سليم ؟ هل تستمر الفترة الانتقالية لسنوات قد تطول، ومن ثم يستمر معها عدم الاستقرار ؟

كل هذه السيناريوهات وغيرها متوقعة ، ولكل منها آثاره على المنطقة والقضية الفلسطينية. الذي لاشك فيه أن هذه التغيرات قد يصاحبها تغيرات في الموقف من القضية الفلسطينية ، كما أشرنا ، ومن المتوقع أن يكون هذا الموقف إيجابيا لصالح إقامة الدولة وإنجاز القضايا الهامة العالقة ، وسيتعزز هذا التوقع كلما تمتعت الأنظمة العربية المفروزة من ثوراتها بالديمقراطية والتمثيل الحقيقي

للشعب. ومن ثم ستكون البيئة العربية العامة أكثر ملائمة ودعمًا للمفاوضات الفلسطينية ، وهذا بالطبع لا يمكن أن يتم إلا في ظل تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وإنجاز إصلاحات مهمة وانتخابات ديمقراطية ونزيهة تتعامل مع التغيرات في الدول العربية المحيطة .

لقد أكد العديد من القادة الإسرائيليين في سياق حديثهم عن توقعاتهم للوضع في المنطقة في ظل هذه التغيرات ، على ضرورة دفع العملية السياسية على الصعيد الفلسطيني والعربي والتوصل إلى تسويات للوضع القائم وإلا ستعاني إسرائيل من آثار سلبية وعزلة دولية . فقد أشار داني روتشيلد - على سبيل المثال - وهو جنرال احتياط ورئيس مؤتمر هرتسليا في معرض تعليقه على الأحداث في الدول العربية قائلًا " إن عدم وجود عملية سياسية -في ظل الاحتمالات القائمة- سيشكل ذريعة لتعزيز قوة عناصر رافضة ومتطرفة ، إذا كنا راغبين في أن يحدث انعطاف في المنزلق الذي تتحدر المنطقة فيه فلا بد من تجنيد زعماء الدول العربية المعتدلة وإقامة هيئة رابعة عربية معتدلة تعتمد على تأييد الولايات المتحدة وتدخلها ، وتكون غايتها الرئيسية إحداث زخم إيجابي في العملية السياسية ، ويمكن أن تشكل هذه الرابعة بديلاً أفضل من الجامعة العربية المتطرفة. في الوقت نفسه ، فإن هذه الرابعة يمكن أن تشكل مصدراً لتوسيع دائرة المفاوضات الضيقة بين إسرائيل والفلسطينيين بما يتيح لإسرائيل إمكان تحقيق إنجازات أكبر في المفاوضات ، في حين أن الجانب الفلسطيني سيحظى بغطاء عربي لخطوة إنهاء النزاع . وما يجب قوله هو أنه إذا لم نحقق هذا الأمر في العام 2011 فإننا لن نحققه في الأعوام اللاحقة" <sup>17</sup>

كذلك أكد أفرايم سنيه، العميد في الاحتياط والوزير السابق ، وهو يقدم اقتراحاته لمواجهة التغيرات أن الخطوة الأكثر أهمية والجوهرية ، التي يجب أن تقوم عليها إسرائيل ، هي تعزيز المحور المعتدل الوحيد الذي بقي في الشرق الأوسط ، وهو المحور الإسرائيلي - الأردني الفلسطيني ، إذا لم تقدم إسرائيل حالاً وسريعاً على إنهاء النزاع مع الفلسطينيين بواسطة اتفاق سلام نهائي فإنها ستعقد معزولة دولياً في وضع إقليمي أصبحت فيه بحاجة ماسة إلى أصدقاء <sup>18</sup>.

بل إن رئيس هيئة الأركان العامة السابق اللواء غابي أشكنازي وفي خطاب ألقاه في مؤتمر هرتسليا الحادي عشر فبراير 2011 تحدث عن سيناريو الحرب المقبلة حينما أشار إلى أن "جبهات المواجهة في الشرق الأوسط قد اتسعت في الآونة الأخيرة ، مؤكداً أن التغييرات التي تحدث في مصر ودول أخرى في المنطقة تتطلب من الجيش الإسرائيلي أن يكون على أهبة الاستعداد للحرب المقبلة التي ستكون شاملة في بضع جبهات"<sup>19</sup>.

هذه التصريحات وغيرها تؤكد على تزايد حرص إسرائيل على التفاوض ودفع العملية السياسية تحسبا لتغيرات حادة قد لا تكون مواتية لها نتيجة هذه الثورات العربية . بمعنى أن هناك فرصة قد تكون قائمة أمام المفاوضات الفلسطيني للتحرك بمنهج جديد في الملفات العالقة الخاصة بقضايا الوضع النهائي رغم أن إسرائيل ستحاول استئناف المفاوضات بذات المنهج القديم ووفقا لرؤيتها.

### 3. استحقاق أيلول

رغم أن استحقاق سبتمبر ربما يمثل خطوة هامة على صعيد إنجاز الدولة الفلسطينية العتيدة، إلا أن العديد من المهتمين والمحللين أشاروا بعض المخاوف التي قد تظهر بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهل هذا الاعتراف سيكون على حساب عضوية منظمة التحرير؟ الأمر الذي يثير قضية هامة تتعلق بمدى ولاية الدولة الفلسطينية على الفلسطينيين في الشتات وخاصة مخيمات اللاجئين في لبنان ودول الطوق، إذ أن منظمة التحرير معترف بها ممثلا شرعيا ووحيدا لكل الشعب الفلسطيني، والدولة الفلسطينية سيتم الاعتراف بها بحدود عام 1967. ومن هنا مثار القلق على قضية اللاجئين وضرورة معالجة هذه القضية من الناحية القانونية والسياسية.

### 4. تحديات

في أي وقت ستبدأ فيه المفاوضات الخاصة بقضايا الوضع النهائي سيشهد المفاوض الفلسطيني العديد من التحديات في قضية اللاجئين ، لعل أهمها :

أ- الالتزام بالأسس المحددة للتفاوض في الاتفاقيات السابقة مثل القرارين 242 ، 338

ب- ما تم التوصل إليه من تفاهات خلال المفاوضات السابقة ( كامب ديفيد ، طابا على سبيل المثال )

ت- شرط يهودية الدولة، وهو عقبة جديدة مازالت إسرائيل تطرحها للقبول ببدء المفاوضات ، وغنى عن البيان مدى خطورة هذه الشرط على قضية اللاجئين بشكل أساسي، فيهودية الدولة تشكل تناقضا خطيرا لحق عودة اللاجئين إلى ديارهم. لقد جادلت إسرائيل دوما في معرض تنفيذها لحق العودة ، بان تنفيذه سيؤثر على يهودية الدولة ونقاءها ، ومن ثم القبول بهذا الشرط سيمثل بلا شك الضربة القاضية لحق العودة وقضية اللاجئين بأبعادها المختلفة .

ث- تحديات إقليمية قد تبرز كإفرازات غير متوقعة في المنطقة تؤثر سلبا على عدم المناخ العام الايجابي الذي يتشكل لصالح القضية ويوفر بيئة مواتية لدعم المفاوضات الفلسطيني .

ج- الاستمرار في نهج التفاوض القديم و أدواته وشخصياته إذ سيكون من الصعب استخدام نفس المنهج والأدوات والأشخاص الذين لم يستطيعوا في ظروف غير مواتية الحفاظ على زخم قضية اللاجئين ودعمها والتمسك بالقرار 194 كمرجعية للتفاوض.

## خامساً - ما هو المطلوب ؟

إن حجم التحديات التي تحيط بقضية اللاجئين كما أسلفنا قد يبعث على الإحباط والافتئاع بعدم جدوى الجهود المطلوبة للتوصل إلى تنفيذ القرار الاممي 194، ورغم أن هذه التحديات ماثلة وقوية ، إلا أننا لا بد أن نستشعر أمرين هامين :

الأول : أن نتذكر دائما أن إسرائيل ورغم خلفيتها الصهيونية ، وعلى امتداد صراعنا الطويل معها اضطرت إلى تغيير أو تعديل مواقفها تجاه قضايانا وحقوقنا، فقد أقرت بعد إنكار طويل بوجود الشعب الفلسطيني ، وبالحرمة الوطنية الفلسطينية، واعترفت بمكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، وأقرت كذلك بحقنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

الثاني : أن ندرك مدى أهمية الأحداث الأخيرة التي شهدتها وما زالت المنطقة العربية، إن هذا الإدراك يؤكد لنا أن التغيير يمكن أن يحدث في الأنظمة والأوضاع التي تبدو راسخة أو حتى حصينة البنيان ، وهذا يفيد في تذكيرنا بمدى قوة الشعوب والأفكار ، حتى في مواجهة ما كان يبدو عصيا ومنيعا، في إيجاد الزخم وفي جعل التغيير الدائم والمهم حقيقة على أرض الواقع .

كذلك لا بد أن ندرك طبيعة المشكلات المحيطة بالقضية ومداهها ، وسياقها العام. من الواضح أن المشكلة لا تكمن فقط في المفاوضات حول قضية اللاجئين ولا في مفاوضات الوضع النهائي كله ، وإنما تكمن في الأداء الفلسطيني بشكل عام، وفي المأزق الذي يحيط بالمشروع الوطني الفلسطيني، وفي عجز النظام السياسي الفلسطيني منذ تشكل السلطة الوطنية وحتى الآن عن طرح حلول خلاقة للخروج من هذا المأزق .

لذلك وفي إطار محاولتنا في هذه الورقة لاستعراض الخطوط العريضة الرئيسية المطلوبة لمنهجية التعامل مع قضية اللاجئين نقترح ما يلي :

أ- بداية، لا بد من الإعلان بوضوح، في حال نجاح السلطة في نزع اعتراف بالدولة، أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت من اختصاصات منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم فإن حل هذه القضية مرتبط بتنفيذ القرار الدولي 194 ومن حق اللاجئين الفلسطينيين في أي

مكان الحصول على الجنسية الفلسطينية دون أن يفقد حقه في العودة إلى دياره الأصلية التي هجر منها.

ب- من الأهمية بمكان وكشرط ضروري للإبداع في المفاوضات حول قضية اللاجئين. الخروج من المأزق الذي يقع فيه النظام السياسي والمشروع الوطني برمته ، ومن خلال تعزيز الحالة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الحقيقية لكافة الأطراف في العملية السياسية بصفة عامة، والقضايا المصيرية على وجه الخصوص.

ج- يجب أن تبقى قضية اللاجئين قضية غير قابلة للتصرف بها حسب الاعتراف الدولي ، ومن الخطورة أن يبادر المفاوض الفلسطيني وهو صاحب هذا الحق بتقديم تنازلات تغير الوضع القانوني للقضية. وحيث أنه من غير المتوقع مطلقا تغير الحالة التي وصلت إليها قضية اللاجئين على الصعيد السياسي والتفاوضي ، في ظل استمرار هذا الوهن الفلسطيني والعربي ، فإنه يبدو مقبولا أن تستمر حالة اللاحل وعدم التوصل لأية اتفاقيات لا تعيد الحق إلى أصحابه. إن هذه الحالة ستبقى على الوضع القانوني للقضية كقضية غير قابلة للتصرف بها.

د- هذا يقتضي تغيير منهج التفاوض بل وطريقة العمل والأداء ، لا بد من خطة لتعبئة الإمكانيات السياسية والاقتصادية والفكرية للفلسطينيين في الوطن والشتات والاستناد إلى الزخم الشعبي في دعم قضية اللاجئين في الوطن والشتات، وتقوية العلاقات العربية والدولية في خدمة هذه الإستراتيجية.

هـ- إذا كان لا بد من المفاوضات، والتي قد لا تنهي كل شيء ولا تقدم في العادة حولا كاملة للمشاكل العالقة، وتعتمد على موازين القوى، وإلى حد ما على مهارات المفاوضين، لا بد من خطة مرنة واضحة تعمل على تفعيل العملي لقرارات الأمم المتحدة، وقد يكون ملائما في مثل هذه الظروف النظر في صيغ وآليات لتنفيذ القرار 194 وتعتمد على المرحلة والتأجيل، ولكن من المهم جدا عدم الإعلان عن إنهاء قضية اللاجئين.

الهوامش

- 1 نافع الحسن ، حق العودة مرجعية المفاوض الفلسطيني ، مجلة آفاق ، العدد الرابع ، صيف 99، رام الله فلسطين ص 103
- 2 باروخ كيمرلينغ ، حق العودة : كم وإلى أين ؟ مجلة الدراسات الفلسطينية ، خريف 1998، بيروت ص 152
- 3 هاني الحسن ، الموقف التفاوضي الفلسطيني بخصوص قضية اللاجئين ، في قضية اللاجئين والمفاوضات اللاجئين والشتات الفلسطيني "شمل" ، 1998 ، ص 44
- 4 انظر عرض لمشاريع التوطين ، د. خالد صافي ، مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين ، في أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة ( غزة:التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة،2007،ص 109 وما بعدها )
- 5 خليل الشقاقي ويوسف الفر ، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 22 ، ربيع 99 وكذلك ايليا زريق، اللاجئين والعملية السلمية (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1997) ص 98 وما بعدها
- 6 وثيقة إسرائيلية رسمية صدرت من الحكومة الإسرائيلية في أكتوبر 1994 Government of Israel( 1994),The refugee issue: a Background paper, Jerusalem government press office
- 7 ايليا زريق ، مرجع سابق، ص 107
- 8 شلومو غازيت ، مشكلة اللاجئين والفلسطينيين ، صدرت عن مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب ، 1994 نشرت في مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد الخامس 1995 ص 226
- 9 رمزي رباح ، اللاجئين والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم ، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة (بيروت ، شركة التقدم العربي 1998 ) ص 218
- 10 ساجي سلامة ، مفاوضات اللاجئين وسبل مجابتهها ، مجلة آفاق ، العدد الرابع صيف 99 ص 233
- 11 جويل بيترز ، المفاوضات متعددة الأطراف ومجموعة عمل اللاجئين ، في قضية اللاجئين والمفاوضات ، مرجع سابق ص 13
- 12 انظر: عبد الله الحوراني، حق العودة والتسوية السياسية، في: أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة ، مرجع سابق
- 13 اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة ، موقع الملف [www.malaf.info](http://www.malaf.info)

- <sup>14</sup> ايليا زريق، مرجع سابق ص 39
- <sup>15</sup> خالد الأزعر ، المواقف العربية من قضية اللاجئين ، في أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة ، مرجع سابق
- <sup>16</sup> مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ،اللاجئون الفلسطينيون والحل الشامل، ورقة عمل رقم 7 ، مؤسسة بديل ، نوفمبر 2002
- <sup>17</sup> ريتشارد فولك ، 63 عاما من النكبة، نشرة غربيات ، العدد الأول ، مركز الدراسات السياسية والتنمية ، يونيو 2011 ، ص 3
- <sup>18</sup> ثورة 25 يناير المصرية في قراءة إسرائيلية ، تقرير خاص من إعداد وحدة المشهد الإسرائيلي ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار 2011 ، ص 5
- <sup>19</sup> المرجع السابق، ص 6

## استحقاق أيلول وحدود الدولة الفلسطينية

### د. وليد المدلل\*

منذ صدور القرار رقم 181 في تشرين ثاني من عام 1947، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين، والشعب الفلسطيني يكافح عملياً من أجل استقلاله وإقامة دولته، بعد أن فشل في منع استصدار قرار التقسيم أو في منع إقامة الدولة العبرية، وتوسيع احتلالها بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وما رافق ذلك من جدل طويل ساد الساحة الفلسطينية، تجاه قرار التقسيم أو مبدأ القبول بحل قائم على الدولتين، وهو جوهر قرار التقسيم.

كانت المرة الأولى لإعلان الاستقلال في ظل حرب العام 1948، حين تم الإعلان عن حكومة عموم فلسطين من غزة في 1948/10/1، غير أن سيطرة إسرائيل على 77% من أرض فلسطين، وضم الأردن للضفة الغربية، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية قد حال دون قيام الدولة الفلسطينية.

وبانطلاق مسيرة النضال الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت شعار تحرير فلسطين كل فلسطين، وهو الهدف الذي أكد عليه الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، ما لبثت المنظمة أن تبنت سنة 1974 البرنامج المرحلي

---

\* أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية

للحل والقائم على فكرة إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره، وقد فتح هذا التحول الجوهرى الباب أمام المنظمة للدخول فى الأمم المتحدة كمراقب وفق القرار رقم 3237 (د-29)<sup>1</sup>.

وفى 15/11/1988، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية فى دورة المجلس الوطنى الفلسطينى التاسعة عشرة، استقلال دولة فلسطين، وقبول حل الدولتين، مستندة إلى قرار 181 وبرنامج "السلام الفلسطينى" الذى تقدمت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية تجاه المفاوضات والعملية السياسية فى وقت لاحق. وقد اعترفت الأمم المتحدة بإعلان الاستقلال فى قرارها رقم 177/43 بتاريخ 15/12/1988، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة استعمال اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية فى منظومة وأروقة الأمم المتحدة. بيد أن الاعلان الأول والثانى للدولة الفلسطينية تضمننا إشكاليين كبيرين:

الأول: أن الدولة "فلسطين" تقع تحت الاحتلال، وهو ما يحول عملياً دون تمتع هذه الدولة بصلاحياتها وفى مقدمتها ممارسة سيادتها على الاقليم الذى ستقوم عليه.

2- لم تحدد هذه الاعلانات حدود دقيقة للدولة الفلسطينية، فحدود إعلان غزة وإعلان الجزائر تحدثت عن الأرض الفلسطينية، دون تقديم وصف دقيق لها أو تحديد حدودها.

## الموقف الفلسطينى من حدود الدولة

كرست دورة المجلس الوطنى بالجزائر 1988، هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، كهدف مباشر للكفاح الوطنى الفلسطينى، وبات معروفاً أن هذه الدولة ستقام على كامل الأراضى المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، على أساس إنهاء الاحتلال عن هذه الأراضى، وفقاً للقرارين 242، و 338، بما يعادل

<sup>1</sup>التقدير الاستراتيجى (35): إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والادعاءات، آب/أغسطس 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

22% من أرض فلسطين التاريخية. وظل التقدم باتجاه هذا الحل منوط بحل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، يضمن حقوقهم التي كفلها لهم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، بما تضمنه من حق العودة والتعويض.

ويمكن القول عملياً، أن انتفاضة عام 1987 الباسلة، لعبت دوراً حاسماً في إغلاق الأبواب نهائياً على احتمالات الحل الأخرى للقضية الفلسطينية، وعززت اتجاه الحل عبر القبول التدريجي بحل الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي باتت تقبله إضافة إلى الولايات المتحدة، إسرائيل نفسها، وقيادتها التي لطالما عارضت هذا الحل وفي المقدمة منهم أرئيل شارون وغيره، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الجذري في مفهوم هذه الدولة بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين.

غير أن هذا التسليم بمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية، لا يمثل سوى جزء من الحقيقية، في حين أن الجزء الأخطر فيها، يتمثل في السعي الإسرائيلي المحموم للتحكم في مضمون هذا الحل، أي في حدود الدولة، وماهيتها والأراضي والمناطق التي ستضمونها، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وكذلك في سيادة هذه الدولة، ومدى سيطرتها على ثرواتها وحدودها الخارجية، وسمائها وبحرها، وأمنها الداخلي، بالإضافة إلى الصراع المرير حول القدس والكتل الاستيطانية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، والتواصل الجغرافي والسياسي بين أجزاء الوطن في الضفة وغزة.

وبينما الجانب الفلسطيني والعربي يشددان على ضرورة ترسيم الحدود أولاً، يصر الجانب الإسرائيلي على نحو شبه إجماع على مناقشة الترتيبات الأمنية أولاً قبل الحدود والقضايا الجوهرية، وقبل مواصفات ومساحة الدولة العتيدة.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد القبول بمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تركز إلى تفريغ هذا المبدأ من محتواه الحقيقي، وتقوم على فرض رؤيتها الخاصة لهذه الدولة وحدودها ومساحتها، ومستقبلها وسيادتها، من خلال خطوات وإجراءات أحادية الجانب، ومتواصلة، تهدف إلى إخراج القدس

من إطار الحل المستقبلي للدولة الفلسطينية، في إطار رؤية إسرائيلية تفصيلية، كان أكثرها تطوراً ما طرحه إيهود براك في مفاوضات كامب ديفيد 2000،<sup>2</sup> ورفضه حينها الرئيس عرفات، كما تهدف إلى تكريس الكتل الاستيطانية وربطها بإسرائيل تمهيداً لضمها إلى الأراضي المحيطة بها، وكذلك استمرار بناء الجدار كي يشكل الامتداد الحدودي للدولة الفلسطينية، ومستقبل شكل تواصلها المواصلاتي والجغرافي، بالإضافة إلى عزل قطاع غزة، وخلق واقعين متباينين، بما يغذي فكرة الدولة الفلسطينية في غزة، أو الدولة ذات الحدود الانتقالية، أو أي شكل آخر لإصورة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة التي يناضل الفلسطينيون من أجلها، والتي تدعمها كذلك قرارات الشرعية الدولية.

## الموقف الإسرائيلي من حدود الدولة الفلسطينية

نستطيع أن نقرر وعلى ضوء المعطيات التاريخية أن موقف الحركة الصهيونية قبل حرب حزيران 1967، قد تأسس على قاعدة رفض فكرة إقامة "الدولة الفلسطينية" انطلاقاً من رفض الاعتراف بالشخصية الفلسطينية، وإنكار وجوده، والإعلان عن ذلك بمقولة "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، حتى يتسنى السيطرة على الأرض، وتسهيل طرد الشعب الفلسطيني، وهو ما سيضمن متطلبات السيطرة على الأرض، وفي آن معا تبرير ذلك أخلاقياً وضميرياً وسياسياً.

وحيث اكتشفت الحركة الصهيونية بأنه من غير الممكن الشروع في أية أعمال إستيطانية في فلسطين دون "الاضطرار" لتهجير الفلسطينيين والسيطرة على أرضهم بالقوة، فإن هذه الحركة عمدت إلى تحميل الضحية المسؤولية عن الهجرة عام 1948، بزعم أن الفلسطينيين قد هجروا أرضهم وديارهم استجابة لمطالب الزعماء العرب،<sup>3</sup> هذا الموقف الذي يتضح في استمرار حالة الإنكار الصهيوني

<sup>2</sup> دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، على الرابط:

<http://plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=164>

<sup>3</sup> د. حامد ربيع، فلسفة الدعاية الاسرائيلية، مركز الأبحاث، بيروت، 1970، ص 100.

للمسؤولية عن تهجير الفلسطينيين من أرضهم وديارهم حتى هذه اللحظة، بل ومطالبة الضحية بالاعتراف بما يسمى بـ "يهودية الدولة".

ينبري التنظير الصهيوني لبيِّن أن العلامات الأولى لـ "الجغرافيا السياسية الإسرائيلية" أخذت تظهر في المرحلة الأولى من مراحل بلورة حدود الانتداب البريطاني. حيث ظهرت لأول مرة في الخرائط المختلفة التي وضعها اليهود لما يسمّى بـ "حدود أرض إسرائيل". التي تقدم التواراة والكتب والشروح اليهودية حدوداً متباينة لها، والتي جاء وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1917 ليضفي الشرعية الدولية على تلك الصورة.

وكون الوعد الانتدابي البريطاني لم يحدد الحدود الجغرافية لـ "الوطن القومي اليهودي"، لكن الذي حصل هو أنّ الغموض الذي رافق وعد بلفور بهذا الخصوص، أعطى الذريعة للتيارات الصهيونية على اختلاف مشاربها وبرامجها لتحارب من أجل حدود مختلفة، من شأنها، في رأيهم، أن تطابق روح الأفكار اليهودية حول الوطن الموعود.

ومن هنا فقد ظلّت المفاهيم المتعلقة بالهوية الجغرافية لحدود الكيان الموعود متحركة وغير ثابتة في النص الدستوري. حتى بعد ما سمي "حرب الاستقلال" وقيام "الدولة" في العام 1947 – 1948. ولقد بقي، "الأمل" قائماً لجهة التوسّع إلى جغرافيات إضافية تطابق الزعم الأيديولوجي لليهودية السياسية حول "أرض – إسرائيل". وهو ما ظهر بصورة عملية، في مؤتمر السلام الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى في سنة 1919 عندما وضعت الحركة الصهيونية تعريفاً دقيقاً لمطالبها بالنسبة إلى حدود "أرض – إسرائيل" الكبرى. وكان هذا المطلب هو الحد الأدنى. وقدّمه يومذاك وايزمن،<sup>4</sup> في حين طالب دايفيد بن غوريون بمنطقة أكبر،<sup>5</sup> كما طالب يتسحاق بن تسفي بمنطقة أكبر منه أيضاً.

<sup>4</sup> فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين (1)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1965، ص 46-47.

<sup>5</sup> عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين، شؤون عربية، عدد 52، ديسمبر 1987، ص 75.

وهذه الخطة أصبحت تدريجياً هي السياسة الإقليمية الصهيونية حتى تشكيل لجنة بيل (1937) وأصبح أي قرار بشأن الانسحاب من هذه الحدود يمثل في نظر الحركة الصهيونية مساساً بالصهيونية وتقليلاً من شأن "الدولة" في المستقبل. ولم تعبر هذه الخطة عن مطالب دينية وتاريخية فحسب - كما يقول الباحثان الإسرائيليان أرنون سوفير وألينور ريفين - بل عن مطالب براغماتية استندت أساساً إلى المعطيات الموجودة على الطبيعة في ذلك الوقت. ووفقاً لهذا المفهوم لم ينجح شرق الأردن من كونه جزءاً عضواً من الحلم اليهودي وفق ما حددته آليات الجيوبوليتيكا الصهيونية المتحركة. لذا لم يكن غريباً أن تعتبر الحركة الصهيونية عزل الأردن من قبل البريطانيين في سنة 1922 بمثابة تحدياً أيديولوجي وسياسي لأهدافهم الإجمالية، ألم يقل جابوتنسكي "هذه الأرض لنا وتلك أيضاً" ويقصد بها فلسطين والأردن، وكان نشيد حركة بيتار الإرهابية "ضفتان لنهر الأردن: هذه لنا وتلك أيضاً".<sup>6</sup>

لم يطرأ أي تطور بعد حرب العام 1948 على المفهوم المتحرك للجغرافيا السياسية "الإسرائيلية". ولا يزال المنطق التاريخي الذي حدده بن غوريون لـ "دولة" اليهود، هو نفسه اليوم وإن بشكل غير معلن. كان كل شيء بالنسبة إليه مؤقتاً... فلا تحسمه إلا الحروب. لأنه كان من الواضح له "أن الحدود التي سنتوقف عندها الحرب ستصبح حدود البلاد، وذلك فإن ما سيتم الاستيلاء عليه وسط عاصفة للقتال، سيبقى في أيدينا، والمكان الذي لن نصل إليه، سيكون موضع حسرة على مدى الأجيال. ولهذه الأسباب أيضاً لم ترسم حدود أثناء صياغة ما سُمي "ميثاق الاستقلال".

ومع أن تحولات مدوية طرأت على هذا المفهوم، لا سيما في الربع الأخير من القرن الماضي، فإن عدم الاستقرار في هوية الجغرافيا السياسية الإسرائيلية يبقى أحد أهم الثوابت الأساسية في قيام الـ "دولة" اليهودية في

<sup>6</sup> محمد بركة (عضو الكنيست الإسرائيلي)، بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين: الاستقلال ليس رفاهاً.. أنه ضرورة، جريدة حق العودة، العدد 13-14، على الرابط:

<http://www.badil.org/en/haq-alawda/itemlist/category/58-issue13-14>

العام 1948. هذا السجال يعود اليوم لينطلق من جديد وعلى نحو أكثر احتداماً. ففي مرحلة "السلام" مع العرب أظهر "الإسرائيليون" قلقاً بيئياً من الآثار الجغرافية – السياسية التي تفرضها عمليات التفاوض، إذ على الرغم مما يبدو من اختلال في موازين القوة يميل لمصلحتهم بفعل توفر عناصر القوة الغربية في المنطقة، فإنهم يبيتون على خوف مقيم من حدوث تحول غير محسوب في المسار الجيو – استراتيجي، وخاصة بعد فشل الحليف الغربي فيما سمي بالحرب على الإرهاب في كل من العراق وأفغانستان، أو الفشل المدوي الذي انفتح على مصراعيه منذ اندحار جيش الاحتلال الإسرائيلي عن لبنان في ربيع العام 2000 ثم الفشل في حرب الجنوبيين في جنوب لبنان 2006، وغزة 2008، وأخيراً التحولات الكبرى في المنطقة العربية، أو ما اصطلح عليه بـ "ربيع الشعوب العربية"، والذي غير البيئة الاستراتيجية الحليفة حول إسرائيل، وأذن بعصر جديد عنوانه "الشعب يريد"، هذه الروح التي تعارضت وتناكرت مع روح التسايط والغصب والسيطرة والعدوان.

## حدود الدولة

ظهر خلاف عنيف بين الصهاينة حول حدود الدولة. وهذا يعود إلى عدة أسباب، من بينها أن "أرض إسرائيل" ليست ذات حدود معروفة، كما أن الدولة العبرانية القديمة لم تكن لها حدود مستقرة. وكان هناك من الصهاينة من يدرك أهمية الموازنات الدولية ويقنع بحدود تتفق مع قرار الدولة الراعية. ولكن كان هناك أيضاً من لا يدرك هذه الموازنات ويظل يدور في إطار الرؤى الحلولية الدينية والتاريخية القديمة وأحلام النيل والفرات. وبعد إنشاء الدولة، لم تحسم المسألة قط. فهناك من يحاول ربط حدود الدولة بالكثافة البشرية اليهودية. ومع تصاعد الأزمة السكانية الاستيطانية ظهر دعاة ما يُسمى «الصهيونية السوسولوجية» أو «الصهيونية السكانية» المهتمون بالطابع اليهودي للدولة، وهم يطالبون بحد أدنى على عكس دعاة ما يُسمى «الصهيونية العضوية الحلولية» و«صهيونية الأراضي»، فهؤلاء يصرون على الحد الأقصى. وتعبّر الإشكالية عن

نفسها في الوقت الحاضر من خلال الحديث عن الحدود الأمنية للدولة، إذ تتغير الرؤية للحدود بتغير الرؤية لأمن الدولة ومقوماته .

وبوصول اليمين للسلطة في إسرائيل بعد انتخابات آيار 1977، فقد تغيرت البرامج السياسية، وحجم وتائر الاستيطان وأنماطه وميزانياته، كنتيجة طبيعية لمجيء اليمين إلى السلطة لأول مرة في تاريخ إسرائيل، بيد أن هذا الحضور لليمين سار في خط بياني صاعد أوصلنا إلى حكومة إجتمع فيها اليمين الديني والقومي في إسرائيل لنحصل على أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا فيما يتعلق بالاستيطان وحدود الدولة، تزامن ذلك مع انزياح للشارع الإسرائيلي ناحية اليمين، وهو ما بدا واضحا في تواصل العدوان على الشعب الفلسطيني، وفي حجم الخطط والمشاريع الاستيطانية والتهويد وفي تطرف وعداوية الخطاب السياسي وفي تعثر وجمود العملية السياسية واستحقاقاتها وفي مقدمة ذلك وقف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية.

لم تتوقف المشاريع الإسرائيلية الرامية لطرح مشروع "الدولة الفلسطينية"، والذي ظهر بعد حرب العام 1967 مباشرة، وتمثل في محاولة إسرائيل للالتفاف على القرارات الدولية والرغبة الفلسطينية والعربية للتخلص من الاحتلال والاستقلال، في ظل حقائق جديدة للصراع، خلفتها حرب العام 1967، وكان القصد أن هذه المشاريع جاءت كجزء مفضي لتحقيق الرؤية الإسرائيلية لمفهوم "أرض إسرائيل"، عبر استخدامها كوسيلة لإدارة الصراع لا أنهائه، وتفريغ هذه الدولة من أية مضامين، وسلبيها من إمكانات البقاء والاستمرار والتطور، أو جعل ميلاد هذه الدولة مستحيلاً، وهو ما يبقى الكرة في الملعب الفلسطيني.

ولعل النماذج الإسرائيلية لمشاريع الدولة الفلسطينية، برزت بعد حرب العام 1967 مباشرة، منها مشروع ألون، مشروع، دايان، مشروع غولدامائير (الدولتان)، مشروع المابام، ومشروع موشيه كول، (وزير السياحة السابق من

حيروت)، مشروع شمعون بيريس (اتحاد فيدرالي)<sup>7</sup>، ورابين وشامير وباراك وألمرت وشارون ومنتياهو.

من الملاحظ على هذه المشاريع الإسرائيلية ما يلي:

- يجمع هؤلاء بأن الحدود التي يمكن الحديث عنها إنما هي حدود متحركة، وفقاً لحسابات واعتبارات أمنية واستيطانية وديمغرافية، وعلى قاعدة (كثير من الأرض، وقليل من السكان) — العرب بالطبع —).
- أن فكرة "الحل الفلسطيني" لا تعني في التفكير الصهيوني الاستقلال الفلسطيني المطلق في نطاق إقليم معين، أو حق تقرير المصير، إنما يعني حكم ذاتي فلسطيني منقوص.
- أن قيام هذه الدولة لا يعني الانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية.
- الاحتفاظ بالوجود اليهودي الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، بل وضمان أمن تلك المستوطنات.
- إلحاق هذه الدولة بإسرائيل بعد عزلها عن محيطها.
- عدم تحديد الزمان والمكان لميلاد هذه الدولة، وهو ما بقي غامضاً طوال الوقت، صحيح أن البعض يتكلم عن "مشروع دولة فلسطينية"، لكن لا يقول لنا أين، فالبعض يتكلم عن دولة في الضفة وغزة بعد تعديل الحدود بحسب الرؤية الإسرائيلية، وآخرين يرفضون ذلك جملة وتفصيلاً، بينما البعض يتكلم عن الأردن كوطن بديل، مع شيء من الإشراف على حياة الناس في الضفة وغزة، والبعض الآخر يطرح

<sup>7</sup> للمزيد راجع: عبد الرحمن غنيم، الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية، سلسلة قضايا وأراء، ط1، دار فلسطين العربية.

مصر، أو كلاهما معاً مصر والأردن بحيث يتولى الأردن مسؤولية الضفة الغربية، بينما تتحمل مسؤولية قطاع غزة.

بيد أن صيغة الدولة الفلسطينية التي بات يتكلم عنها المسؤولين الاسرائيليين في الاونة الأخيرة، تطرح إعادة رسم الحدود الحالية من جديد،<sup>8</sup> على أساس "تبادل أراضٍ" باتجاه رسم خط حدودي جديد، يستجيب للواقع الجديد (الجغرافي والديمقراطي) ويضمن مصالح مثل الأمن والمياه والموارد الطبيعية والبيئية إضافة إلى التنمية المستقبلية.

تستند فكرة تبادل الأراضي إلى مبدأ يحافظ بموجبه كل طرف على حقه في كامل مساحة المنطقة ولكن مع إمكانية إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديمغرافية وأمنية. مع ذلك من المحتمل في أعقاب المفاوضات أن

---

<sup>8</sup> هذه الأفكار ليست جديدة على الحياة والأجندة السياسية في إسرائيل، فقد سبق وأن طُرحت في خطة إيجال ألون، وقد تضمنت النقاط التالية:

- 1- إصرار إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون عند نهر الأردن.
- 2- من أجل إنشاء جهاز دفاعي صلب من جهة، ولتأمين اكتمال الدولة الصهيونية إستراتيجياً من جهة ثانية، يجب أن تقوم إسرائيل بضم المناطق التالية لها، لتصبح جزء لا يتجزأ من سيادتها:  
أ- قطاع بعرض يتراوح ما بين 10 و15 كيلومتراً تقريباً على امتداد غور الأردن من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت، مع احتواء الحد الأدنى من السكان الفلسطينيين العرب.  
ب- ضم قطاع بعرض عدة كيلومترات بحيث يجري فحصها على الطبيعة، من شمال القدس حتى البحر الميت.  
ج- بالنسبة لجبل الخليل وصحراء وادي عربة، يجب النظر في إمكانيتين:  
- إضافة جبل الخليل مع سكانه.  
- إضافة صحراء وادي عربة على الأقل من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر والنقب.  
د - الامتناع عن ضم الكثير من السكان العرب مع دراسة إمكانية الاكتفاء بضم صحراء وادي عربة فقط مع إضافة تعديلات على الحدود.  
هـ - العمل على إقامة مستوطنات سكنية زراعية وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه، علاوة على معسكرات ثابتة للجيش الإسرائيلي وفق الاحتياجات الأمنية.  
وشكل مشروع ألون عملياً حجر الزاوية للسياسة الإسرائيلية خلال العقود الأربعة الماضية، والأساس الذي صدر عنه الكثير من الفكر والمشاريع الإسرائيلية في وقت لاحق.

يحصل أحد الطرفين على منطقة أكبر مقابل منطقة أقل مساحة لكنها ذات أهمية قومية للطرف الآخر.<sup>9</sup> ويعتقد الطرف الإسرائيلي بأن خطوط الحيز المحيط بإسرائيل قد رسمت في الأصل من قبل قوى خارجية، هي بريطانيا وفرنسا ومنظمة الأمم المتحدة، دون تدخل سكان المنطقة في هذه العملية، وأن التعديل والتغيير من ثم ممكن بالاتفاق، كما حصل في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، على طول وادي عربة.

وبينما تطالب السلطة الفلسطينية إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الهدنة التي تشكلت ما بين عامي 1949-1950، تطالب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمواصلة احتفاظ إسرائيل بأجزاء واسعة من أراضي القدس والضفة الغربية وغور الأردن، دون تحديد حجم هذه المناطق التي يجري الحديث عنها بشكل مطلق وبصورة رسمية، غير أن الصيغ المختلفة للمناطق التي تريد إسرائيل السيطرة عليها قد تم التعبير عنها في معظم خطط التسوية السياسية.

من ذلك مثلاً اقترح أن تقوم إسرائيل بضم كتل استيطانية مقابل أراضي "إسرائيلية" (داخل 48 / أو على امتداد الخط الأخضر) تنقل إلى الدولة الفلسطينية، وقد وجدت هذه الفكرة تعبيراً لها في اقتراح رئيس الحكومة إيهود باراك (عام 2000)، واقتراح الرئيس بيل كلينتون، وفي مبادرة جنيف، وخطة (أيالون - نسبية) التي لم تستبعد صيغتها نقل مناطق مأهولة، وفي خطة ألمرت للسلام في 2009/12/17 (ونشر معها خريطة تبادل الأراضي التي عرضت على الرئيس محمود عباس).

نسبة تبادل الأراضي في هذا المقترحات تراوحت ما بين 1:1، و 3:1، و 6:7 طبعاً لصالح إسرائيل، بل وصل إلى ما نسبته 1:50 لحساب الطرف الإسرائيلي (بحسب وثائق التفاوض السري التي نشرتها قناة الجزيرة الفضائية). وتضمنت تلك المقترحات:

<sup>9</sup> وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاما على إقامتها، وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن، 2008، أوراق إسرائيلية (44)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2008، ص 79.

— ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل مقابل أراضي في منطقة حلوتسا في النقب (وثيقة بيلين — أبو مازن، خطة ألمرت).

— ضم ثلاث كتل استيطانية كبيرة إلى إسرائيل، وهي: كتلة غوش عتسيون جنوب القدس وكتلة معاليه أدوميم والغلاف الخارجي للقدس شرقا وشمالا، وغرب نابلس (أريئيل وضواحيها)، مقابل نقل مناطق مأهولة بفلسطينيين مسلمين من داخل حدود العام 1948، تقع على تخوم الخط الأخضر على مقربة من شمال الضفة الغربية، إلى السلطة الفلسطينية، وهي خطة "أم الفحم أولاً"، التي طرحها إفرام سنيه ومحافل أخرى من حزب العمل ثم تبنّاها حزب "إسرائيل بيتنا"، برئاسة أفغدور لبيرمان، وقد كانت هذه الخطة مثار بحث وتداول من قبل جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية خلال العقد الأخير. وإقامة ممر آمن بين الضفة والقطاع، أما الهدف الذي يقف خلف الفكرة فيتمثل في تقليص عدد السكان غير اليهود (المقصود بهم العرب الفلسطينيين) في إسرائيل، وهي خطة تحظى بتأييد متزايد في صفوف اليهود.

— وتتضمن خطط التبادل إحتفاظ إسرائيل بـ (تواجد) إسرائيلي في الضفة الغربية.

بل وتطرح إسرائيل توسيع أطراف "التبادل" ليتم "التبادل" على أساس أقليمي فيضم أطرافاً عربية أخرى هي (مصر، الأردن، سوريا، لبنان) وهو ما سيساعد — بحسب الجهات الإسرائيلية — في توسيع هامش المناورة في مجال تبادل الأراضي، بما يتيح تجاوز العقبات التي لا يمكن تذليلها في ظل قلة عدد اللاعبيين. وكما ويخلق التزاما واهتماما لدى جميع أطراف الاتفاق المختلفة، بما يضمن استتباب السلام والاستقرار بين الدول المنخرطة فيها.<sup>10</sup>

<sup>10</sup> وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاما على إقامتها، وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن، 2008، أوراق إسرائيلية (44)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2008، ص 83-84.

## بداية الفكرة والمشاريع

يعود بروز فكرة تبادل الأراضي إلى محادثات كامب ديفيد الثانية في يوليو/تموز 2000 بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حين تقدم الوفد الإسرائيلي باقتراح يقضي بالتخلي عن إحدى منطقتين: أم الفحم وبعض جوارها أو منطقة "حالوتسا" المحاذية لقطاع غزة، مقابل الاحتفاظ بالمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية. العرض الخاص بمنطقة حالوتسا انطوى على إغراء المفاوض الفلسطيني بقبول منطقة أم الفحم باعتبار حالوتسا منطقة جرداء لا زرع فيها ولا ماء<sup>11</sup>.

وقد وافق الوفد الفلسطيني على مبدأ التداول<sup>12</sup> وهو حظي بثناء وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شلومو بن عامي في حديث لصحيفة هآرتس (14-9-2001) قال فيه إنه أتحت له في كامب ديفيد فرصة رؤية خريطة فلسطينية احتوت على تنازل بأقل من 2.8% من مساحة الضفة مقابل تبادل أراض بنسبة 1 إلى 1.5%. وقد طلبوا أن تكون الأراضي متاخمة للضفة الغربية.

الطرف الأميركي في المفاوضات أبدى إعجابه بفكرة تبادل الأراضي، فعرض على الطرفين رؤيته الخاصة، وقد تضمنت النسب التالية: إعادة ما بين 96 و 97% من مساحة الضفة زائد 1% من أراضي 1948 للسلطة أو 94% من مساحة الضفة زائد 3% من أراضي 1948.

وفي مؤتمر هرتسليا الثاني عام 2001 تم تبني اقتراح يقضي بتبادل السكان والأرض في حال تجدد المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل،

<sup>11</sup> عبد الله الحسن، تبادل أراض أم ترانسفير جغرافي، قناة الجزيرة الفضائية، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/35750744-820E-45EA-8130-18870B81CA35.htm>

<sup>12</sup> يذكر أن الوفد الفلسطيني قد وافق على التبادل من الناحية المبدئية، لكنه اختلف مع الجانب الإسرائيلي على النسبة، حيث يقال بأن الرئيس محمود عباس اقترح على أولمرت في مفاوضات عام 2008 التنازل عن 1.9% من أراضي الضفة الغربية مقابل نسبة مماثلة من الأراضي في إسرائيل، غير أن أولمرت اقترح تبادل مساحة أكبر من الأراضي. أنظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/5/22، على الرابط:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1905&a=116600>

وينص أحد بنود الاقتراح على تسليم البلدات والقرى العربية المتاخمة للخط الأخضر مثل أم الفحم للدولة الفلسطينية<sup>13</sup>.

وفي أبريل/نيسان 2005 قدمت لجنة قاديش توصيات لإدخال إصلاحات في عمل دائرة "أراضي إسرائيل" تضمنت إحداها تبادل الأراضي بين الصندوق القومي اليهودي "الكيرين كيميت" وإسرائيل، يتم بموجبه نقل الأراضي المملوكة للصندوق والواقعة في مركز إسرائيل إلى ملكية الدولة، على أن يتسلم الصندوق مقابلها أراضي أخرى تعادلها قيمة في الجليل والنقب.

وهذا معناه أن الفلسطينيين في تلك المناطق لن يستطيعوا امتلاك أي حقوق في هذه الأراضي، وإن امتلكوها فيتم تجريدهم منها، ولعل ما أصاب قرية طويل أبو جروال في النقب يوم 27-7-2007، 2008/2/5 ليس سوى بداية الترجمة الفعلية لمعنى هذا التبادل<sup>14</sup>.

وفي مقالته المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية الصادرة يوم 14-11-2005، يقترح عوزي أراد المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو خطة وصفها بالبعيدة المدى للتخلص من أم الفحم ووادي عارة والطيبة والطيرة وكفر قاسم وغيرها من المدن والقرى العربية المتاخمة للخط الأخضر، عبر مبادلتها بمستوطنات يهودية في الضفة الغربية من بينها أريئيل وغوش عتصيون ومعالييم أدوميم. ويقترح أراد في خطته دفع تعويضات للمواطنين العرب الذين ستشملهم الخطة، علاوة على احتفاظهم بكل الحقوق الاجتماعية التي راكموها في إسرائيل.

ما أن أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش الابن دعوته إلى المؤتمر الإقليمي للسلام، مؤتمر الخريف المقرر عقده منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني،

<sup>13</sup> عبد الله الحسن، تبادل أراض أم ترانسفير جغرافي، قناة الجزيرة الفضائية، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/35750744-820E-45EA-8130-18870B81CA35.htm>

<sup>14</sup> المصدر نفسه.

حتى عادت المشاريع والأفكار الإسرائيلية الداعية إلى تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية تتنال من جديد.

أبرزها خطة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في يوليو/تموز الماضي التي نصت على قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967، ولكن مع تبادل مساحات من تلك الأراضي، بحيث تكون مساحة التبادل 5% من مساحة الضفة وشرقي القدس مما يعني احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات المقامة على أراضي الضفة وشرقي القدس، على أن يعوض على الفلسطينيين بأرض بنفس القيمة، بما في ذلك ضم أراضي من أراضي 48 نفسها يسكنها عرب 1948 إذا وافقوا على ذلك.

بعد ذلك جاءت وثيقة المبادئ الخاصة بحاييم رامون نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة مطلع سبتمبر/أيلول 2007، وقد جاء في نصها "إن إسرائيل قد قررت حدودها في الضفة من اللحظة التي أقامت فيها الجدار الفاصل". وهذا يعني أن ما بين 3 - 8% من أراضي الضفة سيلحق بإسرائيل، بما في ذلك الأحياء والمستوطنات اليهودية التي أقيمت في شرقي القدس، وفي الضفة الغربية، ها يعني حسب رامون أن أريئيل ومعاليه أدوميم ستلحقان بإسرائيل، أما كرني شومرون وبناتها، بيت إيل، عوفره، المدينة الأصولية تل تسيون، وكل مستوطنات ظهر الجبل ستُحلى وتسلم للفلسطينيين. المثير في الأمر قول رامون بأنه ينبغي التطلع للوصول إلى توافق مع المستوطنين بخصوص الانسحاب من المستوطنات.<sup>15</sup> وطرح رامون بأن الفلسطينيين سيُعرضون عن الأراضي التي سيفقدونها في الضفة بمساحة مماثلة داخل الخط الأخضر. رامون تحدث عن ممر بري بين غزة والخليل، وعرض الممر سيتحدد وفقا لحجم المساحة التي ستحصل عليها إسرائيل مقابل الكتل الاستيطانية، وقد اقترح البعض أن يكون هذه الممر أرضي والآخر اقترح أن يكون تحت أرضي (نفق).

<sup>15</sup> إيتمار أيخنر وآخرين، خطة رامون: الانسحاب من 60% من الضفة...، يديعوت، 2007/7/17.

قال رامون في خطته بأن "سيكون بإمكانكم أن تقولوا أنكم حصلت على 100% من الأرض"، يقول رامون للفلسطينيين، "ونحن سنستطيع القول لجمهورنا بأننا قد قمنا بضم الكتل الاستيطانية للدولة كما وعد الرئيس بوش في رسالته لشارون الصادرة في الرابع من نيسان 2004".<sup>16</sup> وهو بذلك يضرب عصفورين بحجر واحد: من جهة يضم الكتل الاستيطانية في الضفة، ومن جهة ثانية يتخلص من عشرات آلاف من الفلسطينيين من 1948. وقد حظيت خطة رامون بدعم ألمرت، دون الإفصاح عن ذلك.<sup>17</sup>

ثم صدرت بعد ذلك بحسب ألوف بن، ما سمي بخطة ألمرت للسلام في 2009/12/17، (ونشرت معها خريطة تبادل الأراضي التي عُرضت على الرئيس الفلسطيني محمود عباس). وقد تضمن المشروع مصادرة الأملاك الفلسطينية المحصورة بين جدار الفصل وخط الهدنة لعام 1948، بما فيها القدس الشرقية، أي أنه يعتبر حدود إسرائيل الجديدة هي مسار جدار الفصل، وهذا يعني ضم 369830 دونما من الضفة إلى إسرائيل بجانب ضم 68720 دونما إلى القدس العربية الذي صدر به قانون إسرائيلي في حزيران 1967، بما مجموعه 438550 دونما، أي حوالي 7.5% من مساحة الضفة الغربية، دون مساحة الأراضي التي تقوم عليها المستوطنات، والتي تبلغ 42% من مساحة الضفة الغربية، (بحسب تقرير بيت سيلم).<sup>18</sup>

<sup>16</sup> ناحوم برنياع، رامون يرسم خارطة، يديعوت أحرونوت، 2007/9/7. ورد في رسالة بوش لشارون، بخصوص عدم التقيد بحدود العام 1967، وأن حجم هذا الانسحاب ستقره المفاوضات بين الجانبين وحقائق الأمر الواقع، وقد جاء (كجزء من حل سلمي نهائي، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها يجب أن تنشأ عن مفاوضات بين الأطراف وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338. في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة، إذ من غير المعقول أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع الدائم عودة تامة وكاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، كما أن كل الجهود السابقة للتفاوض حول الحل المبني على قيام دولتين توصلت إلى ذات الاستنتاج. إنه لأمر واقعي أن نتوقع بأن أي اتفاق للوضع الدائم سيتحقق فقط على أساس تغييرات يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة تعكس هذه الوقائع)، رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي إريئيل شارون بتاريخ 2004/4/14.

<sup>17</sup> ناحوم برنياع، رامون يرسم خارطة، يديعوت أحرونوت، 2007/9/7.

<sup>18</sup> قناة العربية الفضائية، بتاريخ 2010/7/6، أنظر الرابط:

ومن المفارقات العجيبة التاريخية أن إسرائيل بهذا تريد توسيع المنطقة التي تنازل عنها الملك عبد الله في المثلث في مارس 1948 لليهود تحت التهديد باحتلال كامل الضفة الغربية، وبموجب هذا التنازل أصبحت مساحة 375000 دونما و70 قرية وعدد سكانه 100000 نسمة عام 1949 تحت حكم إسرائيل.

كما أن مشروع ألمرت هذا يستهدف شرعة سيطرة الاحتلال في القدس وجوارها، واحتلال منطقة اللطرون التابعة للضفة الغربية، وكذلك يؤكد شرعية استمرار سحب المياه من الخزان الجوفي الغربي، أكبر خزانات المياه الأرضية في الضفة الغربية.<sup>19</sup>

في المقابل تعرض إسرائيل أراضي لا تملكها من الناحية القانونية، لتوسيع مساحة الضفة الغربية في قضاء الخليل بمساحة 190000 دونم في أراضي كانت وما زالت جرداء، عدا عن قرية عربية هي قرية عتير/ أم الحيران، والتي تسعى إسرائيل للتخلص منها فهي ليس فيها ماء ولا نشاطي البحر الميت، فإسرائيل لم تخسر شيئاً وكسبت التخلص من القرية العربية، أما في الجهة الغربية من قضاء الخليل فتعرض إسرائيل توسعا في القضاء بمساحة 12000 دونم في أرض جرداء أيضاً، بحيث لا تتأثر أي من المستعمرات اليهودية في المنطقة مثل كشتيت والشومارية ولا مستعمرة أمازيا التي قامت على أراضي قرية الدوايمة التي تعرضت لأكبر مذبحه في نكبة 1948.<sup>20</sup>

أما الخط المقترح حول القدس واللطرون، فهو محاولة أخرى لاقتناص مساحات إضافية من الأرض العربية، الأولى تمت في عام 1949، عندما حرك موسى دايان خط الهدنة ليشمل غرب القدس وبيت صفافا وأراضي الولجة وخط سكة حديد يافا - القدس، والثانية المقترحة في خطة ألمرت لخلق قدس يهودية موسعة.

<sup>19</sup> سلمان أبو ستة، مشروع تبادل الأراضي: خطبة قانونية وجغرافية وسياسية، دار الحياة، 2010/1/18، على الرابط:

[www.daralhayat.com/portalaricledah/98421](http://www.daralhayat.com/portalaricledah/98421)

<sup>20</sup> المصدر نفسه.

أما غزة، فإن خط الهدنة الحقيقي الذي وقعت عليه مصر في 24 شباط/فبراير 1949 يعطي قطاع غزة مساحة 555 كيلومترا مربعا، أي بزيادة 200 كيلومتر مربع عن المساحة الحالية، لكن إسرائيل قامت بتحريك الخط بموجب "اتفاقية التعايش" التي وقعت في شباط / فبراير 1950، بحجة الحفاظ على الأمن، والذي يُعني به عدم السماح للفلسطينيين اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

وما يدور حول توسيع قطاع غزة بحسب خطة ألمرت بمقدار 64.5 كم<sup>2</sup>، فهو تضليل، حيث لا يتضمن ذلك إزالة أي من المستعمرات التي قامت على أراضي القطاع المنهوبة عام 1950، مثل بئيري وكيسوفيم ونيريم.<sup>21</sup>

يشار إلى أن خطة ألمرت نشرت من قبل الجنرال المتقاعد غيورا أيلاند بتفصيل كامل في معهد واشنطن بولسي عدد 88، وقد تضمنت مشروعا متكاملا للتسوية السلمية.

يلاحظ من هذه الخطة أن لها غرضان، الأول: عدم اعتراف إسرائيل باحتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بل اعتبارها أراض متنازع عليها يجوز لها أن تدعي فيها حقوقاً لها.

ثانيا: التهيئة لعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ثالثا: تفريغ مشروع أية دولة فلسطينية من مضمونها وجعلها دولة مسخ أشبه بالجزر المعزولة والملحقة بدولة الاحتلال وفاقدة السيادة، تلك المشاريع التي حظيت بالموافقة الأمريكية وهو ما نجده واضحا في مواقف الإدارة الأمريكية ممثلة بمواقف الرئيس أوباما الذي اقترب كثيرا في خطابه السياسي من الخطاب الإسرائيلي وتبني مسألة إعادة رسم الخرائط من جديد، والتسليم بالشروط الإسرائيلية لعملية التسوية، وليس وقوف الإدارة الأمريكية في وجه مسعى الفلسطينيين لدى الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين والتهديد باستخدام

<sup>21</sup> هيئة أرض فلسطين، خط الهدنة في غزة  
إسرائيل الدولة السارقة أبداً كيف قضت إسرائيل قطاع غزة في اتفاقية سرية، الحياة، لندن، عدد 16794، ص 15، مارس 2009.

الفيتو في مجلس الأمن، وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، والمطالبة بأن دولة فلسطين تكون من خلال المفاوضات وليس بأي طريق آخر. وهي التي جربها الفلسطينيون لأكثر من عشرين عاما ولم تأت بشيء سواء ضياع الحقوق.

ولم تتورع إسرائيل عن إطلاق دعوات لضم أطراف عربية أخرى في عملية "تبادل الأراضي" المزعومة، وبرز في ذلك مشروعان:

الأول: طرحه عوزي أراد مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، أواخر 2004 يهدف إلى حل الصراع مع سوريا، وقد نص على تبادل ثلاثي للأراضي بين سوريا والأردن وإسرائيل.

وهو يبقّي بين أيدي إسرائيل ما مساحته بين 220 و280 كلم مربع تشمل أراضي المستوطنات الإسرائيلية في الجولان إضافة إلى مصادر المياه ومنفذ إلى جبل الشيخ، ومقابل تخلي سوريا عن ذلك يقترح أراد حصولها على مساحة مشابهة من الأردن على الحدود السورية الأردنية وذلك في المناطق التي تم الاتفاق عليها بين سوريا والأردن في التسوية الحدودية التي تمت بين البلدين والتي اتفق فيها على تعويض سوريا للأردن على أراضٍ مأهولة بمواطنين سوريين.

وبالمقابل تنتقل إسرائيل للسيادة الأردنية مساحة شبيهة على الحدود بين إسرائيل والأردن في المنطقة الواقعة جنوب البحر الميت، أو أن تعوض إسرائيل الأردن بممر عبر أراضيها أو بتعويضات اقتصادية.

الثاني: طرحه مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال غيوراً أيلاند في يونيو/حزيران 2006، وينص على مقايضة ما مساحته 600 كلم مربع من الأراضي الزراعية تؤخذ من الأردن وبالتحديد من منطقة الأغوار (سلة غذاء الأردن) ومن مصر (شمال سيناء) لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، مقابل نقل أجزاء من النقب الغربي إلى قطاع غزة و100 كلم مربع من جنوب البحر الميت إلى الأردن.

لا شك أن المعاني والدلالات الكامنة في خلفية المشاريع الصهيونية تتلخص في تحقيق الهدف الصهيوني "أرض أكثر، عرب أقل". أما الحديث عن تبادل النسب من الأراضي فهو حديث خادع، لأن عملية التهويد ابتلعت نسبة كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

ونشير في هذا الصدد إلى خارطة الضفة التي نشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والتي يفصح فيها حقيقة أن نظام المستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية المحمية، تسببت في حظر 40% من الضفة على الفلسطينيين<sup>22</sup>.

وهكذا فإن تغييب فلسطين الوطن والإنسان هما شرط استمرار الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، وليس للفكر السياسي الصهيوني من وظيفة سوى اجترار الصيغ والرؤى التي تحقق هذا الهدف، ولعل استمرار طرح مشروع الدولة الفلسطينية، وغيرها من قضايا المرحلة النهائية حتى الآن، رغم مرور عقدين على مؤتمر مدريد 1991، واتفاق أوسلو 1993، وتمديد الفترة الانتقالية (التي كان من المقرر انتهاءها 1999) مرارا وتكرارا وبشكل تلقائي وبدون تحديد مواعيد بديلة، الأمر الذي ينبىء أن حلا من طرف واحد يفرض على الطرف الآخر، وخاصة مع تواصل تهويد القدس والاستيطان وتوسيع حدود المدينة على حساب أراضي الضفة الغربية، وبعد أن كانت مساحة المدينة في العهد الأردني أقل من سبعة كيلومتر مربع، أصبحت الآن حدود البلدية أكثر من 70 كيلومتر مربع، ويتم طرح القدس بمساحة أكبر بكثير من هذه الحدود البلدية، لتصل إلى أكثر من 140 كيلومتر مربع، بل أن هناك خرائط تشير إلى أن القدس تتوسع لتصل إلى أريحا شرقا، ورام الله شمالا وجنوبا حتى الخليل، بينما تتصل بالبحر من جهة الغرب. وهي مساحة كبيرة تلتهم ما يقرب 10% من مساحة الضفة الغربية، التي تعتبرها الأمم المتحدة أراضي محتلة في انتهاك واضح للقانون الدولي والقرارات الدولية.

<sup>22</sup> موقع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرابط:

<http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=260>

كما أن استكمال بناء جدار الفصل العنصري التوسعي يعني السيطرة على 11.9% من أراضي الضفة الغربية، وسيضم إلى إسرائيل 60 مستوطنة (منها 12 مستوطنة في القدس)، ويهدد حياة نحو 498 ألف فلسطيني في 92 بلدة وقرية. وهو ما يعنيه ذلك من تقطيع أوصال ما تبقى من المناطق الأهلية بالسكان في الضفة الغربية، وتهجير الفلسطينيين وخاصة في مناطق "ج" بالضفة الغربية،<sup>23</sup> وكذلك السيطرة على منطقة الغور لا سيما الشمالية، بحيث لا يبقى عمليا أية أراض متصلة يمكن أن تقوم عليها سيادة فلسطينية حقيقية.

## خاتمة

إنه من الخطأ التوقف أو التخلي عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، ذلك المطلب الذي لم يتوقف عنه الشعب الفلسطيني طوال سني نضاله، وقد تكرر في الضمير العالمي مشروعية هذا النضال واعتبار الموقف الدولي الأراضي الفلسطينية بأنه محتلة وأن إسرائيل هي قوة أمر واقع محتلة، وما تقوم به ليس شرعياً وباطل، وهذا الاعتراف بالحقوق الوطنية يشمل الحق في تقرير المصير، بمعزل عن التعطيل الذي مارسه بشكل خاص، للإدارات الأمريكية المتعاقبة، لمنع تطبيق هذه القرارات ضد إسرائيل، وحمايتها من أي محاسبة وإجراءات عقابية كتلك التي مورست في السبعينات والثمانينات بحق نظام جنوب إفريقيا والتي انتهت بتفكيكه والإطاحة به.

كما أنه مطلوب استنهاض عوامل القوة الذاتية (فلسطيني الداخل والخارج)، بما في ذلك، تحقيق المصالحة الفلسطينية وحرص الصفوف وبناء جبهة وطنية داخلية قوية، والتوافق على استراتيجية نضالية موحدة، متعددة الأشكال والجبهات، ووفق تقديرات عقلانية لجدوي هذه الأشكال ودرجة مساهمتها في تقدم عملية التحرر، واستنهاض عوامل الدعم والمساندة العربية والدولية، بأشكالها الفاعلة والمؤثرة كافة.

<sup>23</sup> تقرير أممي: أنماط واضحة من تهجير الفلسطينيين في مناطق "ج" بالضفة، وكالة سما الإخبارية، 2011/8/12، على الرابط:

<http://www.samanews.com/Tools.php?act=PrintPage&id=102765>

دعم مقومات الصمود والاستمرار في المسيرة النضالية لعموم الشعب الفلسطيني من خلال توفير شروط حياة كريمة لجميع تجمعاته، والاعتماد على الذات، والتخلص ما أمكن من برامج الالحاق الاقتصادي والدعم الخارجي.

اما على صعيد استنهاض الدعم والمساندة على المستويين العربي والدولي، وتوسيع دائرة التعاطف الدولي، وتفعيل قرارات مقاطعة الاحتلال والدول المساندة له، وتعقب قادة الاحتلال وتجريمهم وتقديمهم لمحاكمات بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، والتأكيد على أن تلك الجرائم لن تمر بدون عقاب.

محاولة التأثير على الدول الداعمة لإسرائيل من خلال برامج متعددة وتوسيع التعاطف الشعبي الغربي والدولي مع القضية الفلسطينية، والاستفادة من ربيع الشعوب العربية في الضغط على تلك الدول لعدم التمادي في دعم دولة الاحتلال، وتغيير سياستها المنحازة نحو مواقف أكثر توازنا وانسجاما مع مواقف وقرارات الشرعية الدولية. ومثلما تلكأت الإدارة الأمريكية في ممارسة الضغط على نظام جنوب إفريقيا بوصفه حليف، فإن استمرار الطرق على الخزان وممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية من داخلها، أدي في النهاية إلى إحداث التغيير المطلوب، الذي ساهم في تقصير عمر نظام التمييز العنصري، مع إدراك طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولعلنا تابعنا انتقاد وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس لإسرائيل حين وصفها بـ"الحليف الجاحد"، محذراً من "أن السياسة التي يتبعها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تسهم في عزلة إسرائيل على مستوى العالم"<sup>24</sup>.

<sup>24</sup>Haartz. 'Gates called Netanyahu an ungrateful ally to U.S. and a danger to Israel', 6/9/2011. at:

<http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/gates-called-netanyahu-an-ungrateful-ally-to-u-s-and-a-danger-to-israel-1.382828>

إن تضافر العوامل السابقة جميعا لهو الضمانة الوحيدة لتحقيق الحقوق الفلسطينية، وخاصة في عصر التحولات الكبرى التي تمر بها المنطقة، وتراجع أسطورة الدولة التي لا تقهر، وتراجع أشكال الهيمنة الغربية في المنطقة، وانشغالها في مشاكلها الداخلية إلى حد ما، قد يعطينا الوقت اللازم لأخذ زمام المبادرة، والتقدم باتجاه اقرار وتحقيق هذه الحقوق غير القابلة للتصرف على حد وصف قرار الأمم المتحدة عام 1974.

# المداخلات

## مداخلات الجلسة الاولى

### ◀ صالح أبو ناصر

اتفق مع د إبراهيم أبراش بتعديل التسمية إلى استحقاق الدولة لأنه أكثر صحة من استحقاق أيلول. واتفق معه على التساؤلات المطروحة التي يجب أن تلقى إجابة واضحة في خطاب الرئيس القادم.

لا خوف على مصير منظمة التحرير الفلسطينية في حال الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود 1967 لان هناك قرار أممي يعترف بمنظمة التحرير ومسؤوليتها عن الشعب الفلسطيني وهي موجودة كعضو في جامعة الدول العربية ومجموعة دول عدم الانحياز.

هناك قرار أممي نستند إليه حول حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها. هل هذه الخطوة لتحسين المفاوضات؟ علينا أن نتمسك بأن الدولة الفلسطينية لن تقوم مباشرة بعد الاعتراف بها في الأمم المتحدة لكنها تكون ضمن إستراتيجية فلسطينية متواصلة تشمل النضال للحصول على المزيد من اعتراف دول العالم بها.

### ◀ د. ناصر جربوع

إن حقيقة التوجه لاستحقاق أيلول تعتمد على ثلاثة خيارات أولاً: إعلان الرئيس أوباما بأنه واجب على الفلسطينيين إقامة دولتهم في أيلول. ثانياً: إعلان الرباعية أن المفاوضات تبدأ في 2010 وتنتهي في 2011. وبما أن المحصلة كانت صفرًا لتلك المفاوضات اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً ينسجم مع الواقعية

السياسية ثالثاً: استكمال مشروع المؤسسات الفلسطينية ينتهي في سبتمبر كما أعلن الدكتور سلام فياض.

لم توافق حركة فتح على المضي في موضوع استحقاق أيلول فقط لتحسين صورتها بعد فشل المفاوضات كما يزعم البعض. إن خطوة أبو مازن الآن هي استكمال لما قام به الشهيد ياسر عرفات رحمه الله. إن التراجع عن استحقاق أيلول يفقدنا مصداقيتنا الدولية والعربية والمحلية.

### ◀ د. فيصل أبو شهلا

هناك الكثير من الغموض والتشكيك حول هذا الموضوع والبعض يتخيل أن الذهاب للأمم المتحدة لن يتم. لكن قرار القيادة الفلسطينية كان واضحاً بالذهاب للأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وفق ما وعد الشعب الفلسطيني به منذ 20 عاماً. ويجب أن يكون هناك موقف وطني فلسطيني مسؤول من كافة الفصائل المترددة حول هذا الأمر، وأوجه سؤالي إلى من لا يريد أن نذهب ماذا يريد، هل نرجع للمفاوضات بدون مرجعية لحدود الدولة؟

أما لماذا لم نحقق الدولة خلال عشرين عام من المفاوضات، فالإجابة هي بسبب المماطلات الإسرائيلية وعدم اعترافهم بالحق الفلسطيني وتأمير أمريكا على الحق الفلسطيني وانحيازها لإسرائيل وفشل القوى الوطنية الفلسطينية في التنسيق بين المقاومة والمفاوضات والمشهد السياسي. يجب على الدول العربية استعمال كل ما تملك من قوة للضغط على الولايات المتحدة لدعم استحقاق أيلول. ويجب على الجميع دعم ذلك من خلال مظاهرات التأييد الشعبية.

### ◀ اللواء عمر عاشور

أضيف بعض التخوفات حول إمكانية أن يكون لنا دولة غير كاملة العضوية وأن هذه الخطوة لا تعدو أن تكون خطوة رمزية وفق تصريح سلام فياض، كذلك لم يحدث تغيير في الفريق الذي يقود هذه المعركة وهو الفريق المفاوضات. وأيضاً أن يكون هناك مصطلح تبادل أراضي وهو يعني استمرار

المقايضة. أنا مع الذهاب للأمم المتحدة كوسيلة مع أخذ جميع التخوفات بعين الاعتبار.

إن تطبيق القرار بحاجة لنضال كبير من الشعب الفلسطيني وهناك تخوف من انتفاضة ثالثة.

### ◀ المختار أكرم شقورة

لماذا اختير هذا الوقت الآن بالذات ونحن في حالة الانقسام. أليس من الأجدر أن نرتب البيت الفلسطيني أولاً قبل التوجه للأمم المتحدة ونذهب ونحن متحدين؟ أين الحراك الشعبي لنثبت للعالم أننا ندعم الرئيس؟ هل سيسمح لأهالي قطاع غزة بالقيام بفعاليات لدعم هذا الحدث؟

### ◀ الأستاذ فهمي كنعان

كافة الفصائل في اتفاق القاهرة أعطت الضوء الأخضر للرئيس للتوجه للأمم المتحدة وعلى رأسهم السيد خالد مشعل. أتمنى أن يركز السيد الرئيس على فحوى الدعوة التي ستقدم للأمم المتحدة لأن لا أحد يعرف ما هو فحواها حتى الآن. لقد طالبنا أن يزور الرئيس قطاع غزة قبل ذهابه وأتساءل لماذا تقف بعض الفصائل صامتة ومشككة أمام هذه الخطوة؟ هناك خطوات نضالية كبيرة يجب أن يقوم بها الشعب الفلسطيني للحصول على الدولة.

### ◀ محمد ماضي

إن الجاهزية السياسية والجاهزية المؤسساتية غير موجودة والمواقف الفصائلية متفاوتة لذا سنذهب للأمم المتحدة ضعفاء.

هل هذا القرار قرار استراتيجي أم قرار تكتيكي؟

ما هو موقف شعبنا في أراضي 48 وأين التمثيل الفلسطيني في الشتات؟

## ◀ نائل مقادمة

ما هو شكل الدولة وما هي محدداتها يجب علينا جميعاً أن نعرف ذلك في ضوء استحقاق أيلول؟

## ردود المداخلين

### ◀ د. إبراهيم أبراش

برأيي كل التخوفات المطروحة تأتي في إطار تقوية موقف القيادة الفلسطينية حتى نعلم جيداً خطورة الحدث، ولا نريد تكرار ما جرى في أوسلو، ويجب أن يدرك الشعب الفلسطيني بمجريات وتفضيلات هذه القضية وعلى القيادة أن تأخذ هذه التخوفات بعين الاعتبار. في الشرعية الدولية لا يلغى قرار أممي إلا بقرار أممي ولكن يمكن أن يبقى القرار 100 سنة مهماً، مثل إلغاء قرار اعتبار إسرائيل دولة عنصرية الذي تم باجتماع للجمعية العامة والتصويت على إلغائه. ما نخشاه هو صيغة القرار. لقد وضعنا المقاومة في حالة تعارض مع السلام وهذا يتناقض مع كل الشرائع القانونية، واكبر دليل على ذلك ما قاله الرئيس أبو عمار (عصن الزيتون في يدي والبندقية في يدي) بمعنى أنه يجب أن يكون هناك قيادة واحدة تقرر متى تكون المقاومة ومتى يكون السلام، بعكس ما يحدث الآن مما أوصلنا إلى طريق مسدود. أنا أيضاً أتساءل أين غزة حاضنة المشروع الفلسطيني. نتمنى أن لا تتحول غزة إلى مقبرة لهذا المشروع الوطني الفلسطيني. سنذهب إلى الجامعة العربية التي ستقدم برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يحيلها على مجلس الأمن. في مجلس الأمن إما أن يتخذ قرار أو يحال الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأنا لا أخشى استعمال الفيتو الأمريكي بل أخشى عدم استعماله لأن صيغة القرار الذي سيصدر هي التي يجب علينا الخشية منها.

## ◀ د. خالد صافي

إن خطوة الذهاب للأمم المتحدة هي خطوة مهمة لإيجاد مرجعية شرعية دولية بدل مرجعية المفاوضات، أتمنى أن يمثل توجه القيادة الفلسطينية للنضال السياسي والشرعية الدولية نهجاً جديداً في العقلية السياسية الفلسطينية واعتبار أن هناك خياراً آخر غير المفاوضات .

أشعر بنوع من الريب تجاه المصالحة وأرى أنها نوع من تقاسم وظيفي جديد للضفة وغزة. إن العقلية الفلسطينية مازالت غير ناضجة للقيام بمصالحة حقيقية وهذا الانقسام ترك بصمته على الحراك الشعبي حيث نرى انه لا يوجد في غزة حراك شعبي داعم لهذه الخطوة.

بالنسبة لحق العودة هناك إشكالية حوله في الفكر الفلسطيني منذ تبنى المرحلة عام 74. الخطاب الشعبي يتحدث عن حق العودة كحق مقدس والقيادة تعتبره حق متفق عليه.

## الجلسة الثانية

### ◀ إبراهيم الطلاع

كنت أتمنى أن يكون معنا عبر الفيديو كونفرنس احد أعضاء اللجنة المكلفة بمتابعة استحقاق أيلول .هل سيكون أيلول هو نقطة تحول في القضية الفلسطينية مثلما كان مؤتمر مدريد قبل عقدين من الزمن ؟

هل سيكون أيلول تحدي عربي إسلامي للمعسكر الغربي وما هو موقف الدول العربية التي هي تحت العباءة الأمريكية أم أن ثورات الربيع العربي ستجعلهم يدعمون الموقف الفلسطيني؟

### ◀ أستاذ عبد الله الزق

بحكم انتمائي للجهاد الإسلامي فانا لا اعتقد أن موقف خالد البطش يمثل موقفاً رسمياً للحركة، رمضان شلح هو الممثل الرسمي للحركة. نحن مع كل

عمل يواجه الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذه الخطوة تأتي كتغيير استراتيجي في موقف القيادة الفلسطينية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتأتي أهميتها في أن الولايات المتحدة تحاول أن نقود الربيع العربي وتأتي هذه الخطوة لتقويض ذلك. نحن لا نعول على الموقف الأمريكي وأي محاولة للتخاذل وعدم دعم هذه الخطوة كخطوة نضالية سياسية فهي ليست موقف وطنياً.

### ◀ خميس الترك

هل الربيع العربي الذي تنزعه أمريكا يخدم القضية الفلسطينية؟

هل ستعمل الدول العربية جاهدة لإنجاحنا في الأمم المتحدة أم ستلتزم

الصمت؟

### ◀ أستاذ عبد الرحمن شحادة

بعد الربيع العربي هل ستنبثق أنظمة جديدة تدعمنا، وما هي الطرق النضالية التي سوف نستخدمها لمتابعة المسيرة النضالية للحصول على حقوقنا؟ القيادة الفلسطينية لن تفرط في حقوق شعبنا. ما هو مصير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين علماً بأن أمريكا هددت بقطع الدعم المالي عن هيئة الأمم المتحدة وإيقاف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية؟

### الردود

#### ◀ د مخيمر أبو سعدة

هل سيكون أيلول نقطة تحول بالنسبة للشعب الفلسطيني؟ اعتقد أن هذا الأمر مرتبط بقرار الأمم المتحدة هل ستكون فلسطين دولة كاملة العضوية أم عضو مراقب؟ طبيعة القرار هي التي ستوضح ماهية التوجه الفلسطيني باعتباره إما نقطة تحول أو أنه جزء من المفاوضات.

وإذا كان الهدف هو إعلان فشل أوسلو والمفاوضات السابقة فإنه سيكون

نقطة تحول.

لكن هذا الأمر تحيطه الشكوك لأن القيادة لم تعلن فشل الاتفاقيات  
المرحلية، وما زال غير واضح إذا ما كان يمثل بالنسبة لها خطوة إستراتيجية أم  
تكتيكية.

هناك حديث عن قطع العلاقات التجارية والسياسية بين تركيا وإسرائيل لذا  
فالاعتذار الإسرائيلي لتركيا هو أمر مستبعد إلا إذا تغيرت الحكومة. لكن الموقف  
التركي لدعم قضايا العرب والمسلمين يصب في مصلحة تركيا لأنه من الواضح  
أن المستقبل هو للإسلام السياسي.

هناك الكثير من المشككين في ثورات الربيع العربي واعتبروها مؤامرة  
أمريكية لتقسيم الدول العربية والتدخل فيها. برأيي أصبح من غير المقبول لهذه  
النظم والدكتاتوريات أن تستمر لذا كان من المفترض أن يتم التغيير.

المقدمات تشير أن الربيع العربي يخدم القضية الفلسطينية مثل الغضب  
المصري تجاه السفارة الإسرائيلية وإجبار السفير الإسرائيلي على الهرب.

### ← أستاذ توفيق أبو شومر

ما هي الخيارات الفلسطينية؟ لقد كشفنا أنفسنا ووضعنا خطة b وخطة c  
الخطة b هي تفكيك السلطة والخطة c هي العودة إلى الدولة ثنائية القومية وللعلم  
فان إسرائيل تعمل الآن على ما بعد إعلان الدولة وفق هذه الخطط.

عام 1974 عندما قبلت في الأمم المتحدة كعضو مراقب في عام 75 كان  
العصر الذهبي للمنظمة حيث أصدرت الأمم المتحدة القرار 3374 باعتبار  
الصهيونية حركة عنصرية

إسرائيل استمرت في السعي إلى أن ألغت هذا القرار. نحن نتابع ونتحمس  
لكننا نفشل في الخطوة التالية لذا أرجو أن نستمر في الخطوة التالية لما بعد إعلان  
الدولة .

أعتقد أن التوجه العربي الرسمي كان واضحا في اجتماع وزراء الخارجية العرب التأييد والدعم الكامل لقرار الرئيس ودعم الموقف الفلسطيني لأنه ليس في مصالحهم السباحة عكس التيار.

## الجلسة الثالثة

### ◀ اللواء محمد عصفور

-إن إعلان الدولة حق طبيعي لكل الشعوب متى توافرت أركانها والتي حددها القانون الدولي وهي الشعب والإقليم والسيادة بعناصرها الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهي شروط متوافرة مكتملة للشعب الفلسطيني تخوله إعلان دولته المستقلة.

- إن إعلان الدولة يمثل ضرورة وطنية وسياسية وواقعا ملموسا في ظل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994 والتي تمارس أعمالها كدولة بكل مقوماتها ومفهومها منذ ذلك التاريخ.

- إن إعلان الدولة صياغة عملية وواقعية لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار 181 قرار تقسيم فلسطين.

-إعلان الدولة ترجمة واضحة لحق تقرير المصير المذكور في الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة وقد قبلت إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بعد تعهدها بقبول كافة أحكام الميثاق وقرارات الشرعية الدولية.

-لا يعقل أن يظل مصير الشعب الفلسطيني رهينة بالقرار الإسرائيلي الذي يعتمد على سياسة المفاوضات بلا نهاية فاعلان الدولة يأتي لإنهاء المماطلات الإسرائيلية للوصول إلى حق نهائي والذي تعطل منذ انتهاء الموعد المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من مايو 1999.

-الغاية من اتفاق أوسلو تحقيق مصالحة تاريخية بين الشعبين بقصد تحقيق القرارات 224 و338 والغاية الأساسية له هي إنهاء الاحتلال بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية.

- إن الخلافات الفلسطينية الفلسطينية والخلافات الفلسطينية العربية ومحاولة بعض الدول العربية بما لها من قوى سياسية ومالية مصادرة القرار الفلسطيني كانت وما تزال تؤخر القرار الفلسطيني في حقه في إعلان دولته، فهل نظل في دائرة المفاوضات اللانهائية والابتزاز الأمريكي والمخاوف التي طرحها الإخوة المشاركون أم نذهب في نضالنا السياسي إلى آخره في ظل التغييرات الجوهرية التي تجتاح الوطن العربي والتي نأمل أن تكون داعمة.

### ◀ د. فوزي سعيد الجديدة- محاضر في الجامعة الإسلامية

لقد غابت عن الجلسات توضيح المساعي الفلسطينية لإنجاح استحقاق الدولة .

أين سيسكن الفلسطينيون في ظل وجود كتونات وجدار؟

ما مدى صمود الطرف الفلسطيني بخصوص اللاجئين؟

في حالة رسم الحدود هل بإمكاننا أن نعلم أبناءنا أن حدود الدولة هي حدود مشتركة مع دولة إسرائيل؟

### ◀ د مجدي الكردي- محاضر في جامعة القدس المفتوحة

إن مفهوم فلسطين الجغرافي بدأ يتقزم من دولة فلسطين إلى ما نحن عليه الآن.

لو حدث فيتو أمريكي فإن انتفاضة ثالثة ستقوم يقودها الشباب من جيل 15 سنة إلى 30 سنة هل هؤلاء الشباب يعلمون ما هو الاستحقاق وما معنى التوجه للأمم المتحدة هؤلاء الشباب يمثلون 12% من مجموع الناخبين في المجلس التشريعي هل هم على علم بما سيحدث؟

## ◀ سمير الدقران

كان يجب اللجوء للاستفتاء بعد التوضيح للشعب ما معنى اللجوء للأمم المتحدة، وكان الأجدر بحكومتى غزة والضفة إنهاء الانقسام فلا يجوز أن نذهب للأمم المتحدة وملاحق الانقسام موجودة على الأرض.

- في خطة الدولة للدكتور سلام فياض لم يتم ذكر غزة سوى مرة واحدة في المقدمة وكأنها إقليم من عالم آخر.

- لا يجب التقاعس عن المطالبة بحق اللاجئين في العودة.

## ◀ د. عاطف أبو سيف

استحقاق سبتمبر هو قرار أممي جديد واستكمال لجملة القرارات الأمم المتحدة حول فلسطين هو ليس قرار أممي مختص بحل الصراع العربي الإسرائيلي.

## ◀ الأخت عطاء أبو كرش (ائتلاف شباب 15 آذار)

إن شعبنا معروف بأنه شعب الفينيقي، أي مهما ضاقت بنا الأحوال فإنها تأتي دائما بالأفضل، وإن كان استحقاق أيلول لن يجلب لنا كامل حقوقنا فإنه تجربة يجب استثمارها وعدم التشاؤم الزائد.

- بالنسبة لمواطني ال 48 لم أسمع من يتحدث عنهم في الأوراق ما هو مصيرهم؟

- هل ستؤثر طريقة طرح الطلب الفلسطيني على قضايا الحدود واللاجئين والقدس؟

## ◀ د. عبد الله أبو العطا

برغم وجود شبه إجماع فلسطيني عربي على ضرورة الحصول على اعتراف أممي بأن يكون لشعبنا دولة على أرضه معترف بها دوليا، هناك بعض التحفظات من قبل بعض الفصائل الفلسطينية. سؤالي هل ستستجيب القيادة

للضغوط الأمريكية لسحب هذا الاعتراف تجنباً للفيتو الأمريكي؟ أن خطوة التوجه لنيل استحقاق الدولة يجب أن ندعمها الآن كنوع من المقاومة الدبلوماسية وهي قد تغير قواعد اللعبة برغم انطوائها على بعض المخاطر.

### ← فلورا المصري (محامية)

كنت أود أن تكون هناك خطة عمل لاستغلال طاقات الشباب حول وجهة نظرهم بالنسبة لاستحقاق أيلول لتشكيل قوة ضاغطة لمن يعارض هذا الاستحقاق. وان يتم تبني نتائج هذه اللقاءات وورشات العمل حتى لا تكون بلا جدوى.

يجيب تشكيل مجموعات ضغط للتأثير على العالم من أجل دعم استحقاق أيلول.

### ← اسماعيل المسحال (ممثل شباب 15 آذار)

المهم هو ما بعد استحقاق أيلول، فكل ما سبق يشير الى ضرورة توحيد الصف الفلسطيني بما يؤدي إلى إشراك الشعب الفلسطيني وبناء عملية ديمقراطية. نحن قادرون على استخدام الضغط الذي استخدمناه في 15 آذار للنزول للشارع الفلسطيني ودعم استحقاق أيلول. يجب توسيع رقعة النضال الشعبي السلمي واستغلال الربيع العربي، والمؤشرات الدولية الأخيرة لصالحنا.

### ردود

#### ← أ.د. نعيم بارود

ألاحظ أن هناك مستوى عالي جداً من الفهم والادراك لكافة القضايا المطروحة. وحول سؤالي أين سيسكن الفلسطينيون في العام 2030 بما أننا سنصبح أكثرية في القدس، أنا أقول أن السؤال يجب أن يكون أين سيذهب الإسرائيليون؟ وهذا ما يجب عليه أكبر قادة الفكر السياسي سلفير حيث يقول انه لا يوجد أي منطوق في إبقاء السيطرة اليهودية في القدس، حين علم أن الرحم

اللسطيني في القدس عبارة عن قنبلة موقوتة ستفجر في المستقبل القريب في وجه إسرائيل.

وفقا للإحصائيات التي أجراها مكتب الإحصاء الإسرائيلي فإن ميدان الهجرة اليهودية إلى القدس سلبى بحيث أن من يغادر القدس من اليهود أكثر ممن يستوطنوها إذ يغادرها ما بين 5000 إلى 8000 مستوطن سنويا بسبب خطورة عيشهم في مدينة القدس. لذا يجب أن تظل القدس حاضرة في استحقاق أيلول.

### د. مازن العجلة

ليس المقصود من الذهاب للأمم المتحدة طلب الاعتراف بدولة فلسطين لأن هذا الاعتراف يحدث بشكل سيادي بين الدول، إنما هو ذهاب لتسجيل في منتدى دولي. لا يمكن الذهاب دون مناقشة الأخطار وفرص النجاح والفشل، لأن الشعب الفلسطيني هو من سيتحمل الأخطار بعد ذلك، لذا ينبغي ترتيب البيت أولا وكل شي يأتي بعد ذلك. وقضية تجميد أو تأجيل المصالحة لحين عودة أبو مازن اعتقد انه أمر خاطئ. وما يتم من حديث عن تهميش غزة فانه يأتي في نفس السياق. يجب أن نعترف بكل الأطياف السياسية الموجودة على خارطة الفلسطينية.

يصبح الذهاب إلى الأمم المتحدة مشكلة إذا ما كان منقطعاً عن أي دعم جماهيري وذهاب الرئيس إلى الأمم المتحدة دون أن تخرج مظاهرات شعبية لدعمه. الأمر بحاجة للأدوات والتي أهمها الالتفاف الشعبي والقضايا الداخلية. يجب أن نتوافق وطنيا حول مشروعنا الوطني.

- لا ينبغي أن يكون هناك ضعف لدى المفاوض الفلسطيني ولا بد أن يكون التحضير الجيد واختيار الأفراد الممثلين وأصحاب الخبرات العالية.

## الجلسة الرابعة: جلسة تقييمية

### أ. تيسير محسن

تشكل الأوراق والأبحاث الثمانية المقدمة إثراءً معرفياً وسياسياً للجدل السياسي الدائر حول استحقاق أيلول. تراوحت بين الاسهاب التاريخي وبين الاختزال النظري لمجموعة كبيرة من القضايا والمفاهيم ذات الصلة بالتوجه للأمم المتحدة. وقد جاء الكثير من الاستنتاجات والتوصيات متطابقاً مع رؤية الحزب وموقفه إلى حد كبير، بالرغم من وجود تباينات أكددة.

**الملاحظة الأولى:** خلاصة الأوراق، أو القراءة المعمقة فيها، تبرز أن الفكر السياسي الفلسطيني، لازال مثلما كان دوماً، منقسماً بين تيارين أساسيين: أحدهما يميل إلى التجريبية المفرطة، والآخر أقرب للرفض العدمي، بينما تغيب إلى حد كبير الرؤية العقلانية الثورية. وإن كنا نلاحظ على تيار التجريبية ميلاً نحو العقلانية غير أن الثورية لازالت تنقصه. وكذا بالنسبة للرفض، حيث بات أقل عدمية ويتسلح بقدر من الواقعية. (وهو ما يشير حكماً إلى تحول من نوع ما في الفكر السياسي الفلسطيني، مع تبدل الظروف والأحوال، وإن لم يكن بالقدر المطلوب)

**الملاحظة الثانية:** قالت الأوراق الكثير حول التوجه للأمم المتحدة بوصفه خياراً بديلاً أو مكملاً أو جزءاً من إستراتيجية أشمل، وقدمت النصائح لتلافي المحاذير وضمان النجاح، غير أنها امتنعت عن الإشارة الواضحة إلى ضرورة ترك هذا الخيار والاتفات إلى غيره. وعليه، يمكن الاستنتاج، أن الفلسطينيين جميعاً، المؤيدين والرافضين، يقررون بصورة أو بأخرى، بأن ميدان التحرير في الأمم المتحدة، يشكل اللعبة الوحيدة في المدينة. حتى ولو من باب كسب الوقت،

أو محاولة إخراج إسرائيل، أو اظهار أن الفلسطينيين قادرين على المبادرة والفعل، وعلى الآخرين هذه المرة الرد عليهم.

**الملاحظة الثالثة:** عبارة عن قضايا وأفكار وردت هنا أو هناك، أرغب في التعليق عليها، وهي كما يلي:

- يقول د. أبراش أن استحقاق أيلول ليس واضح المعالم بعد. ونحن نتفق جزئياً معه، فبوصفه معركة، يحمل مفاجآت أو نتائج غير متوقعة، غير أن الإصرار الذي انطوى عليه خطاب الرئيس للشعب الفلسطيني قد بدد عدم الوضوح فيما يتعلق بالذهاب إلى مجلس الأمن، من حيث الموقف من المنظمة، والموقف من حق العودة لذا لا يمكن قبول مفاوضة حق بحق. وبقاء المنظمة مرهون بعدة أمور وهي: إرادة الفلسطينيين أينما كانوا، تحقيق الحقوق الشرعية وانفاذها، تقرير المصير، إقامة الدولة، العودة. كما أن خيار المقاومة، كحق وواجب، غير مرهون بقبول عضوية الدولة، (فرنسا الدولة قاومت النازي) المقاومة مشروطة بإرادة الشعب وبالوعي التاريخي المسؤول للقيادة وباستمرار الاحتلال. نعم تحديد حدود الدولة وقبول عضويتها لا يعني أنها قامت في اليوم التالي، فمسار الكفاح من أجل الدولة مسار طويل ومعقد ويحتاج أكثر من معركة للفوز بها.

- لدى الدكتور خالد صافي استنتاج هام، يقول بتطابق موقف الفصائل من استحقاق أيلول بموقفها من استحقاق الدولة. والحقيقة أن بعض الذين لا يؤيدون استحقاق أيلول يؤيدون قيام دولة في حدود 67، فكيف يفسر موقفهم إن؟ أنا أعتقد أن وجود أجنات مختلفة، وبالطبع اختيارات سياسية وأيديولوجية متباينة، والأهم مدى اعتماد المقاربة العقلانية الثورية في تحديد المواقف والسلوك، هي ما تفسر التباين والاختلاف من استحقاق أيلول.

- الباحثة وفاء البحر قدمت انتباهة مثيرة حين حاولت تفسير موقف الرفض باستخدام نظرية المؤامرة. فالمسألة لا تعدو أن تكون مجرد فخ سياسي نصبه الأعداء. نعم، تقوم خطة شارون من حيث الجوهر على فك الارتباط والاشتباك مع الفلسطينيين وإطلاق يد إسرائيل في الواقع لتستكمل برنامجها الاستيطاني والاحلالي في الضفة الغربية خصوصاً أن استحقاق ايلول هو محاولة فلسطينية تستحق التقدير لاستعادة حالة الاشتباك ولكن في ساحة أخرى بعد أن جرى تحييد الكثير من ساحات الاشتباك، وكادت إسرائيل أن تفلت!

- بيدي د. وليد ملاحظة تتعلق بأن الصراع لم يعد على مبدأ الدولة، وإنما على الأرض التي ستضمها وحدودها وماهيتها وعلاقتها الخارجية ومدى سيادتها. وهذا صحيح، ولذلك كان الإصرار الفلسطيني على تحديد حدود الدولة. ان الخطر المائل اليوم، يكمن في محاولات إسرائيل المحمومة فرض وقائع على الأرض تجحف بفرص إقامة الدولة في الحدود التي قبل بها الفلسطينيون.

- إلى ذلك، نعتقد أن الباحثين الآخرين قدموا أفكاراً جديرة بالنقاش تتعلق بقضية اللاجئين ووضع القدس والجهوزية المؤسساتية للدولة والموقف الإسرائيلي. نتفق مع د. مازن بأن حقوق اللاجئين يجب أن تبقى حقوقاً غير قابلة للتصرف، كما نتفق مع ابو عصام على أهمية بناء مؤسسات الدولة، ولكن ليس بوصفها شرطاً لازماً للاعتراف بها، وليس علينا أن ننبت جدارتنا وأهليتنا الوطنية لأحد، فتاريخ شعبنا ونضاله الوطني وحقائق الجغرافيا شهادة كافية.

### **وجهة نظر الحزب:**

يتأسس موقف الحزب من استحقاق الدولة وخيار التوجه للأمم المتحدة على رؤيته الشاملة للصراع وكيفية حله (البرنامج السياسي للحزب، برنامج السلام الفلسطيني 1988، إعلان الاستقلال). لقد دعونا عام 1999 إلى إعلان حدود الدولة من طرف واحد، كما طالبنا منذ عام 2008 بالتوجه إلى الأمم المتحدة ضمن إستراتيجية سياسية متكاملة وموحدة في ضوء تعثر المفاوضات

الثنائية. يمكن تلخيص موقف الحزب كما جاء في الكلمة التي ألقاها الأمين العام في المجلس المركزي وكما جاء في بيان صادر عن المكتب السياسي بتاريخ 10 سبتمبر 2011، في النقاط التالية:

المسألة المركزية: اقرار استراتيجية فلسطينية متكاملة تتقل مسألة إقامة الدولة من دائرة المفاوضات الثنائية الى المجتمع الدولي والامم المتحدة، تربط بين المقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال والاستيطان، وبين حركة التضامن الدولي، وتستثمر روح الحراك الشعبي الثوري العربي. وتستند إلى مصلحة وطنية حقيقية وتعزيز صمود الإنسان الفلسطيني فوق أرضه.

هدف التوجه للأمم المتحدة: كسب عضوية دولة فلسطين في الامم المتحدة، بالتوازي الكامل مع ضمان كافة حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير والدولة والعودة، وفي ظل المحافظة الكاملة على دور ومكانة م.ت.ف كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وذلك يشكل فرصة تاريخية:

- استكمال منطقي لاعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988.
- استحضار قرارات الشرعية الدولية والمطالبة بتطبيقها.
- إعادة طرح القضية كقضية صراع مع الاحتلال.
- حسم مسألة حدود الدولة (حدود 4 حزيران 1967) وعاصمتها القدس.
- استعادة زمام المبادرة في وجه استمرار الاحتلال والتواطؤ الأمريكي.

#### محاذير ومحددات:

- التوجه للامم المتحدة ليس مسألة تكتيكية، وليس دفاعياً، إنما هو حق أصيل قانوني وسياسي (أغفلناه تارة واستهترنا به تارة أخرى).
- عدم الرضوخ الى الضغوط الاميركية - الاسرائيلية .
- ضرورة حشد التأييد الدولي (تعزيز العلاقات مع حركة التضامن الدولي).

- المصالحة شرط أساسي لضمان نجاح التوجه.

### خاتمة

في كل الأحوال علينا أن ننظر إلى معركة التوجه للأمم المتحدة بوصفها تعبيراً عن المأزق المستحکم الذي ولجه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث يريد الفلسطينيون اعتراف العالم بحدود دولتهم، في ظل عدم وضوح بنية هذه الدولة، بينما يرى الإسرائيليون في ذلك محاولة لنزع الشرعية عن دولتهم. أما الأمم المتحدة، فمثلما كانت دوماً، رهينة موازين القوى الدولية، إما قادرة على اتخاذ قرارات تعجز عن تنفيذها، وإما عاجزة عن اتخاذ قرارات تضيء طابعاً إنسانياً وأخلاقياً على تدخلها. ومع ذلك تبقى ساحة أساسية من ساحات الصراع.

ربما يتحقق إنجاز كبير في الأمم المتحدة، وقد ينطوي على تغيير المسار، إلا أنه لن يعدو عن كونه خطوة متواضعة على الطريق الطويل نحو إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني. قد يتيح استحقاق أيلول انطلاق أول محاولة جديدة منذ إعلان وعد بلفور لشرح القضية الفلسطينية شرحاً وافياً وصحيحاً، على ألا تتم هذه العملية في إطار التفاصيل القانونية المبهمة، وإنما عبر المقومات الأساسية للقضية الفلسطينية التي يدعمها القانون الدولي، وهي:

- إحقاق العدالة إنصافاً لضحايا التطهير الإثني قبل 63 عاماً، وذلك عبر منح اللاجئين حقوقاً غير قابلة للتصرف.

- تحرير القدس من السيطرة التمييزية والحصرية لدولة إسرائيل المستتبدية كي تصبح ملكاً لكل من يعيش ويمارس طقوس العبادة فيها ويعتبرها عاصمته.

- وضع حد نهائي للاحتلال والاستعمار في الأراضي المحتلة، منح الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد طول انتظار وتأجيل.

## أ. يحيى رباح

يجب أن يكون الكلام الذي يناقش نابعاً من الواقع الفلسطيني ويصلح في كل زمان ومكان، عندما أريد أن مناقشة موقف الفصائل يجب عليّ اكتشاف حجم التناقض والذي يصل في بعض المراحل إلى درجة مخزية. ففي العام 2005 أصر أكثر من طرف على أن م.ت.ف هي من تمثلنا وأن حماس تدير الشأن السياسي الفلسطيني، لماذا أصرت الفصائل على ذلك؟ لأن الاعتراف بإسرائيل كان مطلوباً وهي لا تعترف بإسرائيل وحتى تتهرب من ذلك قالت أنا لا أعترف وأن الذي يدير الشأن الفلسطيني هي م.ت.ف فبدأ التناقض في هذه الفصائل وبعضها وقع في استخدام نفس المصطلح السياسي الإسرائيلي، وهذا بحد ذاته شيء غير مقبول لذلك أطلب المنتدى والمركز واللجنة الموجودة فيه بمناقشة الأوراق المقدمة بعمق وبمعايير وبعدها تقرر إذا كانت هذه الأوراق تصلح للعرض على الحضور في منتدى سياسي مهم.

## مداخلة الأخت مجد:

نحن في مركز التخطيط لا نريد إعادة وتكرار المواقف السياسية للفصائل الفلسطينية وإنما نريد مواقف أو تحليلات أكاديمية تتناول مواضيع محددة. هذا هو السبب أننا لم نقل منتدى سياسي وإنما قلنا منتدى فكري وقد طلبنا من الأخوة الأكاديميين والباحثين أن يقدموا لنا وجهات نظرهم وتحليلاتهم وواجبنا المنطلق من الأمانة البحثية وإتاحة الفرصة للاجتهادات والرؤى الأكاديمية تملينا تقديم الأوراق بشكل حيادي وعلمي ونترك للآخرين التعليق عليها بشكل سياسي. وواجبنا في مركز التخطيط الفلسطيني أن نرصد المحاور الفلسطيني بوجهات النظر من كل الأطراف وبرؤى أكاديمية محضة تضيف بعض الأضواء على زوايا معتمة، ويمكن أن تدعم وجهة نظره قانونياً وعملياً.

## أ. صالح ناصر

فيما يتعلق بموقف الجبهة الديمقراطية من موضوع استحقاق الدول فإننا مع استراتيجية بديلة للمفاوضات، وهي الذهاب إلى الأمم المتحدة لتقديم مشروع قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الـ 67 وعاصمتها القدس الشرقية. وهذه المعركة السياسية تبدأ بإصلاح الوضع السياسي الفلسطيني وإنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية والمقاومة الشعبية الفلسطينية والمقاومة المسلحة ضمن ضوابط وطنية متفق عليها، لذلك نحن ندعم هذه الخطوة في هذا الاتجاه المطالب بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود الـ 67 ونرجو ألا تكون هذه الخطوة خطوة تكتيكية.

بخصوص الأوراق المقدمة أنا أعتقد أن هناك جهداً مبذولاً بغض النظر أن كنا نتفق أو نختلف مع الفكرة أو التحليل.

بخصوص ورقة د. ابراهيم أبراش: نحن نتفق مع استحقاق الدولة لأنه استحقاق وطني فلسطيني فهي معركة وطنية وأي تساؤلات فيها تساؤلات مشروعة، هذه المعركة كان يجب أن نقودها موحدين فلسطينياً بغض النظر عن التباينات والاجتهادات المختلفة، ومباركة هذه الخطوة إعلامياً لا تكفي وإنما يجب أن تدعمها حركة جماهيرية شعبية لنثبت للعالم أن هذا مطلب شعبي فلسطيني.

ورقة د. وليد المدلل: يجب أن نتفق ضد التصعيد تجاه الفلسطينيين ونؤكد على أهمية النضال على كافة الصعد والمستويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، كما نؤكد على أهمية الاعتراف من قبل الأمم المتحدة وأهمية هذه الخطوة تجاه تجسيد وتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني.

ورقة د. مازن: نتفق بالكامل مع ما جاء في هذه الورقة، ونؤكد على الاستخلاص الذي خرج به وضرورة الخروج من المأزق الذي يؤدي إلى نقاش سياسي حول المشروع الوطني من خلال تشجيع الديمقراطية ومشاركة مجتمعية كاملة لكافة الأطراف في العملية السياسية بصورة عامة والقضايا المصيرية بصورة خاصة. ونؤكد على ما جاء في الورقة بأن تكون هناك خطة لتعبئة

الإمكانات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للفلسطينيين في الوطن والشتات والاستناد إلى الزخم الشعبي لدعم قضية اللاجئين. كما تؤكد على ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني في التوجه إلى الأمم المتحدة ونحذر من الاجتهادات في الساحة الفلسطينية حول موضوع اللاجئين وحق العودة.

ورقة أ. علي أبو شهلا: حول الجاهزية المؤسساتية تتفق مع الاستخلاص الذي توصل إليه في نهاية الورقة بضرورة الذهاب إلى الأمم المتحدة بغض النظر عن جاهزية هذه المؤسسات أم لا. ونؤكد على الملاحظات التالية:

- هناك مؤسسات مهمة قائمة ولكنها لا تتم إلا بزوال الاحتلال.

- الدولة تبني على الأرض المحررة.

- السلام المتوازن هو الذي نطالب به ونناضل من أجله والذي يحقق لنا الدولة الفلسطينية المستقلة.

- في سياق عملية النضال لابد من وضع سياسة اقتصادية للسلطة الفلسطينية تقوم على تقوية المجتمع في مواجهة الاحتلال وتعتمد على الموارد البشرية الفلسطينية وتنمية المشاريع الفلسطينية من خلال الاعتماد على المواد الخام الفلسطينية وتشجيع السوق المحلي الفلسطيني في مواجهة السوق الإسرائيلي وإعفاء هذه المشاريع الصغيرة والكبيرة من الضرائب لتشجيعها المشاريع وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية.

- المشاركة الحقيقية في القرار الوطني الفلسطيني لكافة الاتجاهات والتيارات وعدم الاستفراد في القرار الوطني الفلسطيني والعمل بجدية لإنهاء الانقسام.

ورقة د. خالد صافي: هناك ملاحظات جدية على الورقة والتي ظهر فيها تخوفات من موضوع استحقاق الدولة ولكنني أعتقد أن خطاب الرئيس قد بدد مثل هذه التخوفات ووضع سيناريو واحد وهو الذهاب إلى الأمم المتحدة وتقديم مشروع الاعتراف بدولة فلسطين في حدود الـ 67.

- إن التباين في الساحة الفلسطينية أمر موضوعي وواقعي وهو لم يبد رأياً في هذه التباينات وجعل الأمور مفتوحة وأعتقد أن في الورقة موضوعية وحيادية.
- ورقة الأخ توفيق أبو شومر ملاحظاتي هي التالي:
  - التهديدات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية الواردة في التقرير في حالة اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية هي عملياً تمارس الآن على الأرض.
  - يفترض أن يشمل التقرير المكتسبات السياسية من خطة الاعتراف بالدولة الفلسطينية والتي نراها كما يلي:
  - عدم أحقية إسرائيل بالأراضي التي احتلتها في العام 67.
  - التأكيد على القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة بحق القضية الفلسطينية والتي أكدت على أحقية الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة السيادية المستقلة.
  - يصبح القانون الدولي هو المرجعية الدولية لأي اتفاق وليست الاشتراطات الإسرائيلية والتي تحكم عملية التفاوض.
  - انضمام فلسطينيين إلى الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة بصورة كاملة وهذا مكتسب.
  - دخول فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المختلفة والتي هي حكر الآن على الدول المستقلة فقط.
  - يفتح مجالاً قانونياً لمحاسبة إسرائيل وسياساتها العدوانية والاستيطانية.
- بخصوص المواقف العربية والإقليمية (ورقة د. مخيمر أبو سعدة) لدي ملاحظات جدية:

- الدراسة جاءت مختصرة بخصوص التخوف من موقف بعض الدول المجاورة كلبان وسوريا والأردن والخشية من عملية توطين اللاجئين مما يؤكد تمسكنا بالقرار 194 القاضي بعودة اللاجئين إلى موطنهم.

- أهمية الموقف المتناسك والموحد للقوى الفلسطينية من أجل إزاحة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعدم التفرد باتخاذ المواقف الوطنية المصيرية.

- تطبيق التحركات الجماهيرية والمقاومة الشعبية.

ورقة الأخت وفاء أبو غوش (الموقف الدولي من استحقاق أيلول)

بخصوص خلاصة الورقة نحن ننفق معها من خلال تبديد مخاوف الشعب الفلسطيني من الإقدام على هذه الخطوة.

في قضايا الحل النهائي (ورقة د. نعيم بارود) ملاحظاتي كالتالي:

أولاً: لا يمكن أن تتم أي تسوية مع إسرائيل دون عودة القدس واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

المشروع الوطني الفلسطيني الآن هو البرنامج المرحلي القائم على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة خالية من المستوطنات على حدود الـ 67 والقدس الشرقية عاصمة لها. وضمان حق عودة اللاجئين.

هذا هو المشروع الوطني الفلسطيني والذي يوحد الجميع.

### ◀ أ. جميل مزهر

أبدأ بورقة الأخت وفاء أبو غوش ربما أختلف مع الأخ يحيى رباح فيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التي جاءت في نهاية الورقة فأنا أتفق معها تماماً. هناك مخاوف جدية وحقيقية ومن الضرورة إبراز هذه المخاوف والتحديات أمام المواطن، ومطلوب من الرئيس أبو مازن أن يكون أكثر وضوحاً في الإفصاح عن مشروع القرار الذي سيقدم إلى الأمم المتحدة. وبالتالي هناك الكثير من الاستخلاصات سواء على صعيد المراهنات على الموقف الأمريكي أو على

صعيد تعزيز الوحدة الوطنية أو استثمار الحالة على المستوى الدولي، وهي استخلاصات قيمة وهامة نحن في الجبهة الشعبية نتفق معها تماماً.

ورقة د. مازن تتضمن استخلاصات نتفق معها تماماً حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والتأكيد على هذا الحق باعتباره حق لا يسقط بالتقادم وبالتالي الورقة جيدة في هذا الإطار.

ورقة د. خالد صافي

لقد تحدث عن موقف القوى السياسية بشكل واضح وصريح وأن الموقف الفلسطيني كان موقفاً غير موحد وهذا يعكس ضعف الموقف الفلسطيني في التوجه إلى الأمم المتحدة، وتحدث أيضاً عن سيناريوهات ومحاذير مهمة في هذه الورقة.

د. إبراهيم أبراش تحدث عن جملة من التوصيات نتفق مع جزء منها ونختلف مع جزء آخر وأنا أعتقد أن موضوع المصالحة هو الموضوع الأهم والأبرز في الطرف الفلسطيني، أنا ممن ينادي بالقطع مع مسار المفاوضات على الإطلاق، وبالتالي مغادرة هذا النهج وبناء استراتيجية تقوم على نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة.

ورقة الأخ توفيق أبو شومر والتي يستعرض فيها الموقف الإسرائيلي الذي يحاول تعطيل هذه العملية وإفراغها من مضمونها، وهناك مواقف أخرى في الجانب الإسرائيلي مثل مواقف المعارضة ومواقف الأحزاب حتى المواقف الأمنية يجب أخذها بعين الاعتبار. في رأيي يجب علينا دعم حق الفلسطينيين في الحصول على دولة في الأمم المتحدة.

أما عن موقفنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي يقول أن الذهاب للأمم المتحدة حق للشعب الفلسطيني وهو جزء من معركة سياسية يقودها شعبنا بغض النظر عن النتائج، الأمر الأساسي هو مغادرة مسار المفاوضات الثنائية تحت الرعاية الأمريكية وتحقيق اشتباك من خلال المؤسسة الدولية ونحن في الحقيقة كنا ننادي دائماً بنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بوجود

الكثير من الثغرات والقرارات الأممية التي تتصف الشعب الفلسطيني وتعطيه حقه، ويجب أن نطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المنصفة للشعب الفلسطيني وليس التفاوض عليها.

لذلك عند توجهنا إلى الأمم المتحدة يجب أن نقطع المفاوضات وأن يكون هناك حائط مسدود مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى دوماً مع الإدارة الأمريكية لإبقاء ملف المفاوضات تحت السيطرة الأمريكية حتى يبقى مسيطراً على هذا الملف. كما نطالب بالعودة لخلق وحدة حقيقية من خلال وضع آليات لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وإجراء مراجعة سياسية لكل المسار الوطني الفلسطيني سواء السياسي أو التفاوضي أو المقاومة وأن نحدد ماذا نريد وما هي الاستراتيجية التي يمكن أن نبني عليها في مواجهة الاحتلال والمجتمع الدولي.

### ◀ أ. محمود الزق

بالنسبة للموقف من استحقاق أيلول، هناك لحظات في تاريخ الشعوب تسمى لحظة وطنية، ومحظور علينا النظر إلى هذه اللحظات من خلال منظور فتوي ضيق، ويفترض الاقتراب من هذه اللحظة بالكم الوطني ككل. تداعيات هذه اللحظة تنعكس علينا ليس كقيادة وإنما كأفراد ولهذا نرى هذه اللحظة تلقى بظلالها على الواقع الفلسطيني بمجمله، ولسنا بحاجة أن نشتبك مع أنفسنا في هذه اللحظة دون تركيز الاشتباك مع الاحتلال كقوى وطنية. نتباين ربما في التفاصيل ولكننا مجبرين أن نقف موقفاً واحداً وموحداً من هذه الخطوة بمفهومها الوطني العام.

أيضاً أذكر الجميع أن مطلب الذهاب إلى الأمم المتحدة أساساً كان مطلباً فصائلياً وكان هناك إجماع فلسطيني تقريباً بأن المفاوضات مع الاحتلال يجب أن تتوقف وأن يكون عنواننا هو التوجه إلى الشرعية الدولية.

استحقاق أيلول واضح، نحن موجودون كمراقب والمطلوب تحويل المراقب إلى عضوية كاملة.

هذا الاستحقاق لن يكون سهلاً وواهم من يقول أن النتائج ستكون سريعة وإيجابية، فهذا جهد نضالي تراكمي. هذا الاستحقاق يثبت أن لدينا قرار فلسطيني

مستقل وأنا قادرون على التحدي وعلينا تحمل تبعيات هذا التحدي. وهذا يحتاج إلى موقف فلسطيني موحد يدعم هذا التوجه من خلال منظور وطني عام.

أيضاً يفترض أن تترك حيزاً للحديث عن اليوم التالي ما بعد أيلول، وأن لا نوهم شعبنا بأن الدولة الفلسطينية ستكون جاهزة بعد أسبوع خاصة وأن هناك الكثير من أبناء شعبنا يعيش هذا الوهم، بسبب الأسلوب الخاطئ في طرح هذا الموضوع.

لذلك يجب طرح الأمور بشكل أكثر واقعية وأكثر وضوحاً لكي يفهم الآخرون بأن ما يحدث هو جهد نضالي متراكم وجزء من معركة طويلة في مسيرة التحرر والاستقلال.

#### ◀ د. غازي حمد

عند مناقشة أي موضوع يجب ألا يكون منسلخاً عن التاريخ الفلسطيني. فمثلاً ناقشنا موضوع المصالحة وقاننا أن المصالحة هي الحل الاستراتيجي لقضايانا ثم نسينا المصالحة وبدأنا باستحقاق أيلول، وقلنا أن هذا الاستحقاق هو الحل. لذلك يبقى المواطن الفلسطيني في حيرة من أمره في موضوع الخيارات فهو ينتقل من مربع إلى مربع بدون دراسة وذلك حسب الحاجة أو حسب الضغوط المحلية أو الدولية أو حسب الواقع الذي نعيش فيه، فالكل فشل للأسف في بلورة استراتيجية وطنية تكون مرجعاً للجميع ومحور أساس لجميع الفصائل.

لذلك أنا أقول أن هذه الأوراق تحتاج إلى ربط بالسلسلة الفلسطينية الطويل. نحن اتفقنا على أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود وكذلك المقاومة وصلت إلى طريق مسدود، وهذا يجعلنا نفكر هل نسير في الطريق الصحيح أم الخاطئ وهذه مسألة خطيرة جداً.

لذلك أنا مع الذهاب إلى الأمم المتحدة لكن ليس هذا هو الهدف الذي نسعى إليه، خاصة بعد عشرين سنة من المفاوضات، أي أننا ذهبنا إلى الأمم المتحدة بعد أن فشلنا في طريق المفاوضات. نفس الموقف يتكرر داخل حركة حماس، فهي تتجح في مجال ثم تريد أن تجرب مجالاً آخر. هذه مسألة خطيرة ومرفوضة أن

يصبح الشعب الفلسطيني حقل تجارب للجميع، فإذا لم ينجح موضوع الذهاب إلى الأمم المتحدة ما هي الخيارات التي ستقدمونها إلى الشعب هذا يثبت التركيبة الخاطئة والرؤية الضيقة لهذه الفصائل..

المحور الثاني: الذهاب للأمم المتحدة ليس نهاية التاريخ ويجب أن تكون هناك استراتيجية وطنية يمكن البناء عليها، فأنا لست ضد المفاوضات مع إسرائيل لكن هذا يجب أن تدعمه المقاومة.

يوجد ثلاث مقومات حتى ينجح أي خيار، المقوم الأول يجب أن يبنى الخيار على استراتيجية وطنية موحدة، ثم نبحت هذا الخيار جيداً ونفكر به ونضع ضمانات لنجاحه. فنحن أكثر شعب قدم خيارات وأكثر شعب قدم تضحيات لكننا لا نملك رؤية واضحة.

لذلك لا بد من تقديم حلول واقعية ولا بد أن يكون هناك إجماعاً وطنياً فالأحادية الفصائلية أثبتت فشلها وكذلك الرؤى الأحادية أيضاً أثبتت فشلها. يجب أن نضع ضوابط لكل مشاريعنا، ضوابط للعمل الوطني، ضوابط للمقاومة، ضوابط للمفاوضات. باختصار يجب أن نضع رؤياً نستطيع أن تسير بنا إلى الأمام وهذا لا يمكن أن يحصل إلا إذا كان هناك موقف فلسطيني موحد ذو إجماع عليه حتى نخرج من مرحلة التناحر والخلافات الدائمة.

لذلك أنا أتمنى وضع رؤية لأي موضوع على المدى الطويل والتشخيص لهذه الرؤية. وشكراً.

◀ أ. سامي نعيم

إننا في الجبهة العربية الفلسطينية نرى في التوجه للأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة الفلسطينية معركة سياسية كبيرة، وضعت الموضوع الفلسطيني على أجندات كل حكومات العالم.. بالتالي، بغض النظر عن النتائج التي سوف نخرج بها في معركة أيلول، فإن الكاسب الأكبر من هذه المعركة السياسية هو الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لأن الطرف الإسرائيلي والولايات المتحدة

الأمريكية المتمسكة بالموقف الإسرائيلي ستواجه العالم أجمع الذي عبّر غالبيته عن دعمه لحقوق شعبنا، وحقه في دولته على حدود عام 67م.

كما أن التوجه للأمم المتحدة يشكل تغييراً لقواعد اللعبة السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة طوال السنوات الماضية بتفرد لها برعاية الملف الفلسطيني وانحيازها للسافر لإسرائيل، وإن استخدمها للفيتو في مواجهة المطلب الفلسطيني هو خارج عن كافة القوانين والأعراف الدولية التي أقرت لشعبنا بحقوقه الوطنية، وهو يتناقض تماماً مع المواقف السابقة للإدارة الأمريكية الحالية التي تتصرف وفق حساباتها الخاصة وهي على أبواب مرحلة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وليس وفقاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي ستتضرر كثيراً كما عبر عن ذلك أكثر من طرف عربي من حلفائها.

إن موضوع عضوية الدولة في الأمم المتحدة هو حدث سياسي هام يتم التأكيد من خلاله على تمسك شعبنا وقيادته بكافة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة التي أقرتها كافة القرارات والقوانين الدولية والانسانية.

fragile borders: let Palestinians call it a "state" or an "empire" it makes no difference. In the context of this intensive summary we realize that their maps with their borders and security arrangements that had been prepared in the Israeli Chief of Staff department are no more than a political bargain offered to the Palestinians with a content of a provisional state with a self-rule as its ceiling and devoid of all constituents in return for disclaiming the West Bank, Jerusalem and the right of return for the refugees.

The Palestinians are left to accept or refuse this deal: If they refuse it, the occupation state will go ahead. It will provide the desired justification for the occupation State to proceed with completing its schemes, designs, settlements, Walls, all aiming at plundering and Judaizing the land and the holy city forever and ever. In the face of this serious strategic threat, the Palestinians are in need of a responsible, serious, real Arab and international support, stand, profundity and appeal at a time they first and foremost, need their internal national solid unity and a political scheme, with clear-cut features, contents, guidelines and objectives.

Secretary of State Hillary Clinton, the American envoy George Mitchell that the borders will be demarcated according the security arrangements. He also declared that Israel holds on to three foundations for holding agreements, which are: implementing the Israeli security arrangements, the Palestinian recognition of Israel as a State for the Jews, and that this agreement should form the end to the Conflict. Netanyahu had assured on 27/7/2010 among other things that "it is of the utmost importance that peace should be supported by security," which means the control of the Jordan Valley and the exchange of lands in the West Bank, especially the north eastern parts, as "defensible boundaries" as already described by Yigal Alon.

The occupation State links vehemently, organically, and strategically the cancerous settlement project, the separation wall, annexation, Judaization, border demarcation, security arrangements, with the future of the Palestinian State. And according to the Israeli army's maps, the Israelis will continue to overlook the border crossings with Jordan and in the harbors and airports and the Palestinian-Israeli borders will not be specified and work will go on in pursuant to the economic settlements, civil and security co-operation systems in its present state. In Israel, they are seemingly mapping out their boundaries and those of the "State of Palestine" in conformity with their documents, maps and culture. So what do these documents, maps and culture which, according to the Israeli viewpoint, constitute the basis to the negotiating process, say especially that the occupation State links vehemently, organically and strategically the cancerous settlement project, the Separation Wall, annexation, Judaization, border demarcation, security arrangements with the future of the Palestinian State.

The essence of the documents of demarcation and security arrangements shows that the occupation State wants a "Stateless State" for the Palestinian people, a State that is no more than "a protectorate" under the Israeli sovereignty, a disarmed state with no army protecting its

Israel will be established in the Jordan Valley in accordance with the broader explication to this concept'.

And now from Rabin to Shamir, who declared in December 1988 that "we will not for sure make any pullout from the territory", and vowing that "the Palestinians will never attain a Palestinian State whether through negotiations or through force, and the idea of establishing a Palestinian State is utterly unpalatable. This will never occur."

He made clear that "the Israeli forces will remain deployed in their allocated places, and no substantial change will take place in the territory". Sharon, as others, has nothing ahead but the framework agreement of "the autonomy for the Palestinians" and the formula of "the unilateral withdrawal " assuring in an interview with the newspaper Ha'artz on 14/4/2005 that " Israel must control the Jordan Valley area from the mountains overlooking it." General Barak, in his turn did not lag behind when he announced that "the demarcation of the borders should be consistent with the security and demographic considerations so that the settlements blocs in the territory remain under Israeli control, besides, the Jewish State should have a Jewish majority".

Olmert also, the former Israeli Prime Minister declared that "the eastern borders of the State of Israel and the control of the Jordan Valley can never be abandoned". Out of this Israeli unanimity as regards the borders and security theory came Netanyahu, who is considered "a right-wing concentrated blend", who, having succeeded in driving the Palestinians and Arabs into a negotiating corner, surprised everybody with his terms of negotiations and settlement after having obliged the Palestinians to drop all their preconditions of direct negotiations, even those relating to the freezing of settlement. He refuses to discuss the borders of the would-be Palestinian State before deciding on the issue of the security arrangements. According to Ha'artz, Netanyahu has told the American President and the American

what are the borders Israel will seek to demarcate after the Palestinian approval of the Israeli security arrangements?

More important still, what is the real possibility of any political settlement in the light of these conflicting political agendas? There are myriads of urgent questions that are put forth on the direct negotiations' agenda, which evokes the old-new Israeli political and strategic mentality in the trio of the borders, security and the Palestinian State which provide a real indication of the possibilities of settlement.

In Israeli politics, it is axiomatic and fully agreed by Israeli leaders that the boundaries should be mobile depending on demographic, settling and security calculations and considerations; they all agree completely on acquiring the maximum of an Arab land with the minimum of Arab population, a perspective already openly expressed by David Ben Gurion in his outlook to the borders and security, and also the pre-1967 Yigal Alon plan which represented the prime constituent of the policy of settlement construction later, which was the magic way of re-drawing the maps with a prior, clear unwillingness to return to the 1967 borders, which later received consensus from Israeli leaders such as Ben Gurion, Menachem Begin, Levi Ashkol, Yigal Alon, Golda Meir, Yitzhak Shamir, Shimon Peres, Ehud Barak, Arael Sharon, Ehud Olmert and finally Benjamin Netanyahu, who all concur on the common ground concerning the likely borders of the State of Israel, all of them agreeing unanimously that these borders are versatile in accordance with certain calculations and considerations in the issues of security, settlement and demography, aspiring in the meantime for the greatest possible areas of Palestinian land with the fewest Arab inhabitants, or the so-called 'creeping settlement'.

So in his last speech before the Knesset one month before his assassination on 5/10/1995, Rabin, reviewing his viewpoints as regards the future borders, declared that 'Israel will never revert to the lines of 4/6/1967 adding that 'the security borderlines for defending the State of

On 15/11/1988 the PLO, during the 19<sup>th</sup> term of the Palestinian National Assembly, announced the independence of the State of Palestine and the acceptance of the two-State solution on the basis of Resolution 181 and the Palestinian Peace Scheme, on which the PLO later proceeded towards negotiating and the peace process.

The UN recognized this independence under Resolution 43/177. On 15/12/1988 and from that time onwards the UN General Assembly decided to use the term 'Palestine instead of the PLO' in the system and institutions of the UN. Nevertheless, the two declarations of State had involved two major ambiguities: first they did not specify clear borders for the Palestinian State, as the Gaza and Algiers declarations talked about "the Palestinian land" without accurate description or demarcation. Secondly, the State of Palestine is now an occupied land, which practically prevents it from coming into being and growing, as it lacks the unity of the territory, the unity of people and the sovereignty over this territory upon which the State will be established. It is unimaginable that this state could be established under occupation or that its infrastructure may be constructed in contradiction with it, and as it is an impracticable project it can end up collaborating and integrating with the occupation which is totally unacceptable. It is clear that the trinity of demarcation, security arrangements and Palestinian State have been correlated ones, endorsed by all parties concerned, and while the Arab and Palestinian sides emphasize the need for the demarcation and withdrawal from the 1967 territories including East Jerusalem, the Israeli side with near consensus has insisted on discussing the security arrangements first and before the borders and other essential issues and the area and specifications of the promised state.

So, how much longer will these direct negotiations take in the light of this trinity, and what is the true nature of the Israeli agenda underlying the insistence on the priority of the security arrangements? , and then

# **The Borders of a Powerful Palestinian State and the September Bid**

**By: Dr. Walid Mudallal**

## **Summary:**

Since the issuance of Resolution 181 in November 1947 which provided for the partition of Palestine into two states, the Palestinian people has been actively struggling for its independence and establishing its own state after it had failed to block bringing about the Partition Resolution, the setting up of the Jewish State, or expanding its occupation later to include the West Bank and Gaza. Despite the prolonged controversy on the Palestinian side regarding the partition and the Two-State solution, which is the core of the Partition Resolution, the Palestinian keenness to declare their state and create their own identity acquired a national and combatant priority, a fact which was first tangible under the Israeli Declaration of Independence in 1948 when the All-Palestine Government was proclaimed in Gaza on 1<sup>st</sup> of October 1948 although it was later brought to an end by Israel's control of 77% of the land of Palestine, the annexation by Jordan of the west Bank, and the Egyptian rule of the Gaza Strip.

The Palestinian struggle afterwards burst out led by the PLO under the motto ' the liberation of all of Palestine', a target emphasized by the Palestinian national charter in 1968; however, the PLO soon adopted the interim platform for the settlement which was based on the idea of establishing a Palestinian State on any parts of Palestine that could be liberated. This substantial shift had opened the door for the admission of the PLO as an observer under Resolution 3237 (D.29).

refugees question or with the final solution negotiations – it lies with the Palestinian performance in general and in the dilemma surrounding the Palestinian national project and the impotence of the Palestinian political system ever since the creation of the Palestinian National Authority up till now to propound solutions apart from an outlet of the impasse facing the entire political system and the national project.

Great care should be taken to keep the refugee case inalienable according to the international recognition and it is perilous that the Palestinian negotiator, the owner of this right, makes concessions that would alter the legal status of the issue. There should be a flexible, clear plan for the practical activating of the UN decisions and, under the circumstances, it may be appropriate to consider formulas and mechanisms for implementing resolution 194 which depend on gradualism and postponement, but it is of high importance not to announce the determination of the refugees cause.

solution to the problem of Palestinian refugees as agreed, in compliance with the UN General Assembly Resolution 194, a phrasing which does not involve the implementation of Resolution 194: it only draws upon it.

The attitude of the UN, as a representative of the world community has taken responsibility for the cause of the refugees and issued significant decisions about that, although the UN has tried to propitiate Israel despite its legal and procedural decisions. Also it has failed to carry out its decision, and for example the European High Commissioner has called for a solution to the refugee problem, which takes into account the security of Israel and its defining identity.

The essence of the foresaid attitude of all parties indicate a Palestinian, Arab and even international deterioration towards the refugees case as well as Israeli and American intransigence and insistence on the Israeli traditional attitude towards the case especially the absolute denial of the right of return. It is also obvious that the path to solving the Palestinian issue has been determined by the track of the previous negotiations and treaties in line with the Israeli vision. Thus, this state of affairs poses a serious challenge to the cause of the refugees once the negotiations resume, besides other challenges such as the stipulation relating to the approval of 'the Jewishness of the State' required by Israel, as well as the commitment to the basis determining the negotiating process in the former agreements such as Resolution 242 and Resolution 338.

In the light of the above it can be concluded that the battle of the September UN bid must be fought and Palestinians now realize the region is witnessing significant radical changes on the path of molding Arab regimes that may greatly differ from their predecessors. It is expected that the Arab revolutions may produce important changes towards the Palestinian cause and we must have noticed the backlash of the Arab revolutions on the form and strength of the activities of the 63rd anniversary of the Palestinian Nakba.

Also we should be aware of the nature and scope of the problems surrounding the Palestinian cause and its general contexts. It is evident that the problem does not lie either with the negotiations about the

and attitude towards the question of refugees; besides, the Palestinian negotiators have used a loose or circumlocutory terminology in dealing with the issue of the return.

These remarks were the natural outcome of the Palestinian approval of the agreements that did not approbate Resolution 194 as a reference for negotiations. In Madrid, Oslo, Taba and Camp David, Resolutions 242 and 338 were the reference on negotiations, though they had been issued in the aftermath of the wars of 1967 and 1973, without being directly linked to the Palestinian question and the refugees in particular.

The official Palestinian stand is considered by some Palestinians to be too lax about the right of return. There are unofficial Israel-Palestinian agreements like those headed by Abu Mazin and Yassir Abed Rabbu, in which it was agreed that the refugees should return to the Palestinian State, not to their original land; added to that the Taba 2000 negotiations and Camp David which had approximately the same results.

The gist of this gradual concessionary Palestinian stand as well as the free unilateral recognition of the right of Israel to existence may change the right of return and self-determination into a negotiable, arguable Palestinian request, rather than a legitimate non-negotiable and universally acknowledged right.

As for the Arab attitude, it was defined from the start by the Arab governments holding Israel responsible for the creation of the refugees' problem, and they demanded their return to their homes, favoring the compensations principle on an individual basis, fulfilling the real value of their lost property. Arab States assured that the UN, through the famous Partition Resolution, is to blame for the establishment of Israel. Yet, the Arab attitude went parallel with the Palestinian attitude to a great extent, although the Arab ( Jordanian, Egyptian, and Arab) initiatives for settlement do not openly refer to the right of return according to Resolution 194, though they tend to adopt seemingly winding and indirect formulas:

The Arab peace initiative which resulted from the Beirut Summit Conference in 2002 had emphasized the necessity for reaching a just

All this is ascribed, for the most part, to the power of international reference, and the presence and nature of the refugee camps in reality.

Starting with the American and Israeli viewpoints, Israel has ever since the 1948 Nakba insisted that it is not responsible for the displacement of hundreds of thousands of Palestinians from their homes and lands, and that the right of return is totally unacceptable and non-negotiable, being a risk to Israel and its security, and that Palestinian refugees may return to the Palestinian State's territory under certain conditions, or they can be resettled elsewhere. Compensations should be made through an international fund, and not by Israel. This stand has been reflected on all Arab and Israeli agreements in Madrid and the multilateral parties then in Oslo, Cairo, Taba and Camp David.

Israel has expressed its cautious preparedness during the negotiations to take some considerations into account which may necessitate the acceptance of the return of limited numbers of these refugees to Israel under the label 'Family Re-union'. But this did not amount to an official Israeli attitude even towards the suggestion made by Shlomo Gazit, which calls for Israel to implicitly acknowledge its responsibility for the ordeal of the Palestinian refugees in exchange for the waiver by Palestinians of all the rights of return.

As for the American stance, there is an agreement that is almost identical to the Israeli view, which denies Palestinians the right of return, as well as the adoption by the US of various international resettlement plans based on the rejection of the idea of the return and the call for repatriation outside Israel. Even more, the American attitude developed after the 1993 Oslo accord to involve Americans abandonment on the decision 194 in the General Assembly when it underwent the annual vote. This attitude translated later in the American suggestions in the Road Map and the Clinton understandings in Camp David. Since the start of negotiations the Palestinian official attitude has been expressed in the insistence on the implementing of Resolution 194, which calls for the return of the Palestinian refugees to their original towns and the compensation for those who do not wish to. However, this attitude seems preventive, as it just deals with the external crises and initiatives but it lacks in a clear working program

## **The issue of the Palestinian refugees... Where to?**

**By: Dr. Mazen Al Ejlah**

This research paper aims to look into the developments surrounding the cause of the refugees, being one of the most important issues of the final settlement, if not the most important and difficult one over the past decades, since the Madrid Conference and the Oslo agreements in particular.

For this purpose we deemed it essential to examine the different parties' attitudes towards this cause and their bearing on the agreements pertaining to the refugees' issue. Since its start, the case of the refugees has attained great international interest and has had a few resolutions in its favor, on top of which was Resolution 194, and the resolution calling for reconciliation, and that of establishing the UNRWA. Also, the refugees' issue intertwines with the right of self-determinations and all other substantial final settlement issues connected to the inalienable national Palestinian rights, and it is linked and interlocked with these issues. It is noteworthy that the negotiations dealing with them all have failed because they are major parts of the Palestinian cause and that the refugees' question has not been addressed for decades although most other refugees around the world have been repatriated.

This fact may be attributed to various complicated overlapping local, regional and international reasons, most important of which is, of course, the tenet of settlement; added to that the Arab and Palestinian indifference to the importance and effectiveness of the international laws and decisions and the mechanisms of the functions of these systems. This comes in the context of the general powerlessness of the Palestinians negotiator, and a lack of interest in this Cause. Yet, the issue of refugees has rigorously resisted liquidation even in the light of the imbalance of powers and the constant feverish planning for this.

So why does the Israeli negotiators put forward the term "unified"?  
And where does it fit on the Palestinian negotiator's agenda?

700,000 Jerusalem citizens who were forcefully displaced by Israel from 39 villages in 1948 should return to a complete Arab unified capital city – Jerusalem: the Jerusalem captured in 1948 and the Jerusalem captured in 1967.

Israel should dismantle the whole of the settlements in Jerusalem with the buildings re-claimed by their Palestinian land- owners. Israel should accept to be compensated for the buildings, or else it should remove the buildings altogether with their ground restored to their owners. In case of Israel's refusal of these offers, the door should be open to all options including all forms of resistance to oblige Israel to surrender, by force if necessary, as right without might is a lost cause. Thus if we want to retrieve all of Jerusalem we should raise the issue of Jerusalem in September as a complete unified city and the eternal capital city of the Palestinian State.

what is left for negotiating does not exceed 5-10 per cent of the area of Jerusalem according to unspecified Israeli-imposed negotiating terms.

**Determiners of the final future of Jerusalem:**

The cards of the Palestinian cause are not all in the hands of the Israelis, as Arabs, Muslims and Palestinians still have some strong points, e.g.

First, the demographical situation as Arabs constitute 30% of the population in Jerusalem, and apt to form a majority in the future.

**Second, the Arab and Islamic depth.**

Third, Arab uprisings which have put Jerusalem on their agendas as the Arab revolutionary youths have fixed Jerusalem as their compass of orientation that can direct all Arab and Islamic nations at an instant towards Jerusalem and without prior preparation.

Fourth, the issue of Jerusalem does not belong to Palestinians alone- it is the cause of 1.3 billion Muslims, as it is part of the Islamic nation's doctrine. Hence the time bomb planted in the Middle East could be detonated at an instant without advance warning in favor of the Palestinians. Hence, we, as Palestinians, should cling to our full rights in the whole of Jerusalem (Eastern and Western), as the capital city of Palestine. The western part, as the eastern one, is occupied. The battle of Jerusalem will be determined only through the following:

- 1- The Palestinians' and the Palestinian negotiators' adherence to their rights in the entirety of Jerusalem.
- 2- Israel should abandon the concept of Jerusalem as being the eternal unified capital city of the Jewish people.

Israel has been putting off the discussion on the future of Jerusalem until the unscheduled final settlement negotiations with the aim of gaining time to change the geographical and demographic realities. Therefore, Jerusalem is a chief element of the Israeli national unanimity and it is now non-negotiable among different movements, and it is excluded from the political equation, and no Israeli statesman may give Palestinians any rights in Jerusalem. Nevertheless, it is important to note that the future of Jerusalem does not hinge on the Israeli consent alone – it depends on the balance of political international Arab and Islamic powers, and also the presence of important cards up the sleeves of the Palestinians, which may be helpful in pressurizing Israel.

The status and future of the city are interconnected with the strategy chosen by the Palestinians and how successful it will be in establishing a state of affairs contradictory to the one Israel wishes to create and consolidate in Jerusalem.

All initiatives and treaties offered for solving the cause of Jerusalem have fallen short of fulfilling the demands and ambitions of the Palestinian people.

Israel, throughout the negotiations, has merely offered very limited administrative propositions, void of real sovereignty, which makes negotiations about Jerusalem a foregone conclusion, open to Arab and Palestinian continual concessions under the present situation and in favor of making the best of a bad deal. The concession made by the Palestinian negotiator is a political and legal sin for which he will be held accountable by the next generations.

The possibility of the full restitution of the Palestinian rights in Jerusalem through negotiations is unlikely and nearly impossible, as

appropriations, and it has adopted a set of financial measures which are suffocating the Arab citizens in Jerusalem. All of Israel's actions in Jerusalem are inconsistent with international laws, boards, and institutions as well as the simplest human sets of canons, and they are denounced by Palestinians, Arabs, Muslims and the whole world.

### **Components and pivots of the Israeli policy towards Jerusalem:**

The Israeli view of Jerusalem is based on important foundations and principles among which are:

- 1- The theological, ideological dimension which is founded on the theory of divine elitism of the Jews by returning to the Promised Land. According to them there would be no selectness and no Promised Land without Jerusalem, one of the myths upon which Israel had based itself.
- 2- A political dimension which derives from the theological, ideological background and dimension. Therefore all the declarations of the Israeli leaders and statesmen have originated from a religious dimension. It is pitiable that the USA has adopted these views and offered infinite support to Israel and its Palestinian policy , particularly in Jerusalem and subsequently all the American official policies, positions , decisions and legislations opt for the Israeli perspective about Jerusalem.

The US has never supported a single Arab or Palestinian position relating to Jerusalem, which left Israel playing unchecked in Jerusalem, guaranteed by American backing.

### **The future of Jerusalem:**

The future of Jerusalem seems vague and uncertain; hence Israel has forestalled any future peace treaties by creating impunity for itself about Jerusalem. Thus the Knesset has issued its verdict that Jerusalem "is the unified, eternal capital city of the State of Israel", which is why

By this token, the Jerusalem political scene has become an equivocal one with conflicting interests and miscellaneous viewpoints which were well comprehended by the Israeli adepts.

Hence, Israel has taken advantage of that state of affairs and started creating new realities on the ground, and conducting a series of procedures aimed at a comprehensive alteration to the sanctity of the place, the geography of the city and demography of the population in a speedy process in the hope of achieving its goals so that on putting the city on the negotiating table it would have been filled with Israeli guards and the blue hexagonal Star of David. So Israel has issued a large number of laws, regulations, and decisions that have determined the legal status of Jerusalem, and rendered Israel as the sole sovereign there. Next it has conducted a series of colonial procedures which enabled it to impose new landmarks which would make it difficult to re-divide the City. Moreover, Israel has excluded Jerusalem from the final settlement negotiations through intensifying the construction of settlements.

Israel has also been seeking to cause a demographic upheaval concerning the number, conformation and distribution of the population: a policy which came as the natural response to political changes imposed by Israel on the Palestinian inhabitants of Jerusalem who are being expelled individually and collectively and replaced by Israeli settlers. Israel afterwards makes the best of the affair and claims inability to evacuate these settlers on the pretext that they have become *de facto* inhabitants.

Israel has also determined the segments of the Separation Wall very knowingly: it besieged and isolated every quarter in Jerusalem with a discrete separating wall, and cordoned it off its surroundings. Israel has also denaturalized and withdrawn the IDs from 86226 Jerusalemites since 1967. It has also pursued the policy of house demolition and land

## **Jerusalem in the Final Settlement Issue**

**By: Prof. Dr. Naim Barood**

### **Summary:**

Ever since Israel captured the western part of Jerusalem in 1948 and then took the whole city in June 1967, it alone became the master of the city, which draws up its policy, delineates its features, and it managed to make the world and the Arab World believe that the term "Jerusalem" refers only to that city which was captured in 1967, that is Eastern Jerusalem. This is a highly serious issue as it means that there is no return to any decisions, initiatives, solutions or suggestions that came up prior to that date.

Moshe Dayan, the former Israeli Defence Minister who had captured Jerusalem, gave this note about the Israeli viewpoint when he said that "Jerusalem will not be divided again". This concept and approach drawn up by Dayan has been followed by all Israeli officials in Israel up to 2011.

Palestinians, for their part, have held Jerusalem over the ages as a vital substantial determiner of their Palestinian identity and Arab Islamic culture. The Israelis, on the other hand allege that they dearly need Jerusalem as being an essential part of the Zionist dream and because it has been the source of the Jewish identity for 2000 years. They adamantly maintain that the unified Jerusalem is the eternal capital city of Israel, a fact which complicates and endangers the final settlement.

the international resolutions relevant to this issue, and drawing upon the treaties signed between Israel and the Arab States.

Despite all the data, circumstances and scenarios surrounding the 'battle of September', the recognition or semi-recognition of the Palestinian state and its borders will change the legal and political status of Palestine and the Palestinian territories as well as the level of its participation in the various World Organizations. Moreover, the Palestinian and Arab sides as well as some regional powers such as Turkey no more acknowledge that Israel and the US exclusively have all the cards of the game, as both of them are undergoing a political, legal and even moral predicament, and that the next phase may portend a regional war that may destabilize the Middle East if the Palestinian cause is to be ignored- a fact which is most unwelcome by the US and Europe, the latter foots the bills of constructing the Palestinian State, and on the other hand the return to negotiations after the recognition, should concur with a total halt to settlement construction, especially in Jerusalem, and abiding by the references of the political process with a fixed time limit, that deals with all issues. Otherwise, it would be unavailing to the Israeli and the American parties or even the European party which is still trying to be a major player, not a secondary one, to turn their backs on the Palestinian rights.

virtue of the de facto policy in the West Bank and Gaza and the settlements although this resolution is legal, since the Palestinians had accepted the 242 Resolution as a basis to the peace process.

- 2- The disclosure of the nature of the draft resolution intended to be submitted to the Security Council about the Palestinian people, and taking counsel about the existential issues with all patriotic powers, and determining the priorities and fundamentals.
- 3- Assuring the Palestinian people's gatherings in the Diaspora that the right of return will not be affected by this move; and activating the international resolutions relating the Palestinian cause, including Resolution 194 regarding the return and compensation.
- 4- Opening all available options enabling the Palestinian people to exert its right to self- determination including the popular resistance and copying the Arab uprisings in the face of occupation, and not being content with going to the UN to gain full membership, or an observer status.
- 5- Enhancing the national unity and putting the Palestinian reconciliation terms into practice for moving on to putting the Palestinian home in order, as a basis to reinforcing the Palestinian position on the international arena.
- 6- The PLO should remain intact as the sole legal representative of the Palestinian people, expressing the ambitions and goals of this people as regards the return of the refugees and the creating of an independent Palestinian State as the nominal homeland for Palestinians at home and abroad.
- 7- Nobody should rely on the American stand in particular, to abstain when voting the proposition, as all indication refers to the US intention to use the veto and, consequently, this issue is still risky in the light of many data, least of which is the lack of preparedness on account of the disintegration of the Arab regional system following the Arab Spring, which lacks the ability to brace the following battle with Israel, which could be open to all options.

Employing the European backing through helping with framing a new Palestinian strategy based on the borders of this State, and activating

Resolution 181 of 1947 ,a stipulation reached in all treaties between the Palestinian and Israeli sides under the American sponsorship.

We cannot count on the American or European attitudes, especially the leading countries such as Germany, Britain and France in spite of the fact that Europe is seeking to be a partner and not a subordinate or a financier only, although this does not put an end to the subordination of European countries, which are American satellites and it does not also end the double talk about the Palestinians' rights, and the right of Israel to live in peace and security.

Conclusion:

The chief object of the Palestinian struggle over the past decades has been the attainment of independence and the establishment of an independent Palestinian State, with a full sovereignty over its crossings, waters, airspace and citizens, which is the ultimate aim of the final status negotiations. And since the unilateral Declaration of State should be supported by an international recognition particularly the United Nations, it would be unlikely to mitigate the American attitude which is totally biased to Israel or winning over the support of the entire European countries. This never means turning into hostage to the Israeli and American wills. The move of seeking membership should resort to a Palestinian strategy with data and tools different from those which had been part of the earlier negotiations process, in that the Declaration of State should be based on the whole of the UN resolutions, most important of which are:

- 1- The General Assembly Resolution No. 181 as a basis to the borders of the State of Palestine, though rejected by Israel by

On the other hand, the European Union's foreign policy coordinator said that 'the Union is in need of some time to take decisions on how to handle the situation in the UN, and if the mediation effort between the Israelis and the Palestinians should go on. She declined to disclose the nature of her discussions with the Israeli Prime Minister and the Palestinian President, reiterating that the Union's goal is to resume the negotiations with the aim of reaching an actual settlement'.

It is understood that the Europeans do not give in to the pressure of time and they try to persuade the Palestinian side to discard its UN membership application for the 'State of Palestine', and that there are on the horizon a European initiative conveyed by Ashton during her last visit to the region aiming at getting the Palestinians and the Israelis to the negotiating table and maybe applying an expected scenario, which is the reclassification of the Palestinian standing in the UN from an 'observer entity' to the entity of ' a non-member State'.

Heading for the UN for membership is a national legal, political liability that may restore the Palestinian cause to its natural origin, which is the world community and, supported by the UN resolutions 242 and 338 , as the former, issued in 1967 , demands in essence that Israel withdraw from 'occupied territory' , according to the British, not French, version, and the right of Israel to live peacefully and the Palestinians to establish a homeland of their own', which is also emphasized by Resolution 338 and other subsequent UN resolutions .This means consequently that a new world view has developed in favour of the borders between the Palestinian and Israeli States based on the 1967 borders which is considered by some intellectuals and statesmen as a gift to Israel, as the countries of the world will be ready to recognize the Palestine of 1967 borders and not the Palestine of

## **The International Stance towards the September UN Statehood Bid**

**By: Mrs Wafa'a Abu Ghosh**

The study highlights the intransigence of the American attitude towards the Declaration of State and its insistence on the use of the veto in the UN in case the Palestinian leadership decided unilaterally to head for the UN on the 20<sup>th</sup> of September to apply for a full membership of the international community, and the American administration asserted that it will impose sanctions, most important of which is cutting off the aid offered to the Palestinian National Authority.

This American attitude which was announced overboard and frankly by the American officials and the American President Obama in person, who labeled the Palestinian leadership's unilaterally going to the UN as 'mistaken', is not very different from the European Union's attitude. The latter has been floundering and evading a unified stance by its members, particularly the major ones, such as Germany, Britain and France; for example Alan Joupais, the French Foreign Minister said at the conclusion of a meeting of the Union's Foreign Ministers in Poland on 3/9/2011 that the adoption by a large majority in the General Assembly of an immediate recognition of a Palestinian State would be a failure for Israel as it would be isolated; and a failure for the Palestinians who would have the aid cutoff and face retaliatory measures; and a failure for the US who would be isolated, and a failure for the European Union who would become divided amongst itself.

the Palestinian chief negotiator, Saeb Oraikat.

- Annexation of West Bank settlements to Israel, and building the infrastructure to connect these settlements to each other.
- Separation of the Jordan Valley, linking it with the large settlement belt, and separating Jerusalem from Bethlehem by Har Homa (Jabal Abu Gninm) settlement.
- Annexation of the Jordan Valley to the aim of controlling the inventory of water by which Israel will prevent the agriculture development in the future Palestinian state.

with the aim of compelling it to make concessions in the area of settlements and boundaries of the State.

Furthermore, some of them also think that the Palestinian move is particularly risky in that it has incapacitated Israel from reaching out to most countries of the world with its stereotyped propaganda as being the only democracy in the Middle East.

Those politicians also believe that the consent of the General Assembly to the establishment of the State of Palestine would transform the conflict between Israel and a patriotic PLO into a State versus State conflict, which would complicate the work of Israeli military and intelligential occupation, as well as exposing Israel to judicial litigation abroad.

Hence, certain Israeli statesmen and intellectuals have portrayed the Declaration of the State as a prelude to a non-conventional war in the region, which would escalate terrorism. Therefore, Israel will use all its repertoires in terms of pressure to minimize the side effects of this move. It will do the following:

- Threatening financial sanctions, suspending the remittances of Palestinian tax revenues, prohibiting the supplies of construction and industrial materials.
- The withdrawal of the V.I.P cards from Palestinian dignitaries.
- Boosting the West Bank – Gaza division and disconnection and imposing penalties; reinforcing the military barricades between urban and rural areas of the West Bank.
- The re-annexation of C and B districts to the Israeli Civil Administration.
- Israeli Pressurizing of the American Administration itself and the Senate into blocking an estimated \$ 470 m. annual aid to Palestinians.
- The US has already threatened this latter action through its Consul General in Jerusalem, Daniel Rubinstein, as quoted by

# **The Israeli Position toward the Declaration of the Palestinian State**

**By: Mr. Tawfiq Abu Shomer**

## **Summary:**

The concept of establishing a Palestinian State has been an abstract impracticable one, except for those Palestinians who took part in the peace accord, as being a step towards creating a Palestinian Statehood.

Yet, the Israeli practices regarding the Judaization of Jerusalem, and the settlement issue, its attitude towards the cause of the refugees and POWs, and the continuation of all types of repressive occupation measures, have led the Palestinians to the conviction that they should exercise their legitimate right of setting up their own homeland.

All this has happened in spite of the existence of some viewpoints in the moderate Israeli camp which see that the solution lies in granting the Palestinians an independent State, although they didn't venture to specify its boundaries. Some Israeli extremists encouraged this idea with the aim of creating a “pure” Jewish State through the transfer of a large number of Palestinians who have been holding out in their land since 1948, to that States borders, within the framework of the final settlement. These moderate Israelis stipulate the Palestinian recognition of an Israeli Jewish State as a pre-condition for the Israeli approval of establishing a Palestinian one.

Moreover, most Israeli politicians believe that the next State bid is a mere procedural step aimed at politically pressurizing Israel

refugees outside of Palestine, more than half of the population in Jordan, are very concerned and worried for the future of those Palestinian refugees, whose future is undefined in the future Palestinian state. Jordan also has not totally relinquished its territorial claims and historical and religious rights in the West Bank and East Jerusalem which have been recognized by the Jordanian-Israeli peace agreement, October 1974.

Syria has been very supportive of the Palestinian's right to put a total end to the Israeli occupation and establish an independent and sovereign Palestinian state. But Syria is interested in a comprehensive Arab peace with Israel, and not bilateral peace agreements. Although Syria, has endorsed the Palestinian bid for statehood, but this comes amidst political upheavals in Syria which began in March 2011. Some analysts believe that the Syrian support for the Palestinian bid to recognize Palestine on the 1967 borders is directed toward alleviating the political pressures on Syria.

Lebanon was the last Arab country to recognize an independent Palestinian state on the 1967 borders and endorsed with reservations the Palestinian bid for statehood at the UN. The Lebanese government stated that the establishment of a Palestinian state on the 1967 borders do not mean the end of the Palestinian Israeli conflict and do not resolve the issue of Palestinian refugees. Lebanon is hosting currently around 400,000 Palestinian refugees. The Lebanese worry stems from calls to naturalize the Palestinian refugees which will destabilize the current religious and sectarian balance within Lebanon. Lebanon is currently the presiding non permanent member of the UN Security Council.

## **Arab and Regional Positions toward Palestinian Statehood Bid**

**By: Dr. Mkhaimar Abu Sada**  
**Al-Azhar University-Gaza**

### **Summary:**

The Arab support and consensus for Palestinian bid at the United Nations to recognize Palestine as a full member state on the 1967 borders, and East Jerusalem as its capital, do not contradict the essence of the Arab Peace Initiative which was endorsed by the Arab League in its summit meeting in Beirut in 2002. However, Arab positions toward this Palestinian move are not unified, particularly the Arab countries bordering Palestine (Egypt, Jordan, Syria, and Lebanon). These Arab countries are connected to the Arab Israeli conflict more than any other Arab country.

The positions and attitudes of these countries toward the Palestine cause are not new, but rather date back to the beginning of the Arab Israeli conflict. For example, Egyptian support for the Palestinian people's right to establish an independent state dates back to its support for the Government of all Palestine established in Gaza in 1948 and led by Hajj Amin Hussaini. On the contrary, Jordan rejected the formation of that government, and responded by annexing the West Bank to Jordan and established the United Kingdom. In addition, Jordan conceded with hesitation under Arab pressure to recognize the Palestine Liberation Organization (PLO) as the sole and legitimate representative of the Palestinian people in 1974.

Jordan has publicly endorsed the Palestinian bid for statehood, but not without reservations. Jordan which host about half of the Palestinian

it more popularity and impetus forward; similarly, its failure would negatively reflect on its peaceful political project and it may even help undermine its project and show up its approach as a failure.

-

**The Study has outlined several scenarios which are as follows:**

- The leadership goes on to the September liability, obtains recognition, in exchange for not getting membership.
- The leadership postpones the heading for the U.N. for a time in exchange for promises and guarantees for resuming the peace process on the basis of a new political negotiating framework.

-

The abortion of the Palestinian heading for the U.N. through a process of political, financial and maybe military pressure exerted by several parties especially Israel and the U.S.

of this move, and wary of its repercussions and failure. The stance of the Islamic Jihad, opposed to this move and incredulous about its impact and importance was also reviewed. To achieve its aim, the Study was based on several research methodologies including the historical, analytical and descriptive ones. For obtaining its information, the Study is supported by the documents and literature of the relevant Palestinian groups that contain their forums as well as the Press and media declarations of these groups' leaders, and also the relevant reports.

The study has concluded some results, among which are the following.

- There is a disparity in the factions' attitudes towards the State bid particularly between the patriotic factions and the Islamic ones - the latter's approach emanates from their view to the ideological dimension of the Palestinian-Israeli conflict.
- The conformity of most patriotic and Islamic factions about the interim settlement based on a Palestinian State within the borders of 1967, with Jerusalem as its capital city.
- The factions' attitudes toward the September State bid are a reflection of their political attitudes towards the Palestinian State in general.
- The Fatah Movement is the leader of the September bid, which is compatible with its advocacy of the political settlement project.
- The Palestinian division weakens the political preparedness for the September bid.
- There is no national consensus on the State bid and the September bid.
- The attitude of some groups, particularly the Islamic ones is based on skepticism and the underestimation of the significance of the September bid move.
- The lack of strenuous energetic opposition to the heading for the September liability.
- The factions' positions are looked upon as expressions of the spirit of political and popular rivalry among them.
- The success of the Palestinian leadership in this step would positively reflect on its peaceful political project, and will give

attitudes of the Popular Front and the National Front and the changes that their political thought had undergone.

Discussed also in this part were the attitudes of the People's party, Palestine Arab Front, the Popular Struggle Front as well as factions and patriotic parties affiliated to the P.L.O., the sole legitimate representative of the Palestinian people for decades.

The division has then discussed the attitude of the Islamic groups on top of which are Hamas and the Islamic Jihad. The position of Hamas was reviewed through its charter issued in August 1988, which maintained that it is religiously illicit to waive or relinquish Palestine, the latter being an Islamic endowment land. The Study says that Hamas is still prisoner of its Islamic ideological doctrinal approach, and consequently its pragmatism and realism are still characterized by sluggishness, haziness and contradiction, despite the changes that have recently occurred to its attitude, which found its way in its platform and its "Change and Reform Bloc", which represented Hamas in the legislative elections of January 25<sup>th</sup> 2006, in which the term "removal of the occupation" was mentioned, which implies the 1967 borders

Part Two of the Study reviews the stance of the factions towards the September State bid, as being a political and diplomatic battle, forming part of the Palestinian political strife on the path of ensuring the right to self-determination and establishing the independent Palestinian State.

First, the discussion was about the patriotic factions headed by Fatah Movement in its capacity as the leader of the peaceful negotiating enterprise, which resulted in the idea of going to the United Nations as part of its political battle aimed at establishing the Palestinian State on the 1967 borders.

This section has examined the attitudes of the other factions and patriotic parties whose attitudes are similar to those of Fatah Movement except in some non-essential differences, especially in the case of the Popular Front, which is hesitant and restrained in tackling the issue of going to the U.N.

This part has also examined the Islamic factions' attitudes and discussed the stand of Hamas, which is skeptical about the significance

# **The Stances of the Palestinian factions toward the UN State Bid.**

**By: Dr. Khalid Safi**

## **Abstract:**

The Study's objective is to highlight the attitude of the Palestinian patriotic and Islamic factions towards the State bid. The study does not intend to enumerate fully all the factions' attitudes, although it intends to interview those of the most prominent and effective ones in the Palestinian political and combatant spheres, while including some exemplary small factions as well.

## **The study is subdivided into two parts:**

The first one tackles the factions' attitudes towards the Palestinian State bid, as this has been traced in the Palestinian national and patriotic charters, and then tracked down these factions' positions which were included in their manifestos. Hereupon, talking first about patriotic groups' positions, the focus has been on the stand of the Fatah Movement which is presumably the backbone of the P.L.O as well as the leader of the national enterprise both militarily as in the 1990s, or politically as was evident after the Madrid Conference in 1991, going through signing the Oslo Accord of principles up to the establishment of the Palestinian National Authority in 1994.

The Study features the changes in Fatah's positions ever since it came into being. The Study refers to the major shifts in the stand of Fatah from advocating the Palestinian State on the entire Palestinian soil, then the Palestinian democratic State, followed by the call for the Palestinian National Authority on part of the Palestinian land, right up to the establishment of the Palestinian State on the 1967 borders.

Thereupon, Fatah has moved from one state of affairs to another in the context of the national Palestinian fundamentals with a high degree of pragmatic and practical political mentality. This part reviews the

Territories occupied since 1967 includes : Strengthen National Unity – The protection of Jerusalem as the eternal capital of the State of Palestine – The protection of the refugees issue and follow up their rights – The launch release of Palestinian prisoners – Human development – Achieving Economic independence and National prosperity – Achieving Equality and Social Justice – Promoting the principles and Mechanism of Good Governance – Provide Security and Safety in all across the nation – Building regional and international positive relations .

Any of the above aforementioned principles have not fully realized until now . This put question marks in front of the completion of the State institutions on due time as set by Dr. Fayyadh, whether the State of Palestine will be recognized by the UN Assembly or not !!

So, I don't see any possibility for building the basic institutions for the State of Palestine correctly and properly , before achieving a peace deal with Israel , and to determine the boundaries and relations between Israel and the State of Palestine .

In my point of view , this is far to achieve , and it will not be realized and achieved in the foreseeable future, or even in the current decade , due to the major and dramatic changed in the Arab World regimes (Arab Spring ) , which will eventually affect the process of establishing the Palestinian State.

Given that the establishment of state institutions is not considered as a prerequisite for the establishment of the State of Palestine, taking into consideration that the international community recognized the State of South Sudan before building its institutions and issuing its own currency !!

- Governance is based on the principles of justice and the rule of law, and separation of Executive, Legislative, and Judicial authorities.
- The equality of all citizens before the law.
- Ensure , religious , political , civil , economic , social , and cultural freedom.
- The state ensures the protection of citizens and provides safety for all, and prevents arms possession in violation of law.
- The state ensures citizen's right to: Housing, Education, and Health Care.
- State's obligation for the families of Martyrs , Prisoners, Orphans, and all citizens who have suffered damage during the course of the struggle for independence , and state's commitment to the bases of social justice and protection for persons with special needs .
- All natural resources, archaeological, and historic sites are the property of the Palestinian people.
- State's economic system is based on free economy.

## **SECOND: The National Goals**

- It is the responsibility of the Palestinian National Authority, its Government, Institutions and Organs the duty to manage the daily life of its people who are still languishing under the yoke of the Israeli occupation.
- The current government should bear an additional responsibility dictated by the duty to continue the national dialogue in order to end the division, and to restore a true National Unity.
- The government is committed to the Political Platform of the PLO with all its components and contains all the obligations and agreements whether they are bilateral or multilateral.

Given the principles put forward by Dr. Fayyadh's plan mentioned above namely : (Basic principles – National Goals – The aspirations of the Palestinian Government to end the occupation of the Palestinian

The plan after determining the National objectives and the Political institutions focused on the need to build the future state institutions regardless the Israeli occupation and his daily practices .

The Plan emphasizes on the need of the Arabic and the International support to achieve Palestinian sovereign rights according to the International Law and to achieve a just political settlement and to end the Israeli occupation after a suffering which lasted 63 years and still ( Could the International community listen to the Palestinians voice to stop settlements building and to end the occupation !! ) .

The plan explained the linkage between the establishment of the Palestinian State and the region security . Despite the difficulties to achieve that within the 2- States solution , the Palestinian government emphasizes on PLO and PA programs to establish the Palestinian State within the year 1967 borders with east Jerusalem its Capital ( This also was lately stated by the leadership of Hamas- Khalid Mashaal ,Cairo , May,4<sup>th</sup>,2011 ) ). The plan explained that the 13<sup>th</sup>, government work is a continuation of the previous governments work , and the plan stressed also on the need to continue its achievements in the fields of construction and ruling development on the principles of transparency and good governance .

A major important polices were included in the plan such as : Rejecting violence , Good neighborhood and co-existence with its neighbors, so that the Palestinian State will be an emblem of tolerance and stability in this troubled region of the world .

### **FIRST: The Basic Principles of Fayyadh's Peace Plan**

- Establishing a democratic System and respect the political pluralism.
- Ensuring equality, protecting the rights of all citizens and their political participation without any type of discrimination, and to ensure the rights of minorities.
- Requiring all factions and political parties on the principles of national Sovereignty.

# **Palestine Statehood Bids and the Final Status Issue**

**By: Mr. Ali Abu Shahla**

## ***Dr. Salam Fayyadh Plan to establish the Palestinian State within 2 years (2009 – 2011)***

### **Sammary:**

One of the most important declarations of Dr. Salam Fayyadh , when presenting his plan to establish the Palestinian State that , it is not linked to the result of the peaceful settlement , although he stressed on the bad need of the restoration of the homeland unity through agreeing on a political consensus formula with all groups and organizations of the Palestinian people after all almost agreed on establishing the Palestinian State within 1967 borders . Dr. Fayyadh stressed on the need to hold the elections on time i.e. January 2010 (which didn't function and no rescheduling was made). Dr Fayyadh also assures the international support and its contribution to the establishment of the state.

Now , after 2 years of Dr. Fayyadh statement , and the continued political and geographic division of the Palestinian territories despite the signing of the reconciliation paper between Fatah and Hamas (celebration was held in Cairo for that on May,4<sup>th</sup>,2011 ) , and after Palestinians and Israelis political negotiations has reached a dead end , one is wondering if there is still any opportunity to establish the Palestinian State on the time scheduled by Dr. Fayyadh , taking into consideration that nothing been made in Jerusalem and Gaza politically , development , and institutional building !!

Dr. Fayyadh submitted his plan within the work program of the 13<sup>th</sup> Palestinian government .

it successfully it may backfire and have adverse effects on the Palestinian national interests, or it can at least be a matter of gaining time until the Arab variables' milestones become more conspicuous, or until the Israeli government has changed.

Any talk dealing with the political preparedness to fight the battle of the September bid must discuss three main issues:

- 1- Examining the history of the relations between the international legitimacy and Palestinians and the reason for not effecting dozens of international resolutions about the Palestinian issue, and will the international legitimacy be able to give us an independent state in the West Bank and Gaza when it has failed to stop settlement, the Wall building and the aggression against Gaza?
- 2- Examining the readiness of the team charged with the international case and how could the same figures and elite who had failed in the negotiation track succeed in the battle of international legitimacy? This may require the reassessment of the negotiating track and spotting the faults, not contenting ourselves with repeatedly saying that it is Israel who caused the collapse of the negotiations and ending up in a deadlock.
- 3- The extent of a Palestinian unanimity on the international legitimacy as a reference to the national rights, particularly in the light of the Palestinian dissent and the discrepancy of the local attitude as regards the September bid – the Security Council and General Assembly are not solely the concern of Abu Mazen and the Authority; they concern all of the Palestinian people, as they will decide upon the political rights and the future of the national cause of the Palestinians.
- 4- Political readiness requires a pre-calculated and a well-examined encounter with the occupation through creating a state of general popular resistance in the West Bank and Gaza in co-ordination with the Palestinian mass commotions by all Palestinians in the Diaspora in front of the UN headquarters and the embassies of the super powers of the world.

In conclusion, it can be said that taking the case back to the UN, though being the last card in the hands of a Palestinian leadership which committed to the option of settlement, it can well imply a political and diplomatic risk, and unless we handle

years, and as it is still living in a state of division, hostage to the foreign funding, constantly slanged by innuendos of corruption, and suffering from bankruptcy. It is questionable that it will be capable of fighting the September bid battle to the bitter end in a fashion that will not conflict with a minimum of Palestinian fundamentals as stated in the Declaration of State in Algiers, and as provided for by national agreements.

The September UN bid is not clear-cut so far, besides, the epic, oversimplified naïve image circulated by the originators of the idea may be untrue – things may go contrary to what is being propagated by some. Washington and its allies have a lot of diplomatic subterfuges to bypass the Palestinian demand. It may even be likely that those September bid enthusiasts are aware of the difficulty and jeopardy of this move, but insist on it on account of the absence of alternatives, and their holding on to power. We do not mean to reject that international legitimacy but we should expect all possibilities including backing out of the idea at the eleventh hour within a compromise between the PLO, Washington, and Israel. Also, it is expected that Washington and the UN will manipulate the phrasing of the application submitted by the Palestinians, re-phrase it in a way that invalidates its original meaning, thus turning it into a mere vague indication of a Palestinian State so that the US will not have to veto the resolution ,which will prevent the case from going to the General Assembly of the UN.

In the same context we should carefully consider the effect of an international recognition of a hazy Palestinian State on the previous recognition of the PLO as a sole legitimate representative of the Palestinian people, and nobody knows if it is possible that the UN and other international organizations may recognize the Palestinian people as a liberation movement and a State at the same time. And if Palestine is recognized as a State it means that Palestinians will be bound to other countries' commitments without their having a state, which means the absence of a Palestinian body to represent all the Palestinian people at home and in the Diaspora, dropping the national liberation stage and the right to resistance – both may be needed if Israel failed to pull out of the Palestinian State territory.

Palestinians through their sacrifices and sufferings, and it may even further establish their state of division and internal dissension .

These apprehensions, besides the Israeli-American refusal of the Palestinian move pose a big challenge to the Palestinian leadership and its ability to encounter these refusals and pressures, and the ability to create a unified Palestinian stand about going to the international legitimacy and the wording of the international resolution. What next? The resolution and recognition are not objectives in themselves, as the latter will not automatically lead up to the creation of a State – it is a means or helping factor for the Palestinian political struggle, and thereupon if the resolution is not reinforced by other sources of strength, it will only be added to previous resolutions issued over the years, and Israel will resume its settlement-building and aggression despite recognizing the Palestinian State.

In spite of the presence of various international decisions about the Middle East crisis since the Partition Resolution in 1947 and in spite of the presence of the international legitimacy directly or indirectly in the peace process since its start in the Madrid Conference in 1991, the leadership's going to the UN has caused a lot of controversy and argument not only as adversary reactions from Tel Aviv and Washington, who threatened to stop financing the Authority and cancel the Oslo agreements, and the reoccupation of the West Bank or parts of it, it raised cautious and confused reactions by Palestinian and Arabic parties against this step which requires a great deal of readiness and political preparedness prior to applying to the Secretary General of the UN and prior to the phrasing of the draft resolution submitted, and even it requires being more ready to cling to the position during the UN or General Assembly discussions, and also in the post-recognition and resolution stage.

Any talk pertaining to preparing for the September bid should handle the strategic aspect of this preparation, such as examining the structure of the regime and the political elite that will enter into this field, and also the type of relationship obtaining between them and the whole components of the Palestinian community as well as the external parties be it Israel, Washington or Europe, as the present political elite leading the political regime has failed in its political option over 18

# **The September UN Bid and the Political Preparations of the Authority.**

**By: Prof. Dr. Ibrahim Ibrach**

## **Summary:**

The so-called September bid has become the main concern of the Palestinian leadership and the label of the Palestinian and Arab diplomatic and political activities concerning the conflict in the Middle East, so that these activities have dominated other moves be it negotiations or resistance even the national reconciliations were suspended until all is clear about the September bid, as if the destiny of the Palestinian issue hinges upon the results of the UN General Assembly meetings in September 2011.

The popular and factional attitudes have varied between support and opposition with reserved or cautious attitudes in between, they are wary of the timing of going to the international legitimacy, and not the idea in itself, as well as the mechanism of managing this issue and the phrasing of the expected resolution and its connection with other resolutions relating to the Palestinian cause such as the refugees case and the standing of the PLO and its representativeness.

The internal Palestinian situation, the fragility of the Authority, the PLO, the deplorable conditions of the Palestinian embassies abroad, and the internal division – all of this negatively affects the readiness to fight the September battle, so that some fear that the September bid may shift from a step supportive to the legitimate rights as provided for by the Declaration of Independence in Algeria in 1988 into a new maze leading up to the evaporation of the few rights reaped by the

# Contents

## Abstract

	Page
<b>The September UN Bid and the Political Preparations of the Authority.</b>	<b>1</b>
By: Prof. Dr. Ibrahim Ibrach	
<b>Palestine Statehood Bids and the Final Status Issue</b>	<b>6</b>
By: Mr. Ali Abu Shahla	
<b>The Stances of the Palestinian factions toward the UN State Bid.</b>	<b>10</b>
By: Dr. Khalid Safi	
<b>Arab and Regional Positions toward Palestinian Statehood Bid</b>	<b>14</b>
By: Dr. Mkhaimar Abu Sada	
<b>The Israeli Position toward the Declaration of the Palestinian State</b>	<b>16</b>
By: Mr. Tawfiq Abu Shomer	
<b>The International Stance towards the September UN Statehood Bid</b>	<b>19</b>
By: Mrs Wafa'a Abu Ghosh	
<b>Jerusalem in the Final Settlement Issue</b>	<b>24</b>
By: Prof. Dr. Naim Barood	
<b>The issue of the Palestinian refugees... Where to?</b>	<b>30</b>
By: Dr. Mazen Al Ejlah	
<b>The Borders of a Powerful Palestinian State and the September Bid</b>	<b>35</b>
By: Dr. Walid Mudallal	

# **Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine IV**

**'Changes in The Middle East Region  
and Repercussions on the  
Palestinian Status Issues'**

**Gaza - 2011**